والله

من وراء القصد

دفاع الدكتور الجكني عن الإمام المحقق ابن الجزري

جمعت المادة من صفحة أ.د. السالم الجكني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

فقد جمعت مادة هذه المذكرة من صفحة الفيسبوك الخاصة بالأستاذ الدكتور شيخنا الفاضل السالم الجكني حفظه الله تعالى، لما رأيت أهمية الموضوع ورصانة الأسلوب وقوة البراهين والحجج، وخفت من ضياع هذا الجهد المهم في غيابات الإنترنت، وأردت أن يكون كل ما كتبه الدكتور السالم في موضوع الدفاع عن ابن الجزري في مكان واحد يسهل علي وعلى الدارسين الوصول إليه.

وبالإضافة للمادة العلمية التي تفضل بها شيخنا الجكني فقد نقلت عنه خواطره وردوده على متهميه في هذه الفترة لأنها تضيف عنصرا مهما لتراخ كتابة هذه الردود وما يعيشه الشيخ من تهم تأتيه من أقرانه ومن طلاب العلم، وتعطينا نبذة صغيرة عن تعامل مثل هذا العالم الجهبذ مع أمثال هذه التهم، فنحن معاشر الطلاب نأخذ من علم مشايخنا كما نأخذ من أخلاقهم ودينهم.

وقد نقلت نص الدكتور السالم كما هو على صفحته، مع إضافة ملاحظات نادرة في الحاشية عند الحاجة، بالإضافة إلى توفير الرابط المباشر لصفحة الفيسبوك لكل نص أنقله عنه، وأنصح من يقرأ عملي البسيط بتتبع الروابط لأن الشيخ له إضافات وردود وفوائد كبيرة بعد كل منشور حين يتحاور مع الطلاب ويجيب أسئلتهم في التعليقات.

وقد سميت هذا الجمع: "والله من وراء القصد" لأنها عبارة يكررها الدكتور السالم بعد كل منشور ورد، وشعرت أنها تضيف عنصرا إيمانيا مهما عند قراءة هذه الردود، ولم أسم هذا العمل بالاسم الذي اختاره شيخنا، أولا لأن هذا العمل فيه إضافات من خواطره وقصصه التي نشرها بين المسائل، وثانيا لأنه هو صاحب ذلك الاسم وذلك الكتاب وأبى لي أن أسمي هذا الجهد البسيط بما يريده هو أن يسميه.

ولمن عنده إضافات أو ملاحظات أو غير ذلك، فأرجو منكم التفضل علي بها على عنوان الإيميل الخاص بدار الإتقان لعلوم القرآن في مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، وأكتفي بذكر أني من طلاب هذه المؤسسة القرآنية العظيمة ومن المنتفعين بشيوخها وشيخاتها، أسأل الله لي ولهم ولشيخنا الدكتور السالم وشيخنا الدكتور أيمن سويد القبول والعفو والرضا.

تم بحمد الله يوم الاثنين
الثالث عشر من شهر صفر من عام ١٤٤٠ للهجرة
مدينة واشنطن، أمريكا

إحدى الطالبات
دار الإتقان لعلوم القرآن
itqan@masdc.org

[شكر]

أتقدم بالشكر الجزيل للشيخ أحمد نواف المجلاد حفظه الله على إهدائي نسخة من كتاب "نشر القراءات العشر" بتحقيق الدكتور أيمن سويد ، كما أشكر أخي العزيز الشيخ الكريم عبد الحكيم الفولي حفظه الله على كرمه وإكرامه لي في بيته العامر ، وبمسعاه للحصول على الكتاب المذكور [١].

كما أتقدم بالشكر الجزيل للشيخين الكريمين: أمين نجم السكندري والسيد عبدالغني مبروك حفظهما الله على قطعهما أوقاتاً ثمينة من الاسكندرية وطنطا وحضورها إليّ في القاهرة وشرفاني برؤيتهما والجلوس معهما ساعاتٍ مباركة فيها ما لذّ وطاب من الغذاء الروحي وبحث المسائل العلمية ثم الغذاء البدني ، جزاهما الله عني كل خير ووفقني لرد بعض ما تَحمّلا به عليّ . كما لا أنسى ساعاتٍ ثمينة قضيتها مع الشيوخ عمر كامل وأحمد نجاح ومحمد عبده في منزل الشيخ عبدالحكيم الفولي وحسن استقبالهم وتكريمهم لي بما لا أملك معه إلا الدعاء لهم في ظهر الغيب بكل خير في الدارين [٢].

[١] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٥٨٦٨٥٠٦٤٢٥٠٥٩٧

[٢] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٥٩٢٦٣٢٤٧٥٢٦١١٢

مقترح بحث من بحوث الترقيات [٣]:

عمل دراسة مقارنة بين طبعات كتاب النشر في القراءات العشر ؛ حيث أصبح لدينا عدة طبعات:

١. طبعة الشيخ أحمد دهمان رحمه الله
٢. طبعة الشيخ الضباع رحمه الله
٣. طبعة الشيخ الدكتور محمد سالم محيسن رحمه الله.
٤. طبعة مجمع الملك فهد رحمه الله لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة
٥. طبعة الدكتور خالد أبو الجود
٦. طبعة الدكتور أيمن سويد

وغيرها من الطبعات إن وجدت ، ويكون البحث لبيان التوافق والاختلاف بين هذه الطبعات من حيث الإيجابيات والسلبيات والفروق العلمية مهما دقّت أو جلت ؛ وغير ذلك .

وفي تصوري المبدئي أن هذا البحث سيكون بين (٥٠-٦٠ صفحة) والله أعلم .

[٣] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٠٣٣٥٣٣٤٠٨٥٥٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نبتغي إلا رضاه ، ولا نعوّل إلا على نعماه ؛ والمأمول أن نكون في حماه ، والصلاة والسلام على نبيّه المجتبى ؛ وحبيبه المصطفى ، الذي لا تجب طاعة عمياء لمخلوق سواه ، والذي "نشر" القرآن حتى بلغ مداه ، ورضي الله عن صحابته وتابعيه ، وعلماء دينه ، وخاصة منهم أهل الله ، ومن والاه ، وبعد[٤] :

فيقول العبد الضعيف المحتاج إلى ربه الغنيّ، السالم بن محمد محمود الجكنيّ المدنيّ :

هذه مقدمة "بحث" سأعرضه على الإخوة الكرام حسب ظروف وقتي المشحون بأمور ليس هذا أهمها ، بل هو فيها من باب "الكفاية" لا "العين" ، وسميته ارتجالاً :

" القول المؤيّد الجريّ في دفع تخطئة وتشنيع أيمن سويد للإمام ابن الجزري"

كتبته ابتغاء الأجر من الله تعالى ، فإن كان حقاً وصواباً فالحمد لله ، وإن كان غير ذلك فالله عالم بالسرائر ، ومنه العفو والغفران .

وأقول :

بدأ في العشرين سنة الأخيرة أو قبلها بقليل ، اهتمام الباحثين الأكاديميين من أهل القراءات بكتاب "النشر في القراءات العشر ؛ لخاتمة حفاظ هذا العلم ؛ بل لخاتمة "أهل الرواية" فيه ؛ الإمام محمد بن محمد بن محمد الدمشقي (٧٥١-٨٣٣هـ) المشهور ب : ابن الجزري ، رحمه الله.

وقد قامت عدة دراسات على الكتاب المذكور ؛ من تحقيق ، وتعليق ، واستلال مباحث ومسائل منه ؛ إلى غير ذلك من صنوف الاهتمام به .

قصتي مع هذا الكتاب :

ذكرتُ في مناسبات عدة قصتي مع الكتاب ، وأذعتُ الرؤيا التي أكرمني الله بها لهذا الإمام مرتين ؛ إحداهما سماع صوته، والثانية رؤية شخصه المبارك ، رحمه الله ، وجزاه عني وعن أهل القرآن خير الجزاء .

لكن الذي يهمّ هنا ، وهو المتعلق بهذا البحث ، هو ما سأذكره على وسائل التواصل لأول مرة ؛ والعهدة فيه عليّ

[٤] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٣٣٩٨٠٠٠٤٤٥٩٧٠

بيني وبين الله تعالى :

في أواخر سنة ١٤١٧هـ تقدمتُ بفكرة بحث للدكتوراه في قسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عمرها الله .

وفي شهر شعبان من سنة ١٤١٨هـ وبعد جهد طويل ، وتقديم عدة مقترحات بحثية ؛ صدر قرار المجلس العلمي بالموافقة على بحث بعنوان :

"منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول إلى نهاية باب جمع القراءات"

وفوجئت بفقرة "تحقيق قسم الأصول !"

والآن أقول:

الحمد لله على ذلك ؛ إذ ظهر لي أنه أمر خير وبركة ، وتشريفٌ بعد أن كان من باب التكليف .

اتصال مفاجئ بعد صلاة الفجر :

تلقيت اتصالاً هاتفياً من فضيلة الشيخ الدكتور : أيمن سويد ، حفظه الله ، خلاصته .

"أني — د. أيمن — انتهيتُ من تحقيق الكتاب على (٥) خمس نسخ ؛ وهو الآن في مرحلة الصفّ، وبالكثير خلال (٦) ستة شهور سينزل إلى المكتبات!

فقلت: وما المطلوب مني ؟

فقال: الاعتذار عن الموضوع واختيار بحث آخر للدكتوراة !

فأجبتُ فضيلته باعتذاري عن قبول طلبه ؛ لأن ذلك سيكلفني ضياع وقت لا يقل عن سنة ونصف على أقل تقدير .

وختمنا المكالمة بقولي لفضيلته : ثق تماماً أن تحقيقكم إذا نزل واطلعتُ عليه واستفدت منه فإني سأذكر أي فائدة أخذتها منه بأنها منه والإحالة على تحقيقكم بكل أمانة .

أقول:

يعلم الله أن هذه المكالمة جرت بيني وبينه حفظه الله في السنة المذكورة (١٤١٨هـ) .

والآن؛ بعد مرور (٢١) سنة كاملة، خرج "النشر" بتحقيق الدكتور أيمن سويد ، حفظه الله ، وفرحتُ به كما فرح به غيري ، وقد زاد فرحتي ما كتبه بعض طلاب الدكتور من مدح للكتاب والجهد الذي بذله (محققه) فيه ؛ فزاد شوقي واشتياقي ، وعظُم لهفي للوقوف عليه .

فقيّض الله تعالى بفضلٍ منه ونعمة نسخة ، فبدأت بقراءتها من أول يوم وصلتني فيه ، وأخذت قلمي لتسجيل ما أراه فائدة جديدة لي في دراستي للنشر ، وعكوفي عليه فترة زمنية طويلة ، جعلها الله خالصة لوجهه ، وكتب لي فيها أجر طلب العلم .

لكن:

ما إن قرأت مقدمة (المحقق) حتى لاحظت التالي :

أولاً:

١. اعتماد المؤلف على (٥) نسخ فقط ، كما أخبرني قديماً ، وهي نسخٌ يوجد غيرها أحسن من بعضها التي اعتمد عليها في التحقيق ، كنسخة السليمانية ؛ وهي نسخة قوية جداً قرئت على ابن الجزري في (٥٠) خمسين مجلساً ، تجاه الكعبة المشرفة سنة٨٢٣هـ .، وكنسخة (تشستربيتي) التي رمزتُ لها ب (ك) ، مع أنه اعتمد على نسخة أخرى من نفس المكتبة لكن ليست كالتي عندي . وإني لأعجب كيف يستغرق تحقيق النشر أكثر من عقدين من الزمن ثم يخرج على هذه النسخ المذكورة ؛ مع الإمكان الحصول على أفضل منها !!

٢. اعتماد (المحقق) على مذهب "التلفيق" بين النسخ .

٣. بل زاد عليه بالتدخل في النص بإضافة بعض الكلمات التي ليست في أي نسخة من النسخ المعتمدة عنده ، ولا يشفع له وجودها في الأصل الذي ينقل منه الإمام ابن الجزري رحمه الله .

٤. حذف كلام أثبته ابن الجزري في النشر في جميع النسخ الخطية ؛ لكن (المحقق) وهو الدكتور أيمن سويد (اجتهد) فحذفه وقال في الحاشية : "وقع في نسخ النشر الخطية هنا زيادةٌ نصها : "حدثنا ابن منيع ، حدثنا جدّي ، حدثنا حسين بن محمد بن أحمد المروذي" وليست هذه الزيادة في هذا الموضع بجامع البيان ، ولا يفتقر النص إليها ؛ لثبوتأخذ أبي عمر الدوري عن إسماعيل بن جعفر بلا واسطة" اهـ (٢٠٣٣/٣)

وإني أقول : كيف يحق لشخص أن يحذف كلام ابن الجزري من كتابه "النشر" وموجود في كل النسخ الخطية المعتمدة عنده في التحقيق !!! إن لم يكن هذا تلاعبٌ بالنشر ! فماذا نسميه ؟!

٥. عدم التحقق في بعض مسائل المقدمة؛ خاصة في ضبط بعض الأسماء ، كما في : ج١ص ١٥: الحاشية (١) : قال الدكتور : " أُمَيلة ك : جُهينة ، قاله الزبيدي في تاج العروس " اهـ قلت : وهو خطأ من (المحقق المعلّق) ومن الزبيدي رحمه الله ، والصواب : أَمِيلة على وزن (فعيلة) قال ابن الجزري نفسه : " أَمِيلة : بفتح الهمزة وكسر الميم وإسكان الياء آخر الحروف وباللام :اسم أعجمي " اهـ (الأربعون العوالي:٥١) .

٦. ص٣١ س١ : ذكر من ضمن مؤلفات ابن الجزري : "الإعلام في أحكام الإدغام " اهـ قلت : المعروف أن الكتاب لابنه وليس له ، والله أعلم .

وهذا النوع وأمثاله ؛ لا علاقة لي به في هذا البحث ، أو "النقد" ، بل علاقتي بالتالي ، وهو :

ثانياً :

تلك العبارات الشنيعة والمستقبحة – حسب فهمي لدلائل ألفاظ مفردات لغة العرب – التي جاءت في كثير من تعليقات الدكتور أيمن ؛ متوجهاً بها للإمام ابن الجزري رحمه الله ؛ منها:

١- وصف رأي ابن الجزري بالادعاء ؛ كقوله : " ...ولا ما ادعاه " وكقوله : " هو تأكيد منه لما ادعاه " (١٣٣١/٢) تكملة للحاشية رقم (١) من الصفحة السابقة.

٢- قال: " لم ينص أحد .." كما ادعاه الإمام الجزري " اهـ ! (١٠٠٤/٢) حاشية (١)

٣- قال: " كما ادعاه إمامنا الجزري" اه!! (١٠٠٦/٢) وفي هذه الصفحة تغليط لأبي شامة صراحة قال: "مع تغليطنا لأبي شامة" اهـ وفيها أيضاً قوله .. " فقول الهذلي.." غير دقيق " اهـ

٤- قال: "ذكر الجزري هذا الحكم بناء على ما ادعاه... وقد قدمتُ أن ذلك غير صحيح " اهـ (١٠٤٣/٢)

٥- قال: " ليست عبارة (فوق الأولى) من كلام أبي معشر ، وإنما هي من زيادة الجزري ؛ وهي زيادة خطيرة وتقوّل على أبي معشر ، نتج عنها نفيُ مرتبة القصر المحض من التلخيص ! ... ولم ينقل الجزري هذه العبارة وهذا غريب منه رحمه الله اهـ (٢/ ١٠٦٣) حاشية (١) . وبالله عليك دقّق في كلمة " تقوّل !!!"

أكتفي بهذه المقدمة؛ على أمل الرجوع قريباً إن شاء الله للدفاع عن ابن الجزري ونشره ، في كل ما خطأه فيه الدكتور أيمن ، وكان الصواب – حسب علمي – مع ابن الجزري رحمه الله ، مستثنياً أخطاءه في كتابه " السلاسل الذهبية " فقد كتبت فيها مقالات في ملتقى التفسير ، ونبهت عليها في شرحي لكتاب النشر في المقارئ القرآنية ، مكتفياً هنا بالدفاع عن ابن الجزري ؛ ولا علاقة لي في سواه حتى وإن كنت أرى أنه خطأ .

ومن باب الإنصاف :

هناك تعليق جميل من (المحقق) وهو قوله:

"أقول: وأنت يا سيدي الجزري لم يسمح الزمان بعدك بمثلك ، فأنت إمامنا وقدوتنا وشيخنا ، ولنا الفخر بذلك ، فلله درك من أستاذ محقق ، وجهبذ مدقق ، رحمك الله رحمة واسعة" اهـ (٢٠٣٣/٣)

والله من وراء القصد

أ.د. السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الأربعاء : ٤ شهر الحج سنة ١٤٣٩هـ

[خاطرة][٥]

من أقبح أنواع النصح – ولا قبح في النصح لله– أن يقال لمن يبيّن أخطاء الباحثين في كتبهم المتعلقة بكتاب الله والتي تنتشر بين يدي الناس : " الأَولى أن ترسل له على الخاص وتنصحه بينك وبينه "!! هلا تركوا هذا القبح !

[٥] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٤١٤٨٦٥٧٠٣٧٥٧١

مسألة (١):

" المراد بالإظهار السكتُ [٦] "

هذه العبارة قالها ابن الجزري رحمه الله ؛ فشنّع عليه الدكتور أيمن سويد ، وطوّل التعليق عليها بما يظنّ أنه صواب ؛ وهو – عندي– ليس كذلك ، والله أعلم ، وإليكم التفصيل :

العبارة جاءت في الحديث عن السكت لحفص في كلمتي : " من راق " و " بل ران " قال ابن الجزري :

"واتفق صاحب «المستنير» و «المبهج» و «الإرشاد» على ‹الإدراج› في (عوجاً) و (مرقدنا) كالجماعة ، وعلى ‹السكت› في القيامة فقط ، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف ؛ والمرادُ بالإظهار : السكتُ ، فإن صاحب «الإرشاد» صرّح بذلك في «كفايته» ، وصاحب «المبهج» نص عليه في «الكفاية» له ، ولم يذكرا سواه " اهـ.

- علّق الدكتور بقوله :

"هذه الفقرة مليئة بالملاحظات ، وهأنذا أبيّنها فأقول :

أولاً : قوله : " والمراد بالإظهار السكتُ " عجيبٌ من إمام الأئمة هذا الكلام ، كيف ينقل عن صاحب المستنير والمبهج والإرشاد أنهم رووا " الإظهار من غير سكت في التطفيف " ثم يبيح لنفسه تفسير عبارتهم بقوله : " والمراد بالإظهار السكت " ؟! ولو كان حكم موضعي القيامة والتطفيف عندهم واحداً فلماذا فرّقوا في التعبير عنهما فقالوا عن موضع القيامة : " إنه بالسكت " ، وعن موضع التطفيف : إنه بالإظهار من غير سكت ؟!

اهـ كلامه بحرفه ونصه (١٣٣٠/٢) .

قلت : كل هذا الكلام لا يلزم إمام الأئمة ؛ بل هو – رحمه الله– في وادي [٧] وكاتب الدكتور في وادي آخر ، وإليكم البيان :

أما قول الدكتور عن إمام الأئمة : " كيف ينقل عنهم أنهم رووا الإظهار من غير سكت ثم يبيح لنفسه تفسير قولهم "الإظهار السكتُ" ؟!

فالجواب عنه :

---

[٦] فيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٤٨٢٥٥٠٦٩٦٩٨٨٦

[٧] لعله أراد أن يقول: وادٍ

هذا الأسلوب أسلوب " تهكم " لا يليق أن يقال عن إمام الأئمة ، ومع هذا أقول :
قد أوتيتَ من قِبَل فهمك يا فضيلة الدكتور، فهذا فهمُ من يريد التعليق لأجل التعليق ، أو فهم من يريد الاستدراك لأجل الاستدراك ؛ فإمام الأئمة –ابن الجزري رحمه الله– لم يذكر العبارة– أعني قوله: "الإظهار من غير سكت"– ؛ على أنهم رووا الإظهار من غير سكت! ؛ وإلا لكان الإمام لا يعي ما يقول ، وحاشاه من ذلك !
بل مراده الواضح الجليّ لمن تأمله – والله أعلم– هو أن هؤلاء الثلاثة اتفقوا على ذكر "الإظهار" في موضع التطفيف، ولم يذكروا السكت معه ، وتفسير كلامه :

اتفق صاحب المستنير والإرشاد والمبهج على ذكر حكم " الإظهار" في موضع التطفيف ، ولم يذكروا " السكت " ؛ وهذا هو الموافق للثلاثة ، وهذه نصوصهم :

١. المستنير: " بل ران : حفص بإظهار اللام " اهـ
٢. الإرشاد : " بل ران : حفص بالإظهار " اهـ
٣. المبهج : " بل ران أظهر الراء عند اللام " اهـ

فهذه النصوص نلاحظ فيها اتفاق الثلاثة على ذكر " الإظهار"، وليس فيها نص أحد منهم – غير المبهج وسيأتي آخر المسألة – على السكت أو عدمه ، وهو الذي نقله الإمام عنهم .
وأما فهم العبارة على أن الإمام ذكر أن هؤلاء الثلاثة رووا في موضع التطفيف الإظهار من غير سكت ؛ فهو فهم خاطئ ؛ وأكثر خطأً منه التشنيع عليه بسببه .

فإن قيل :
ما الدليل على أن مراد ابن الجزري هو هذا ؛ غير النصوص المذكورة ؟
فيقال :
الدليل هو تعقيب ابن الجزري نفسه على الكلام بقوله : " والمراد بالإظهار : السكتُ " أهـ
أي : هذا الإظهار الذي صرّحوا به في " بل ران " ولم يردفوا الكلمة بالسكت ؛ المراد به هو السكتُ .
فلما لاحظ الإمام أن المستنير والإرشاد اكتفيا بذكر" الإظهار " جاء ببيان أن هذا " الإظهار عندهما المرادُ به السكتُ" .
وهذا – عندي والله أعلم – لا يمكن حمل الكلام على سواه ؛ وإلا فأي معنىً إذا قال أحدنا : " الإظهارُ من غير سكت " يراد به : " السكتُ " ؟!! أوَصلَ العيّ بإمام الأئمة أن يقول هذا التناقض ولا يتفطن إليه ؛ وهو صاحب البلاغة والبيان ؟!!

فعبارة "من غير سكت" هي إخبار منه رحمه الله على اقتصارهما على ذكر " الإظهار" فقط .
وعبارة : " والمراد بالإظهار السكتُ " هي شرح وتوضيح لذلك الإظهار الذي عبروا به ، والله أعلم .

- أما سؤال التعجب الذي طرحه الدكتور؛ وهو :

"ولو كان حكم موضعَي القيامة والتطفيف عندهم واحداً فلماذا فرّقوا في التعبير عنهما فقالوا عن موضع القيامة : "إنه بالسكت" ، وعن موضع التطفيف إنه بالإظهار من غير سكت ؟! اهـ كلامه.

فالجواب عنه[٨]:

لم يقل صاحب المستنير وصاحب الإرشاد في موضع التطفيف إنه " بالإظهار من غير سكت ! " حتى تلزم ابن الجزري – الذي أيضاً لم ينقله عنهما – بهذا التعجب !
ذكرتُ قبل قليل أن عبارة " من غير سكت " هي توضيحية وبيانية من المؤلف لعبارتهم ؛ لا أنها عبارتهم .
ومع هذا أيضاً أقول :
أصحاب الكتب الثلاثة : المستنير والإرشاد والمبهج كلهم صرحوا في موضع القيامة بالإظهار والسكت ؛ وهذه عباراتهم :

١. المستنير : " (من راق) : حفص بإظهار النون ويسكت عليها سكتة يسيرة " اهـ
٢. الإرشاد: " حفص (من راق) بإظهار النون عند الراء ووقف عليها وقفة يسيرة " اهـ
٣. المبهج : " حفص بإظهار النون بسكتة يسيرة " اهـ

أما في موضع التطفيف فلم يذكر المستنير والإرشاد السكت ؛ اكتفاء بذكره في سورة القيامة ، والدليل عليه سيذكره المؤلف قريباً ، والله أعلم

.

- أما قول الدكتور أيمن سويد حفظه الله :

"**ثانياً** : قوله : " فإن صاحب الإرشاد صرّح بذلك في كفايته " يوهم أن أبا العز فسّر في كفايته الإظهار بالسكت ، وهذا لم يحدث أبداً ، بل كل ما في الأمر أن عبارة أبي العز عن (بل ران) في الإرشاد – وكذلك في الكفاية في فصل لام (بل) و (هل) – تفيد الإظهار من غير سكت ، لكنه قيّد ذلك في موضع المطففين من الكفاية بقوله : " ويقف وقفة يسيرة على اللام " أقول – والكلام للدكتور أيمن – : فغاية ما في الأمر أن تحمل عبارته المطلقة على المقيَّدة ، ويؤخذ له بالإظهار مع السكت ، والله أعلم . " اهـ بنصه وحروفه (١٣٣٠/٢)

[٨] في الأصل : الرقم ١

فالجواب عنه:

قوله : " يوهم .." تخيّل للوهم مع عدم وجود أصله وسببه ، وهذا التخيل للوهم سببه فهم عبارة إمام الأئمة " المراد بالإظهار السكتُ " أنها من منصوص كلام صاحب الإرشاد ، وهذا بينته قبل قليل أنه ليس كذلك .

ثم أيضاً :

مراد ابن الجزري رحمه الله بعبارة (بذلك) هو كلمة " الإظهار فقط التي استخدمها الإرشاد والمستنير والمبهج في موضع التطفيف :

فلما بيّن ابن الجزري أنهم اقتصروا على ذكر الإظهار ولم يتعرضوا للسكت ، بيّن أن المراد بهذا الإظهار عندهم هو السكتُ ، ثم استدل على توضيحه هذا بأن صاحب الإرشاد صرح بهذا السكت بعد ذكره الإظهار في كتابه "الكفاية" .

فابن الجزري لا يريد أن يقول لنا إن صاحب الإرشاد فسّر أن الإظهار هو السكت ؛ بل يريد أن يقول : إن تفسيرِي للإظهار الذي ذكره صاحب الإرشاد في موضع التطفيف ، دون ذكر السكت معه بأنه السكت ؛ قد صرّح به صاحب الإرشاد في كتابه الآخر وهو الكفاية الكبرى ، والله أعلم .

ثم أيضاً ثانية :

عبارة ابن الجزري " والمراد بالإظهار السكت " هي نفسها عبارة صاحب الإرشاد في الكفاية ، مما يدل على أن ابن الجزري أراد الاستدلال لما ذهب إليه من أن مذهب صاحب الإرشاد في التطفيف هو السكت .

وإذا كان كلام الأئمة واضحاً ؛ فلا يُدّعى الوهم والإيهام ، والله أعلم .

وأما قول الدكتور حفظه الله : " تحمل عبارته المطلقة على المقيّدة " : فلو جعل المسألة من باب الاجمال والبيان ؛ لكان أوضح عندي من جعلها من باب " المطلق والمقيّد" والله أعلم .

- أما قول الدكتور أيمن سويد حفظه الله :

"**ثالثاً** : قوله : " وصاحب المبهج نص عليه في الكفاية له " أيضاً قولٌ مُلبسٌ وموهِمٌ أن سبط الخياط فسّر في كفايته الإظهار بالسكت ، وهذا لم يحدث أيضاً " اهـ ثم نقل نصوص كتاب المبهج والكفاية في الست " ، ويهمنا موضع التطفيف :

١- قال في المبهج : " بل ران أظهر الراء عند اللام من غير وقفة " اهـ

٢- قال في الكفاية في الست : " أظهر الراء عند اللام من غير وقفة حفصٌ " اهـ

قال الدكتور أيمن سويد بعد أن نقل هذين النصوص : " فهذه عبارات سبط الخياط في كتابيه ليس بينها اختلاف ، ولا ما ادعاه شيخنا من تفسير الإظهار بالسكت ، والله أعلم " اهـ بنصه (١٣٣١/٢) .

وأقول :

مع احترامي وتقديري للدكتور حفظه الله ، فإن فضيلته هو الذي " ادّعى" على إمام الأئمة بما هو بريئ منه ، ففضيلته فهم شيئاً ثم اقتنع به فألزم بموجبه شيخَه وإمامَه رحمه الله !

فابن الجزري رحمه الله لم يدّعِ أن السبط فسّر الإظهار بالسكت كما فُهِم وادُّعِيَ عليه ، بل ابن الجزري قال إن الإظهار في عبارة السبط ؛ التي فسّرها هو — ابن الجزري – نفسه بالسكت نص عليها السبط في كفايته ، وشتان بين ما يريده ابن الجزري وبين ما فهمه فضيلته عنه فقام بالتشنيع عليه واتهامه بالادّعاء على العلماء !

- قال الدكتور أيمن سويد حفظه الله :

"**رابعاً** : قوله : "ولم يذكرا سواه" هو تأكيد منه لما ادّعاه ، وفيما سبق بيان لعدم صحة ذلك ، والله أعلم" اهـ بنصه (١٣٣١/٢)

وأقول:

بل هو تأكيد منه لقوله إن صاحبَي الكفاية الكبرى والكفاية في الست قد ذكرا " الإظهار " الذي هو السكت ؛ في موضع التطفيف ولم يذكرا غير ذلك ، وهذه عباراتهما أذكرها ثانية للتأكيد :

١- الكفاية الكبرى : " بل ران : حفص بإظهار اللام ويقف وقفة يسيرة على اللام " اهـ وهذا نص صريح أن الإظهار هنا هو نفسه السكت كما صرح به ابن الجزري في نقله عن الإرشاد .

٢- الكفاية في الست : " أظهر الراء عند اللام من غير وقفة حفصٌ " اهـ

فلما قال ابن الجزري في أول المسألة إنهما ذكرا الإظهار من غير أن يذكرا معه السكت ؛ وشرح لنا أن مرادهما بالاظهار هو السكت (لا أنهما هما اللذان قالا ذلك) استدل بكلام كل واحد منهما في كتابه الآخر بأنه ذكر السكت في موضع التطفيف ؛ لا أنهما هما اللذان فسّرا المراد بالاظهار السكت .

وهذا واضح ولله الحمد ، وبه يظهر أن ابن الجزري بريئ من كل هذا التشنيع ، وهذه العبارات غير اللائقة لا بمن اتهمه بها ، فضلاً عن أن تكون لائقة بإمام الأئمة ، والله المستعان .

تتميم[٩] :

لعل بعض المبتدئين يقول : عبارة السبط في " مبهجه " و " كفايته (من غير وقفة) : تدلّ على الإظهار من غير سكتٍ !

فأقول :

قوله من غير وقفة " نص في السكت ؛ لأن السبط رحمه الله يعبّر عن السكت بالوقفة المقيّدة كقوله " وقفة يسيرة " وقوله : " وقفة تؤذن بكذا " ؛ فلما عبّر هنا بالوقفة المطلقة عرفنا – تبعاً لابن الجزري رحمه الله – أن مراده : من غير وقفة يتنفس فيها ، وإنما وقفة يسيرة ، والله تعالى أعلم .

أعدتُ هذا التتميم هنا بسبب :

أن بعض الإخوة الكرام كتبوا إلي على الواتس الكلام التالي :

"الحاصل: أنكم حملتم قول السبط (من غير وقفة): أي من غير وقفة يتنفس فيها.

قال : الإشكال : هذه الوقفة المنفية في منطوق السبط هو الوقف المقابل للابتداء ، ولا يصح حمل كلام السبط على نفي هذا الوقف ، الوقف المقابل للابتداء هو الوقف الذي يتنفس فيه .

النتيجة : لا يصح قولكم (مراده: من غير وقفة يتنفس فيها) .

إذن : يجب أن تحمل الوقفة هنا على السكت المعهود: فيكون هذا موافقاً لكلام الدكتور أيمن مخالفاً لكلامكم" اهـ بنصه .

وأقول لهذا الحبيب الغالي حفظه الله :

قولكم : "هذه الوقفة المنفية في منطوق (كلام) السبط هو الوقف المقابل للابتداء ولا يصح حمل كلام السبط على نفي هذا الوقف :

نتيجة هذا الكلام هو : يصح عند السبط الوقف على (بل) مع التنفس !

ثم قلتم : (يجب أن تحمل على السكت المعهود)

وأقول : هذا هو الذي أدندن عليه ، ومن أجله أتممت الكلام بكلام السبط حتى لا يفهم المبتدئ أن السكت ليس هو المراد .

---

[٩] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٥١٨٤٤٢٣٦٠٠٦٦١

أما قولكم : (السكت المعهود : فيكون هذا موافقاً لكلام الدكتور أيمن مخالفاً لكلامكم)
أنا لم أقرر إلا السكت ؛ وتقرير صحة الوقف المقابل للابتداء لا علاقة لي بها ولا يدل عليها كلامي أصالة .
وكتبت لكم : السبط لا ينفي الوقفية ؛ بل ينفي الوقف المقابل للابتداء ، فالنفي مسلط على الوقف بغير نفس لا على الذي بنفس .
والخلاف مع د. أيمن ليس في هذا ؛ بل في اتهامه لابن الجزري بأنه ادّعى على السبط ، رحم الله السبط وابن الجزري ، وغفر لي وللدكتور أيمن حفظه الله .

كلمة للمغرورين بالشهرة والفضائيات[١٠] :

من صورّ النقد الذي كتبته وسأكتبه – إن شاء الله تعالى – على تحقيق الدكتور أيمن سويد حفظه الله ، لكتاب النشر في القراءات العشر ؛ على أنه من باب " وعين السخط تبدي المساويا " أو على أنه من باب " طلب الشهرة " أو من باب " تنقص العلماء " !! أو من باب " حظ النفس" ، أو غير ذلك من الأمور التي لا وجود لها إلا في مخيلاتهم، فإني أقول لهم :

١. أين كنتم عندما انتقد الدكتور أيمن سويد نفسه جلّ أعلام الأمة قديماً وحديثاً ؟!!
٢. أين كنتم عندما اتهم الدكتور أيمن سويد كبار علماء الأمة المعاصرين – وبعضهم شيوخه – في التلفزيونات على مرأى ومسمع من العالم كله ؟!!
٣. أين غيرتكم على " مكانة العلماء" عندما " انتقصهم " الدكتور أيمن سويد بلسانه وبقلمه ؟!!
أين أنتم ؟! وأين كنتم ؟!!

أقول جواباً عنكم ولا أدعي علم الغيب حاشا لله :
كنتم أما التلفاز تبتسمون وتستبشرون وتصدّقون كل الذي يقوله لكم أي شيخ في الفضائيات ؛ لا تملكون من سلاح العلم الذي تميزون به بين الحق والصواب إلا وجود حرف (الدال) أو كلمة (سماحة المقرئ) أو (فضيلة الشيخ) يكتبها مخرج البرامج إن صدقاً وإن كذباً ! فسبق إلى خلوّ عقولكم العلم الفضائي العابر ب (الهواء) كل قارات العالم، وكأن الشاعر القائل :

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى **** فصادف قلباً خالياً فتمكنا

كان يعنيكم بقوله ، لكن نسيتم أن "العلم" و "الهوى" لا يلتقيان !

---

[١٠] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٦٢٢٤٧٢٠١٦٣٢٩٨

ثم أقول :

أوَ تظنون أن شهرة الشخص – أي شخص – تمنع أهل البحث من "نقده" و "انتقاده" ؟ إنكم إذاً لجاهلون وربّ الكعبة .

ألا فاسمعوا ثم اعلموا :

لستُ ممن يُشوَّش عليه بمثل هذه الترهات والخزعبلات ، فما كتبتُ حرفاً في نقد أي كتاب أو شخص ؛ سواء الدكتور أيمن سويد حفظه الله أو من هو فوقه أو من هو دونه ، إلا وأعددت جوابي له أمام الله تعالى ، كفى به شاهداً وعليماً، ووالله العلي العظيم لا تهمني شهرة فلان أو علان ؛ ولا مكانته العلمية إن أخطأ في مسألة متعلقة بكتاب الله تعالى وأعلم الحق والصواب فيها .

ونصيحتي لكم ولغيركم ممن يعتقد العصمة في شيخه ؛ أي شيخ من الشيوخ :

اقرؤوا ما يُكتب انتقاداً واعتراضاً على شيوخكم ثم اعرضوه أولاً على الكتب والمصادر ، ثم بعد ذلك اعرضوه على شيوخكم – فلعل النقد لم يصل إليهم – ، وهم سيكونون أحد اثنين لا ثالث لهما :

١- إما أن كلام المعترض صحيحاً وشيخكم هو المخطئ ، فعليه الاعتراف بخطئه ؛ وحينئذ واجبٌ عليه الاعتراف به أمامكم وأمام الناس الذين انتشر بينهم خطؤه ؛ فإن فعل ذلك فوالله العظيم نِعم الفعل ونعمت الفضيلة ؛ فضيلة الاعتراف بالخطأ والرجوع عنه تديناً ورغبة فيما عند الله ، ومحاربة لهوى النفس وشيطانه . وأما أن عرف أنه مخطئ ولم يرجع أمامكم عن ذلك ؛ فبئس الشيخ هو وبئس العلم علمه ، وبئس الكبر والغرور ؛ فلعلّ الله لم يسلطني وأمثالي إلا على أمثال هؤلاء الشيوخ.

٢- وإما أن يكون كلام المنتقد لهم والمعترض عليهم هو الخطأ ؛ فحينئذ واجب عليه أيضاً إخباركم بذلك ونشره بين الناس دفاعاً عن علمه أولاً ، ودفاعاً عن العلم وبيان أن رأي مخالفه هو الخطأ ، فإن فعل ذلك فنعم الشيخ هو ونعم العلم علمه . فاختر – أيها المشاغب – أي الصنفين تضع شيخك فيها

ورحم الله من قال :

أشدّ الناس للعلم ادّعاءً *** أقلهموا بما هو فيه علما

غفر الله لي ولوالدي ولمشايخي، وجزاهم عني خير الجزاء .

السالم الجكني

عصر الخميس

٥ شهر ذي الحجة / ١٤٣٩هـ .

خاطرة بنت لحظتها[١١]:

النقد عبارة عن مذاكرة علمية بين الكاتب ومن قرأ كتابه بعين محايدة بعيدة عن العاطفة والشخصنة؛ عينِ العلم فقط. هذه نظرتي والاحترام متبادل بين الكاتب وقرائه.

تواترت عندي أخبار[١٢] بعض المعترضين على دفاعي عن الإمام ابن الجزري رحمه الله من عبارات محقق كتابه الدكتور أيمن سويد، ووصل بهم الكذب والبهتان لاتهامي بشخصنة الموضوع ، وتناسوا أنني أنا وأيمن سنقف بين يدي الله وسيقتص له مني إن كنتُ ظلمته أو ادعيتُ عليه ، وقد أعددت جوابي لذلك، ولكن:

ماذا عنهم هم! أيتركهم الله دون حساب في اتهامهم لي!!

أتبيعون دنياكم وتغفلون عن الوقوف بين يدي الله للحساب ؟

وأختم هذا الكلام:

كل اعتراضي عليكم وعلى شيخكم هو إما:

١. حق وصواب فعليكم التسليم له.
٢. خطأ وكذب فعليكم الرد عليه ، وساعتها ورب الكعبة أكون أول الشاكرين لكم بقلب محبٍ ودود ولسان صادق.

جمعة الجميع مباركة يارب.

---

[١١] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٦٣١١٨٦٠١٥٤٥٨٤

[١٢] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٧٥١٠٨٣٠٠٣٤٦٨٧

مسألة (٣)[١٣]:

المد المتصل على قدر واحد[١٤]

وهي من المسائل التي علّق عليها الدكتور أيمن سويد حفظه الله، فاتهم –كعادته – ابن الجزري رحمه الله بما هو بريئ منه، وأنقل أولاً كلام ابن الجزري، ثم أتبعه بتعليق الدكتور، ثم أبيّن خطأ الأخير وتحامله على ابن الجزري رحمه الله.

قال ابن الجزري رحمه الله:

"فأما المد المتصل: فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مدّه قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية، نص على ذلك: أبو الفتح ابن شيطا، وأبو طاهر ابن سوار، وأبو العز القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو عليّ البغداديّ، وأبو معشر الطبريّ، وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وأبو العباس المهدويّ، والحافظ أبو العلاء الهمذاني، وغيرهم." اهـ (٢/١٠٠٤-١٠٠٥ طبعته)

قلت:

هؤلاء تسعة رجالٍ من كبار أئمة علم القراءات، وكلهم – غير ابن شيطا والمهدوي –كتبهم موجودة وصلتنا بحمد الله، صرّح ابن الجزري بأنهم نصوا على "مد المتصل قدراً واحداً مشبعاً"

لكنّ هذا لم يُعجب الدكتور أيمن سويد، فعلّق عليه بقوله:

"لم ينص أحدٌ من المذكورين هنا على مد المتصل على قدر واحد لكل القراء كما ادّعاه الإمام الجزري، وإنما ذكروا مصطلح "الإشباع" وأرادوا به مطلق التطويل، وأغلبهم بعد ذكره له يقول: "غير أنهم يتفاضلون في ذلك، فأطولهم مداً ورشٌ وحمزة الخ" أو ما شابه من العبارات، والوحيد الذي ذكر أن القراء في المتصل على قدر واحد هو الهذلي، انفرد بذلك، وأتى بما لم يقل به أحدٌ قبله فيما نعلم، ونصه – بعد أن مثّل للمتصل- : "لم يُختلف في هذا الفصل أنه ممدود على وتيرة واحدة، فالقراء فيه على نمط واحد، وقدّروه بثلاث ألفات، ومقدار الألف."

اهـ (٢/١٠٠٤) حاشية (١).

---

[١٣] هكذا الترقيم في مذكرات الشيخ السالم على الفيسبوك، ولم أجده رقم المسألة (٢)

[١٤] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٨١٤٧٢٤٣٣٠٤٣٧٩

وإني أقول في هذا الموضوع:

لو أطلعني الدكتور على التعليق قبل أن يطبعه لتمثلت له ببيت القائل:

أعِد نظراً يا عبد قيس لعلّما *** أضاءت لك النار الحمار المقيّدا

وانظروا – أهل القراءات– إلى هذا التعليق الضامّ بين سطوره "تخطئة" ابن الجزري ضمناً، واتهامه بالادعاء على تسعة أئمة صراحة!

أيعقل أن شخصاً يؤلف كتاباً متعلقاً بكتاب الله تعالى ثم يدّعي على تسعةٍ من كبار علماء الفنّ أنهم نصوا على حكم ما، وهم لم ينصوا عليه؟!

الدفاع عن الإمام ابن الجزري:

قلتُ قبل قليل: إن سبعة من الكتب التسعة المذكورة موجودة ووصلتنا، وها أنذا أنقل للقراء الكرام نصوصهم كما هي في كتبهم، متبعاً الترتيب الذي ذكرهم به الإمام ابن الجزري رحمه الله:

١. قال ابن سوار: "فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في المد والتمكين نحو: سيئت – قروء" اهـ (المستنير: ١/٥٠٩)
٢. قال أبو العز: "فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة فاتفقوا على التمكين والمد كقوله: "من السماء ماء وسواء وتفيئ" اهـ (الإرشاد : ١٨٨)
٣. قال سبط الخياط: "واتفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن تمد المد الشافي ... بشرط أن تصحبها همزة أو مدغم فيها مثل: جاءهم – شاء – سيء" اهـ (المبهج: ١/٤٢٨-٤٢٩)
٤. قال أبو علي البغدادي: "إن كان حرف المد والهمزة في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في المدّ والتحقيق نحو: السماء... وذهب غير أصحابنا في هذا النوع إلى أنه مختلف في مده وقصره، والذي أعوّل عليه ما قدمتُ ذكره ." اهـ (الروضة: ١/ ٣٣٤-٣٣٥)
٥. قال أبو معشر: "أنواع المد .... فنوع منها يمد للهمز نحو السماء – ماء" اهـ (التلخيص: ١٦٦)
٦. قال مكي بن أبي طالب: " باب المتفق عليه من المد: اعلم أن هذا الباب ينقسم قسمين: قسم بعد حرف المد واللين فيه همزة في كلمة نحو "السماء والضراء والسراء وماء" وشبهه، فلا اختلاف في إشباع مده" اهـ (التبصرة:٢٦٦)
٧. قال أبو العلاء: " وأجمع القراء على إتمام المد وإشباعه فيما كان حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة نحو "ماء ودعاء وأنبياء والشهداء" وأمثالها" اهـ (غاية الاختصار: ١/٢٦١-٢٦١)

هذه نصوص صريحة وواضحة تؤكد ما نسبه الإمام ابن الجزري إلى هؤلاء الأئمة، وتنفي عنه تهمة "الادعا " التي يلصقها به الدكتور أيمن سويد بين لحظة وأخرى!

فيا ترى أي الكلامين؛ أعني كلام ابن الجزري وكلام الدكتور أيمن، أحقّ بوصف " الادعاء!! "

والآن وقد اتضحت صحة نقل ابن الجزري عن هؤلاء الأئمة؛ نأتي إلى بيان ما في تعليق الدكتور أيمن من " التخبط " و "التدليس"؛ وهذه عباراتٌ لا أعتقد أن المشنعين عليّ يغضبون منها؛ لأن شيخهم الدكتور أيمن يستخدمها في من هو أجلّ مني قدراً، وأعظم مكانة؛ ألا وهو إمام الأئمة ابن الجزري رحمه الله.

قال الدكتور أيمن سويد في تعليقه السابق:

١. "لم ينصّ أحد من المذكورين..الخ" اهـ

قلت: بل كلهم نصوا عليه وبعبارات واضحة صريحة ، كما نقلتها قبل قليل.

٢. قال: " وإنما ذكروا مصطلح الإشباع وأرادوا به مطلق التطويل" اهـ

قلت: لم يَرِد مصطلح " الإشباع " عند أحد من السبعة إلا عند مكي وأبي العلاء، ومع هذا فسياق وروده بعيد كل البعد عن الذي فهمه فضيلتكم، بل السياق متسق تماماً مع سياق ابن الجزري رحمه الله.

٣. قال الدكتور أيمن: " وأغلبهم بعد ذكره له يقول : غير أنهم يتفاضلون ..الخ "اهـ

قلت:

من هنا بدأ التدليس، والانحراف – إن عمداً أو سهواً – عن كلام ابن الجزري، وبيان ذلك:

أ- ابن الجزري رحمه الله، يتكلم عن هؤلاء الأئمة بأعينهم؛ ولا يتكلم عن غيرهم؛ فعبارة " وأغلبهم " ليست في محلها أبداً، والدليل هو:

ب- لم يذكر أي واحد من هؤلاء السبعة التفاضلَ في المد المنفصل، ولم يعقّب أيّ واحد منهم على كلامه بهذا الذي يقوله الدكتور أيمن سويد حفظه الله. فظهر أن الدكتور (المحقق) لم يفهم كلام ابن الجزري رحمه الله حق الفهم، وإلا لما اعترض عليه بشيء لا يلزمه ألبتة، فكلام ابن الجزري في جزئية مخصوصة عن أئمة مخصوصين، وكلام الدكتور إدخال عامٍ في مخصوص معيّن، لا تدل عليه عبارة ولا إشارة، والله أعلم.

قال الدكتور:

" الوحيد الذي ذكر أن القراء على قدر واحد هو الهذلي انفرد بذلك، وأتى بما لم يقل به أحد قبله فيما نعلم " اهـ

قلت:

أ- ابن الجزري لم يذكر الهذلي؛ بل ولا يعنيه في هذه المسألة أصلاً؛ لأن الإمام ابن الجزري يتكلم عن أئمة أهل الأداء من أهل العراق" وقطعاً الإمام الهذلي ليس منهم؛ فإدخاله في حاشية لا يعنيها ابن الجزري هو غفلة عن مراد ابن الجزري رحمه الله.

ب- الإمام الهذلي لم ينفرد بالقول بأن القراء في المتصل على قدر واحد؛ ولو رجع الدكتور إلى الكتب لوجد أن الهذلي سبقه الإمامُ مكي (ت ٤٣٧هـ) وكلامه سبق قبل قليل، وبعده أبو علي المالكي (ت ٤٣٨هـ) ، وكلامه أيضاً سبق قريباً ، وبعده الفارسي (ت ٤٦١هـ) الذي قال: "فإذا كانت هذه الأحرف والهمزة في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في إشباع المد" اهـ (الجامع : ١/٢٥٢)

الخلاصة:

١- ظهر جلياً بالقول المؤيَّد بالأدلة أن ابن الجزري رحمه الله لم يأتِ بادعاء أن الأئمة المذكورين نصوا على المد المتصل بمقدار واحد مشبعاً من غير إفحاش .

٢- تعقيب الدكتور أيمن سويد حفظه الله في بدايته اتهام لابن الجزري، وفي وسطه وآخره تدليس وتحريف لا علاقة له بكلام ابن الجزري المراد التعليق عليه، والله تعالى أعلم.

وعند هذه المسألة نتوقف الآن؛ على أمل العودة إن شاء الله تعالى بعد إجازة عيد الأضحى إن كان في العمر بقية.
وأدعو الله تعالى أن يغفر لي زللي وخطئي وكل ما كان مني من سهو وغفلة وتقصير.

والله من وراء القصد

أ.د. السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة السبت: ٧ شهر الحج سنة ١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نصيحة خاصة لطلاب الدكتور أيمن سويد[١٥]:

يظهر أن المقالين اللذين كتبتهما دفاعاً عن الإمام ابن الجزري رحمه الله من اتهامات وتخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله، قد آلمت كثيراً بعض محبيه الذين اتضح – من خلال ما وصلني ومن خلال ما بُلّغتُ عنهم– أنهم يحكمون على الحق بالرجال، ولا يحكمون على الرجال بالحق، فمنهم من اتهمني بشخصنة الموضوع بيني وبين الدكتور أيمن ، ومنهم من قال إن الدكتور له مكانة علمية مشهورة ، فكان (يجب) مراسلته على الخاص وعرض الملحوظات عليه لا أن يُنتقد على (العام) إلى غير ذلك من الكلام التافه والتوصيف الخاطئ للموضوع.
والعجب أنهم لم يتعبوا أنفسهم ببيان صحة هذا النقد أو بطلانه!!

أما موضوع الشخصنة فقد قلت سابقاً: ما كتبت تعليقاً واعتراضاً على الدكتور إلا وجوابي عنه بين يدي الله تعالى موجود وحاضر، وهو سبحانه المطلع على السرائر، وأزيد الان فأقول:
لعل هؤلاء (الجهلة المشاغبين) لا يعرفون صداقتي للدكتور أيمن حفظه الله منذ أكثر من (٢٠) سنة ، وكنت عضواً في المجلس العلمي للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم وبطلب منه هو شخصياً جزاه الله عني وعن أهل القرآن خير الجزاء؛ ولم يقع بيني وبينه من أمور الدنيا ما يفسد هذه العلاقة والصداقة، أفبعد هذه العمر– وكلانا تخطى الخمسين . بارك الله في أعمارنا –آتي وأنتقده لسبب شخصيٍ!!!

وما هو هذا السبب يا ترى؟!
ولكن والله العظيم إن الحق أولى وأغلى وأعلى عندي من الدنيا وما فيها.
يا أهل القرآن استيقظوا من غفلتكم واتركوا عنكم الكلام في النوايا التي لا يعلمها إلا الذي خلقها.

أفيقوا من سكرة حبكم للشيخ والدكتور والعلّامة والحافظ والمحقق والمدقق ، أيّاً كان الرجل سواء الجكني أو أيمن أو من هو دونهما أو من هو فوقهما ، وانظروا إلى علمه وأين أصاب فاتبعوه، وأين أخطأ فاجتنبوه؛ لأنه سيثاب ويأخذ الأجر، أما أنتم فستأثمون لو اتبعتم خطأه بعد أن تبين لكم الحق، فوالله لن ينفعكم حبكم ولا حسن ظنكم ساعتئذ.

---

[١٥] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٩٤٢٢٢٨٣١٧٦٨٧٥

وهذنصيحتي خاصة لطلاب الدكتور أيمن سويد حفظه الله، وعامة لكل طلاب العلم وأولهم كاتبها.

السالم الجكني
المدينة المنورة/١٧الحج/١٤٣٩

قضيتي في تحقيق النشر بين الدكتورين: خالد أبو الجود وأيمن سويد[١٦]:

هذا المقال هو آخر مقال أكتبه تعليقاً على سفاهة وترهات بعض المنتقدين لنقدي الدكتور أيمن سويد حفظه الله، واتهامهم لي بشخصنة الموضوع.
وأخاف أن يكون "التشنيع" و "التخطئة" أسلوب لهذه المدرسة الجديدة مع من يخالفهم !فإن كان الشيخ الأكبر "يشنّع " على أمثال ابن الجزري وعامر والمرصفي، ومن تحته "يشنع" على "كل من اعترض على عمل الشيخ الأكبر وتهديده بطمس البصيرة والقلب، ومن تحته يشنع ويخوّف بالشخصنة والسطحية؛ فلا يبعد الضعفاء أمثالي – الذين لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يبعبؤون بأهل الشهرة والمكانة إذا خالفوا الجادة – أن ينجو من تلك السخافات والأوهام، والعياذ بالله.

المهم:
آخر هذه المشاغبات التي قيلت لي مواجهة ووجهاً لوجه:
"لماذا تنتقد" تحقيق الدكتور أيمن سويد ، وهو لم ينزل للأسواق بعد؟ ولا تنتقد تحقيق الدكتور خالد أبو الجود، وهو نزل في الأسواق منذ فترة زمنية طويلة؟

فكان جوابي لهم:
الجواب سهل وواضح وبسيط؛ وهو:

١- لم أقل إن نقدي هو لتحقيق الدكتور أيمن؛ حتى يلزمني هذا السؤال أصالة، بل نقدي هو في جزئية من تحقيقه وهي: "تشنيعه وتخطئته واتهامه" الذي ألصقه بالإمام ابن الجزري رحمه الله، أما أخطاؤه العلمية الأخرى –وتحقيقه غير خالٍ منها– فلا علاقة لي بها، فلعل الله يقيّض لها من هو أعلم مني، وأكثر

[١٦] https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٦٩٦٦٨٠٤٦٤٨٥٦٣٢

نشاطاً وقوة.

فما وَصف به الدكتور أيمنُ الإمامَ ابنَ الجزري شيء غير معروف بين العلماء لا قديماً ولا حديثاً؛ فلم أقرأ عند الهذلي ولا الداني ولا ابن الجزري ولا غيرهم أنهم اتهموا أي شخص في كتابه ب"الادّعاء" في كل مسألة يرون أنه أخطأ فيها، عكس الدكتور أيمن في تحقيقه؛ فلا تمر عليه مسألة يرى – حسب علمه وفهمه – أن ابن الجزري عثر فيها إلا ونجده يقول" كما ادعى" و "هذا ادعاء" و"الذي لبّس" ولعل الذي "لبس" ..الخ

خاصة أنه – كما سيرى الناس إن شاء الله – أن الحق في كل ذلك هو مع ابن الجزري رحمه الله، وأن الدكتور لم يترك لنفسه خط رجعة يمكن الدفاع عنه بها؛ إذ لا يمكن اعتبار عمله هذا من باب السهو والغفلة في نظري ، والله أعلم.

٢- تحقيق الدكتور أبو الجود: عكس ذلك تماماً؛ فليس فيه تعليق واحد أساء التعبير مع ابن الجزري، ولم أره ولا في موضع واحد اتهم ابن الجزري ولو بواحدة من تلك التهم المذكورة عند الدكتور أيمن.

فقضيتي مع المحققِين – بالجمع – هو في تخطئتهم العلماء بغير حق، لا أني أتتبع أخطاءهم في التحقيق من حيث التصحيف والتحريف وغيرها، فهذا بالنسبة لي مضيعة لوقتي في شيء أرى أن في الأمة غيري من سيتكفل به.

ومع هذا لما سئلت عن تحقيق الدكتور خالد على العموم قلت لهم:

تحقيق الدكتور خالد – في نظري– من حيث الأكاديمية عمل غير سليم؛ إذ لا يصح أن نجعل كتابين مختلفي العنوان في كتاب واحد ونعطيهما اسم أحدهما؛ فالدكتور عمله هو في كتابين: نظم الطيبة، وكتاب النشر وأعطاهما عنوان "النشر" وجعل النظم هو الأساس الأعلى، وهذه في نظرة الأكاديمي غير سليمة.

ومع هذا الملحظ إلا أن تحقيق الدكتور خالد فيه ميزة جداً ممتازة ومهمة؛ حيث إن عمله هذا يساعد في مراجعة الطيبة مع النشر خاصة لمن يريد ربط المنثور بالمنظوم، وقد جرّبت هذا فوجدته فائدة حسنة.

والله من وراء القصد.

العلم– سواء شرعي أو غيره– يجعلك[١٧]:

١– صافي الذهن والقريحة.

٢– قوي الشخصية في الحق.

٣– متواضعاً في رفعة.

٤– مرتفعاً عن الجهل وأهله في تواضع.

فاللهم ارزقنا العلم النافع والفهم الصحيح واكتبنا في العاملين به يارب

خاطرة[١٨]:

ذكّرني الفيديو الذي رأيته اليوم لفضيلة الشيخ العلّامة كريّم راجح حفظه الله، بقصة حدثت لي معه في الجزائر سنة ١٤٣٢هـ تقريباً، وهي:

قبل سفري ب٣ أيام أخبرني شيخ سوريّ في المدينة المنورة وهو الشيخ أبو الخير صلاح كرنبه حفظه الله:

أن شيخاً من كبار القراء في الشام رحمه الله، قرأ عليه أحد المشاهير رحمه الله، ولكن كتب في الإجازة عبارة يُفهم منها أن الشيخ المجيز يرى أن الشيخ المجاز يحتاج بعض الإتقان في مسألة من مسائل التجويد (قال كاتب هذه الحروف :لا أدري حقيقة هل يجوز لي نشرها أم لا)

المهم:

قلتُ في نفسي إن شاء الله إذا وصلت الجزائر (مدينة قسنطينة) والتقيتُ بالشيخ كريّم أسأله عنها، من باب التأكيد ليس إلا؛ لأن الشيخ أخبرني بأنه رآها بعينه بخط الشيخ المجيز.

وانتهت أيام المؤتمر ولم أجد فرصة لسؤال الشيخ ، حتى اليوم الرابع أخذوني أنا والشيخ ومعنا الدكتور الشيخ محمد علي عطفاي حفظه الله ، وذهبوا بنا لمدينة تسمى (قالما) ووصلناها بداية الليل متعبين، فنمت حتى الصباح.

وبعد أن تناولنا طعام الإفطار جلسنا جميعنا نتحدث مع الشيخ، بل هو الذي يحدثنا من علمه وتجاربه، وفجأة:

إذا به يذكر نفس الكلام الذي قاله لي الشيخ في المدينة المنورة، فقلت للشيخ كريّم راجح حفظه الله:

---

[١٧] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٧٠٩١٥٧٢٣٠٢٧٥٣١

[١٨] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٧٦٧٤٩١٦٢٤٤٤١٨٧

يا مولانا: إما أني أنا وليّ، وإما فضيلتكم هو الوليّ (ممازحة)

فقال الشيخ: ولماذا تحجر واسعاً! خلينا (كلياتنا: باللهجة الشامية) ولي، وربنا كريم، لكن لماذا؟

فقلت: قبل أن آتي من المدينة وأنا في بالي أني أسألك عن هذا الموضوع لأنه قبل سفري بكم يوم علمتُ به، فأحببتُ التأكد منكم، والآن أنت تذكر القصة بدون أن أسألكم، فهي نعمة من الله لي أن سمعتها منكم مباشرة،وكأنّ الله تعالى ألهمك قولها ولله الحمد.

فرأيت في وجه الشيخ حفظه الله ابتسامة تحتها استشعار لفضل الله قد لا يعرفه كثير من الناس؛ ليس مني، بل بسبب أني قلت للشيخ كلامك نعمة من الله (وهذا باب لا ينبغي أن يُفتح) وعلى قول شيخنا المرصفي رحمه الله: (خلينا هنه).

والله من وراء القصد.

إن شاء الله تعالى[١٩]

سنبدأ من يوم السبت (١٤٣٩/١٢/١٤) مواصلة النقد المخصص لتعليقات الدكتور أيمن سويد حفظه الله في تحقيقه لكتاب النشر، والتي أرى أنها أخطاء علمية فادحة في حق الإمام رحمه الله.

والله من وراء القصد.

[١٩] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٧٨٠١٨٠٤٥٦٥٠٦٣٢

مسألة (٤):

مرتبة فوق القصر المحض في تلخيص أبي معشر وإنكار الدكتور أيمن سويد حفظه الله لها[٢٠]

قال ابن الجزري رحمه الله، بعد أن ذكر مراتب قصر المنفصل التالية:

ما فوق القصر.

وفوقه، وهو التوسط.

وفوقه.

والإشباع.

قال رحمه الله:

"وكذا ذكر أبو معشر الطبري، إلا أنه لم يذكر القصر المحض كما فعل صاحبه الهذلي" اهـ (٢/١٠٢٤)

علّق الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله:

"أقول: بل كلاهما ذكر القصر: أمّا أبو معشر فقال في كتابه التلخيص : "حجازي غير ورش، والحلواني لهشام، وروحٌ، يتركون المد حرفاً لحرف، ويُمكّنون تمكيناً.. وتفسير المد حرفاً لحرف: يعني المد الذي يمد لهمزة جاءت في كلمة أخرى على اختلاف إعرابها.. ومعنى التمكين: كما يخرج من الفم على حسب صوت القارئ" اهـ. وقال في كتابه سوق العروس المعروف بجامع أبي معشر: "وأما مد حرف لحرف ويسمى: مد كلمتين، ويسمى الاعتبار، نحو قوله (بما أنزل) ونحو ذلك: مدني غير ورش..لا يمدون حرفاً لحرف، بل يمكنون تمكيناً، غيرهم بالمد" اهـ

قال الدكتور أيمن سويد :

"فالظاهر أن الإمام الجزري رحمه الله تعالى فهم من عبارة: "ويمكنون تمكيناً" أن هذا التمكين مرتبة فوق المد الطبيعي، ولو أكمل عبارة أبي معشر في التلخيص لوجده يبيّن مراده من هذا المصطلح بقوله المتقدم: "ومعنى التمكين: كما يخرج من الفم حسب صوت القارئ"

إذن: – والكلام لا يزال للدكتور أيمن – : هذه العبارة من أبي معشر احترازٌ عمّا سمّاه بعض القراء (البتر) وهو إذهاب حرف المد بالكليّة، والله أعلم" اهـ بنصه وحروفه (٢/١٠٢٤ حاشية ١)، ثم ذكره مختصراً في (٢/١٠٢٩حاشية ٢).

---

[٢٠] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٧٩٩٥٨٧٠٨٧٨٩٨٩٩

أقول، والله الموفق:

واضح اعتراضُ الدكتور أيمن على نفي ابن الجزري ذِكرَ القصر المحض عند أبي معشر، وذلك باستظهاره أن ابن الجزري فهم "التمكين" بأنه فوق المد الطبيعي.

ملحوظة:

سيأتي قريباً أن الدكتور أيمن نفسه فسّر ما زاد على المد الطبيعي بأنهم يسمونه "التمكين!"

وأيضاً: فهمه هذه العبارة للاحتراز من (البتر) لم أفهمه ولم أجده لغيره؛ فأبو معشر نفسه ذكره في "سوق العروس" في غير هذه المسألة، ولو كان هذا قصده لذكرها معها، والله أعلم.

ومع هذا فأقول:

الإمام ابن الجزري فَهِم كغيره من كبار علماء القراءات (العراقيين)؛ أن التمكين هو مرتبةٌ فوق القصر، وذلك كالتالي:

عندنا هنا مسألتان:

الأولى: عبارة "مد حرف لحرف"

الثانية: عبارة "التمكين"

وهاتان العبارتان استعملها العلماء قديماً قبل أبي معشر نفسه؛ فإذا عرفناهما سنعرف صحة وصواب؛ بل – ودقة – فهم ابن الجزري رحمه الله، وهذه بعض النصوص:

١. قال الإمام ابن غلبون: "وكذلك قرأت في هاتين القراءتين بمد حرف لحرف" اهـ (الإرشاد: ١/ ٢٩٩)
٢. قال الخزاعي رحمه الله: "ابن كثير.. يتركون مدّ حرف لحرف، ويمكّنون تمكيناً " اهـ (المنتهى ١/٤٨٨)
ويلاحظ الشبه التام بين عبارته وعبارة أبي معشر؛ فلعل الثاني أخذها من الأول، والله أعلم.
٣. أبو علي المالكي: "الباقون بتمكين وإشباع مد حرف لحرف" اهـ (الروضة: ١/٣٣٤)
٤. ابن مهران: "ابن كثير ..لا يمدون حرفاً بحرف " اهـ (المبسوط:١٢٠)
٥. الروذباري: "ومكي .. يتركون مد حرف لحرف ويمكنون تمكيناً" اهـ (الجامع: ٢/٤٦)

إلى غير ذلك من النصوص التي عبّر فيها العلماء بهذا المصطلح.

فيا ترى : ما معناه عندهم ؟

الجواب – والعلم عند الله – هو:

أنّ مصطلح "مد حرف لحرف" : هو نفس قولنا: المد المنفصل، وهذا قد صرّح به غير واحد من العلماء، منهم :

١. أبو سفيان القيرواني: " ما كان حرف المد واللين فيه من كلمة والهمزة من كلمة أخرى فهذا الذي يسمونه: "مد حرف لحرف" نحو: بما أنزل – قالوا آمنا – في أنفسكم " اهـ (الهادي:١١٢)

٢. قال المالقي رحمه الله: "الحافظ وغيره قد يعبّرون عمّن يمد المنفصل بأنه يمد حرفاً لحرف" اهـ (الدر النثير: ٢٢١/٢)

وهناك نصوص غيرها تركتها للاختصار.

والعجيب:

أنّ الدكتور أيمن استشهد بكلام أبي معشر وهو قوله:

"وتفسير المد حرفاً لحرف: يعني المد الذي يمد لهمزة جاءت في كلمة أخرى على اختلاف إعرابها: للدلالة على القصر المحض؛ وهو استدلال فيه نظر؛ بل فيه تجيير لكلام أبي معشر في غير مراده، وبيان ذلك:

الإمام أبو معشر بيّن في النص أن حجازياً – غير ورش– ومن معهم يتركون المد حرفاً لحرف ثم قام أبو معشر نفسه فشرح لنا المراد – عنده – والمعنى من عبارة "مد حرف لحرف" فقال : يعني المد الذي يمدّ لهمزة جاءت في كلمة أخرى".

قلت:

هذا تفسير لكلمة "مد حرف لحرف"، وليس نفسيراً لعبارته "يتركون مد حرفا لحرف"

هذا وصفٌ للمد المنفصل، وعليه فيكون معنى كلام أبي معشر: حجازي غير ورش يتركون مد المد المنفصل، وهذا عند القراء معناه أنهم يقصرونه ويقرؤونه بمقدار حركتين كما هو متعارف عندهم ومشهور عند المبتدئين من الطلبة.

لكن الدكتور أيمن حفظه الله، أفسد مراد أبي معشر لما جعل قوله: "بل يمكنون تمكيناً " هي بمعنى القصر المحض أيضاً فكيف يكون هذا الإثبات، وهو قوله "بل يمكنون" شرحاً لنفيه المد عنهمن الذي هو قوله: "يتركون المد" ؟!

فقوله: المد الذي يمد لهمزة ..الخ ، ليس هو معنى قوله "يتركون المد حرفاً لحرف" بل هو نقيضه، كما يدل عليه الفرق بين النفي والإثبات في كلامه.

وكأن صنيع الدكتور أيمن يقول عن أبي معشر: إن ترك المد هو المد! وهذا عندي تناقض في العبارة يُبجّل الإمام أبو معشر عنه، والله أعلم .

أما العبارة الثانية وهي "التمكين" فما المقصود منها؟

الجواب:

هذا المصطلحُ استعمله بعض أهل الأداء من (العراقيين) –كالخزاعي وابن مهران وأبي معشر وأبي الكرم وسبط الخياط، فاستخدموه للدلالة على ما ذهب إليه ابن الجزري رحمه الله، وهو أنه مرتبة فوق القصر، والدليل على ذلك:

عبارة أبي معشر وغيره: "يتركون المد و يمكنون"

معلوم أن قولهم: "لا يمدون حرفاً لحرف" أو "يتركون مد حرف لحرف" صريحة في نفي المدّ عن المد المنفصل في نحو "بما أنزل"، كما بينت قبل قليل.

وقولهم: "بل يمكّنون تمكيناً" صريحة في إثبات المد فيه؛ قال الإمام ابن هشام رحمه الله:

"بل: إنْ تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو" اهـ (مغني اللبيب: ١/١٠٣)

وقال الإمام المالقي رحمه الله:

"بل : ...أن تكون حرف عطفٍ مشركاً ما بعده مع ما قبله في اللفظ، وهو الاسمية في الأسماء، والفعلية في الأفعال.. ولا تشرك في المعنى لأن الفعل لأحدهما دون الآخر وهو الثاني، سواء كان الأول موجباً أو منفياً، نحو: قام زيدٌ بل عمرو، وما قام زيد بل عمرو، فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول" اهـ (رصف المباني: ٢٣٠-٢٣١)

وانظر إلى قوله: "ولا تشرك في المعنى"، فكيف يقال بعد ذلك أن "التمكين" – عندهم – معناه: القصرُ؟

هذا لا يقوله إلا من يظنّ أن نفيهم المد عن المنفصل هو نفي المد أصالة الذي هو حرف المد! وهذا –حسب علمي– لم يقله أحد من العلماء، ولا ذهب إليه؛ لأن الإجماع منعقد على إثبات حروف المد، والكلام في مراتب المد إنما هو فيما يزاد على المد الموجود في حرف المد؛ فإذا قالوا: فلان يمد المنفصل بمقدار ألف؛ فمعناه عندهم أنه يزيد إطالة الصوت بمقدار ألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي، وإذا قالوا فلان يقصر المنفصل؛ فمعناه أنه يبقي صوت المد بحرف المد على طبيعته التي ليس بعده سبب للمد من همز أو سكون؛ لا أنهم يقصدون حذف حرف المد، والله أعلم. فقولهم: "لا يمدون" يعني لا يزيدون ألفاً؛ لأن المد هو بمثابة حرف.

والتمكين عندهم هو مدّ (يسير)، وهذا صرّح به من الأئمة:

الإمام الأهوازي رحمه الله:

"ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: لا يمدون الألف والواو والياء إذا أتى بعدها همزة ، وكانا من كلمتين؛ بل يمكنون حرف المد في ذلك من غير وقفة ولا زيادة مد، .... ورأيت أيضاً من يأخذ عن أبي عمرو جميع ذلك بمد وسط" اهـ

(الوجيز : ٩٦)

سبط الخياط رحمه الله، حيث قال:

"ابن كثير وابن محيصن يمكنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، وقال المحققون في ذلك: بل يقصرانها قصراً محضاً، بمعنى أنهما ينطقان بأحرف المد في هذا الفصل على صورتهن في الخط" اهـ (المبهج : ٤٢٦/١)

فهذا النص الصريح الواضح الجلي من هذا الإمام المحقق المدقق فيه تفريق بين "التمكين" و "القصر المحض"؛ حتى وإن قال بالتمكين غير المحققين عنده؛ إذ يهمنا الاستدلال على صحة فهم ابن الجزري رحمه الله لكلام أبي معشر ومذهبه.

قال الهذلي رحمه الله:

"قال الرازي: وكان هشام و .... يمكّنون تمكيناً في غير إتمام المد" اهـ (الكامل: ٤١٢/٤ طبعة كرسي القراءات بجامعة طيبة) ، ولاحظ عبارته: "في غير إتمام المد".

قال الأندرابي رحمه الله:

"لا يمدون حرفاً لحرف، بل يمكنون حروف اللين تمكيناً من غير إتمام المد " اهـ (الإيضاح: ٤٥٨/١) فانظر إلى قوله: "تمكيناً من غير إتمام المد".

قال المالقي رحمه الله:

"الحافظ وغيره قد يعبّرون عمّن يمد المنفصل بأنه يمد حرفاً لحرف؛ ومعناه: أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة في أول الثانية؛ ولم أحمله على أنه يريد بالحرف: حرف المد والهمزة؛ لأنهم يقولون عمن لا يمد المنفصل أنه لا يمد حرفاً لحرف، مع أنه لا خلاف في مد المتصل؛ فكان يلزم أن يكون الدوري وابن كثير لا يمدان الألف في (جاءت) من أجل الهمزة مثلاً " اهـ (الدر النثير: ٢٢١/٢)

أما الإمام ابن الجزري رحمه الله، وهو المعنيّ عندنا هنا ، فقد عرّف التمكين بقوله:

"التمكين عبارة عن الصيغة، وقد يعبّر به عن المد العرضي، يقال منه مكّن: إذا أريدت الزيادة" اهـ (التمهيد: ١٧٤)

والمد العرضي عنده رحمه الله هو: الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب يوجبه.

والقصر هو: حذف المد العرضي (ينظر المصدر السابق)

والعجب: أن الدكتور أيمن نفسه، قال في (١٠١٢/٢ حاشية ٢):
"أقول: فالألف عندهم هي الحركة، ويقيسون بها ما زاد عن المد الطبيعي الذي يسمونه "التمكين" ومقداره حركتان كما هو معلوم" اهـ بنصه.
وهذا نصٌ منه بأن "التمكين" ليس هو القصر المحض، والله أعلم.

ونختم الكلام هنا؛ بهذا النص الصريح الواضح، وهو نص ثمين جداً جداً في المسألة، وكأنه "نصٌ في محل النزاع":
"قال الإمام الروذباري، رحمه الله:
"وسمعتُ أبا بكر يقول: سمعتُ أبا الفضل – الخزاعي– يقول: التمكين منزلة بين القصر والمدّ" اهـ (الجامع: ٤٦/٢)

إذن:
بعد هذه المذاكرة من حق القارئ أن يسأل فيقول:
من أين أخذ، أو فهم، ابن الجزري رحمه الله، أن أبا معشر رحمه الله لم يذكر القصر المحض:
للجواب عن هذا السؤال أقول:
المأخذ؛ أي الدليلُ الذي اعتمد عليه الإمام ابن الجزري رحمه الله في نفي القصر المحض عند أبي معشر؛ هو دليل أصولي، وهو ما يسمى "دلالة الاقتضاء" –وهي عند الأصوليين: "عبارة عن ورود اللفظ على صفة يتوقف في صدقه أو صحته على مضمر"– وقد صرّح الإمام ابن الجزري نفسه بذلك؛ أعني أن دليله هـ " دلالة الاقتضاء"، لكن الدكتور أيمن حفظه الله، ربما لم ينتبه له؛ وإلا لو انتبه له لتغيّر رأيه، والله أعلم.

قال ابن الجزري رحمه الله:
"وقال أبو معشر الطبري في «التلخيص»: إن حجازيّاً؛ غير ورش، والحلواني عن هشام، يتركون المدّ ‹حرفاً لحرف› ويمكّنون تمكيناً، وإن عاصماً، والكسائيّ، وابن عامر، إلاّ الحلوانيّ يمدّون وسطاً – فوق الأولى قليلاً–، وإن حمزة وورشاً، يمدّان مدّاً تامّاً، وإن حمزة أطول مدّاً. انتهى وهو يقتضي عدم القصر المحض" اهـ (النشر: ١٠٦٢/٢ طبعة الدكتور)
فقوله: "وهو يقتضي" نصٌ صريح من ابن الجزري في أن السبب هو دلالة الاقتضاء الواردة في نص أبي معشر، وهي – دلالة الاقتضاء – من الدلالات القوية عند الأصوليين سواء اعتبرناها داخلة في المنطوق غير الصريح أو داخلة في المفهوم، على اختلاف بينهم.
وبيان هذه الدلالة هو من عبارتي أبي معشر: (مداً وسطاً) و (مداً تاماً) وليس من تعريف أبي معشر للتمكين كما

ذهب إليه الدكتور، وبيان ذلك:

أن أبا معشر جعل القراء على ثلاثة مراتب:

الأولى: قسم يتركون المد حرفاً لحرف ويمكنون تمكيناً. (وهذه ألفاظ لا تدل على القصر المحض)؛ لأن الإثبات والنفي لا يجتمعان في محل واحد.

الثانية: قسم يمدون وسطاً. (وهذه ألفاظ صريحة في نفي القصر ألبتة)

الثالثة: قسم يمدون مداً تاماً. (وهذه كسابقتها)

فلما رأى الإمام ابن الجزري رحمه الله، نفي المدّ في "منطوق" كلام أبي معشر، وإثبات التمكين له، وليس فيه ذكرٌ "للقصر المحض" صراحة؛ اقتضى عنده أن تكون هناك مرتبة ليست بالقصر المحض ولا المد الوسط ولا المد التام؛ ولا يصح أن يكون إلا بين القصر والتوسط، وهو ما سمّاه أبو معشر "التمكين التام" وسماه ابن الجزري "فوق القصر" ويصدّق ذلك كله قول الإمام الخزاعي السابق ذكره وهو "التمكين منزلة بين القصر والمد"، والله أعلم.

فينتج أن المراتب الثلاثة عند أبي معشر هي:

فوق القصر.(بدلالة الاقتضاء)

المد الوسط. (بنص كلامه)

المد التام. (بنص كلامه)

والله أعلم.

تتميم متعلق بالمسألة:

لما نقل الإمام ابن الجزري رحمه الله عبارة أبي معشر: " .... يمدون وسطاً فوق الأولى قليلاً " اهـ

علّق الدكتور أيمن حفظه الله على عبارة "فوق الأولى قليلاً " فقال:

"ليست عبارة (فوق الأولى قليلاً) من كلام أبي معشر، وإنما هي من زيادات الجزري، وهي زيادة خطيرة، وتقوّلٌ على أبي معشر، نتج عنها نفي مرتبة القصر المحض من التلخيص! كيف وأبو معشر يقول:" يتركون المد حرفاً لحرف ويمكّنون تمكيناً" ثم فسرها بقوله:" ومعنى التمكين كما يخرج من الفم على حسب صوت القارئ" اهـ ولم ينقل الجزري هذه العبارة ، وهذا غريب منه رحمه الله؟

أقول – والكلام للدكتور – : فالقصر ثابت من تلخيص أبي معشر لحجازي غير ورش وللحلواني عن هشام، والله

أعلم" اهـ (ثم أحال على التعليق ١٢٥٨) وهو الذي ناقشناه قبل قليل.

أقول :

انظر أخي الكريم إلى هذه العبارات في حق الإمام ابن الجزري رحمه الله:

١. زيادة خطيرة!
٢. تقوّل على أبي معشر!
٣. نفي مرتبة القصر المحض من التلخيص!
٤. هذا غريب منه رحمه الله!
٥. فالقصر ثابت من تلخيص ابي معشر لحجازي غير ورش والحلواني عن هشام!

خمسُ جُملٍ في ٦ أسطر! كلها بعيدة عن التحقيق؛ بل كلها مبنية على فهمٍ عند الدكتور؛ ألزم به ابن الجزري، وإلزامُ ابن الجزري عادة تكررت في أبحاث الدكتور حفظه الله.

أما قوله: "زيادة خطيرة! "

فيقال عنه: أين الخطورة في هذه الكلمة! وهي كلمة جاء بها ابن الجزري رحمه الله للتفسير والبيان، وصحيحة معنىً، فسّر بها ابن الجزري عبارة أبي معشر "مداً وسطاً"؛ ليقول لنا: إن مدّ عاصم ومن معه؛ الذي وصفه أبو معشر بأنه "مداً وسطاً" هو مدٌّ فوق مدّ المذكورِين قبلهم؛ الذي قال عنه أبو معشر: "لا يمدون حرفا لحرف بل يمكنون".
فأبو معشر –كما سبق – لم يثبت مد حرف لحرف وإنما أثبت التمكين؛ وهو مد فوق المد المنفي.

أما قوله: "نفى مرتبة القصر المحض"

فأقول: ابن الجزري لم ينفِ مرتبة القصر؛ بل أبو معشر نفسه هو الذي لم يصرح بها، وفَهمُ ابن الجزري من عدم التصريح هذا فهمٌ صحيح قائم على الأدلة العلمية الصريحة أصولاً وقراءة، ومن يثبت القصر المحض عند أبي معشر فعليه إثبات ذلك بعبارة صريحة من كلامه؛ وإلا كان كلامه ادعاء لا غير.

وأما فهم الدكتور أيمن لعبارة "التمكين" على أنها القصر، ومحاولته إلزامه بهذا الفهم الخاطئ، هو فهمٌ في غير محله؛ لأن مراد أبي معشر بالتمكين ليس كما فهم، بل مراده "الزيادة" كما أسلفت، والله أعلم.

وأما قوله: "وهذا غريب منه رحمه الله" اهـ

فيقال فيه: بل الغريب هو فهمُها على أن المقصود منها هو القصر المحض! أما فهمها على أنها "زيادة" على القدر الطبيعي فهو الصواب إن شاء الله.

وأيضاً :

هذا التفسير من أبي معشر؛ يخالف التفسير عند مكي بن أبي طالب رحمه الله، حيث يجعله تفسيراً لقولهم "ترك المد حرفاً لحرف"، قال رحمه الله:

"قرأ ابن كثير و ... يمدّ كما يخرج من اللفظ" ن[٢١] وقد ترجم قومٌ في هذا بترك المد، وهو غلط" اهـ (التبصرة : ٢٦٤)

وأما قوله: "فالقصر المحض من التلخيص لأبي معشر!"

يقال عنه: إثبات ذلك من كلام أبي معشر؛ سواء نصّاً أو منطوقاً أو مفهوماً دونه خرق العتاد.

وعلى فرض أنه صحيح – وهو ليس كذلك – فلا يقرأ به؛ لأن ابن الجزري لم يقرأ به ولم يختره، والله أعلم.

أما تعليق الدكتور على كلام الإمام الهذلي فسأذكره إن شاء الله في المقال القادم إن شاء الله، وسنرى كيف تعامل الدكتور حفظه الله مع النصوص، والله أعلم.

والله من وراء القصد.

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة السبت:١٤/١٢/١٤٣٩هـ

[٢١] هكذا في المنشور للدكتور السالم على الفيسبوك، ولعله خطأ في الطباعة

مسألة (٥):

مرتبة فوق القصر المحض في الكامل للهذلي، وإنكار الدكتور أيمن سويد حفظه الله لها[٢٢]:

قال ابن الجزري رحمه الله، بعد أن ذكر مراتب قصر المنفصل:

"وكذا ذكر أبو معشر الطبري، إلا أنه لم يذكر القصر المحض كما فعل صاحبه الهذلي" اهـ (١٠٢٤/٢)

علّق الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله: "بل كلاهما ذكر القصر" اهـ

أقول، والله الموفق:

تكلمتُ في المسألة السابقة على تخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله للإمام ابن الجزري رحمه الله في قوله: "إن أبا معشر لم يذكر مرتبة القصر المحض".

والآن أواصل الحديث في بيان خطأ الدكتور في رده على ابن الجزري في قوله: "إن الهذلي لم يذكر مرتبة القصر المحض". وأنقل تعليق الدكتور أيمن سويد كاملاً؛ ثم أبينّ أن الإمام ابن الجزري صادق في قوله، وأن الدكتور حفظه الله، لم يتمعن جيداً في سياق كلام الهذلي رحمه الله؛ وإلا لما اعترض به على الإمام رحمه الله.

قال الدكتور أيمن سويد حفظه الله:

"وأما الهذلي فقال في (كتاب الهمزة) من كتابه الكامل: " (هؤلاء) يمدّ (أولاء) ولا يمدّ الهاء: حجازي غير سالم وورش، وبصري غير أيوب) اهـ وسيأتي أنها نفس عبارة الإمام الخزاعي رحمه الله.

وقال أيضاً: "وقد عقد الهذلي في الكامل كتاباً سماه: "كتاب المد"، ذكر فيه مَن مدّ مِن القراء فزاد في مده على الطبيعي، وأما القصر فقال عنه في الكتاب المذكور" واعلم أن هذا الوصف (أي المد) زيادة، وهو أن يكون بعد حرف اللين همزة نحو (جاء – شاء – سيئت) فإن لم تكن الهمزة فذلك تمكين وإشباع لا مد حقيقي وقد أتى هذا في التجويد" اهـ

---

[٢٢] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨١٣٥٤٤٦٥٣١٦٩٩٠

قلت أنا العبد الضعيف الجكني:

أين ما يتعلق بالقصر في كلام الهذلي؛ الذي جاء به الدكتور في معرض الرد على ابن الجزري؟!

هذا قصور في النقل إذا كان الدكتور متأكد أن الهذلي ذكر ما يدل على عدم صحة كلام ابن الجزري!

وتدليس على القراء إذا كان في كلام الهذلي ما يؤكد صحة كلام ابن الجزري، والله المستعان.

ثم واصل الدكتور أيمن تعليقه قائلاً:

"وقال في كتاب التجويد: "والتمكين إنما يثبت في كلمة فيها ألف ساكن مثل: قال .. أو ياء ساكنة مثل: ذيب ، وبير، وبيس، أو واو ساكن مثل: يومن ومأكول، هذا إن لم يأت بعد حروف المد واللين همزة، فإن أتى فلا بد من المد؛ إن كان في كلمة فبالإجماع مثل (والقائلين – وخائفين).. ثم وإن كان من كلمتين (ففيه خلاف) وسيأتي نحو (في أنفسهم) اهـ بنصه (٢/١٠٢٤-١٠٢٥ الحاشية).

ثم ذكره مختصراً في (٢/١٠٢٩ حاشية ٢).

وأقول، والله الموفق:

هذا التعليق، عند التحقيق، كله كلامُ من لم يستوعب المسألة عند الهذلي، أو كلام من لم يتأنّ في إدراك طريقة الهذلي في تأليف كتابه "الكامل"، أو كلام من يريد التعليق لأجل التعليق، وهنا تكمن خطورة الشيوخ المشهورين؛ لأن العامة سيصدقون كل شيء يقولونه من باب "حسن الظن بهم – وهم – الشيوخ – أهلٌ لذلك"، لكن عند المحققين لابد أن تسمّى الأمور بأسمائها!

الدكتور أيمن سويد حفظه الله جاء بثلاثة نصوص يستدل بها على أن الهذلي ذكر "مرتبة القصر المحض" اعتراضاً على الإمام ابن الجزري رحمه الله!

وأقول بكل صراحة:

ليس في النصوص الثلاثة نصٌ واحد يدفع كلام ابن الجزري، بل هي نصوص مؤكدة قوله، ودالة بكل وضوح أن الهذلي: "لم يذكر القصر المحض في كامله"، وهذا بيانه:

أولاً: قول الدكتور أيمن حفظه الله: "وأما الهذلي فقد ذكر في كتاب الهمزة ....الخ"

يجاب عنه:

ما علاقة هذا الحكم؛ أعني القصر المحض، في باب الهمزة؟!

الإمام الهذلي رحمه الله، لم يأت بهذا المثال ليبيّن أصحاب المد والقصر في المد المنفصل البتة!

وإنما جاء به ليبيّن أن هذه الكلمة (هؤلاء) بعينها لها حكمٌ خاصٌّ هو المذكور، وهذا الحكمُ لا علاقة له باختلاف القراء في المد المنفصل، والدليل على كلامي هذا؛ صنيعُ الهذليِّ نفسِه، ثم صنيعُ غيرِه من العلماء قبله، وبيان ذلك:

أولاً: الهذلي:

صحيح إنه جاء بهذه الكلمة (هؤلاء) في كتاب "الهمزة" من كتاب الكامل؛ لكن الذي لم ينتبه إليه الدكتور هو:

الهذلي جعل هذا الكتاب –كتاب الهمزة – لبيان اختلاف القراء في الكلمات المهموزة؛ من حيث التحقيق والتسهيل، على اختلاف أنواعه، وأخذ في تفصيل كل ذلك متبعاً ترتيب المصحف الشريف من البقرة إلى آخر سورة فيها همزٌ مختلف فيه، وهي سورة قريش؛ بحيث يذكر في كل سورة الهمزاتِ التي اختلف فيها القراء سواء كان الهمز ساكناً أو متحركاً إلى غير ذلك.

فلما انتهى من آخر سورة وهي سورة "قريش" في كلمة (إلافهم) ذكر (بضع) كلمات منها: "ها أنتم" و "هؤلاء" ثم بين خلاف القراء فيهما:

والذي يعنيننا هنا هو كلمة "هؤلاء" والخلاف الذي ذكره الهذلي فيها هو على ثلاث قراءات:

١. "هاؤلاء": بمد الهاء بالألف وبعده همزة، ومد "ألاء" بإثبات الهمزة في آخره.
٢. هَؤُلاء: بفتح الهمزة وحذف الألف بعدها، والهمزةُ في آخره.
٣. هَوُلا : بفتح الهاء وحذف الألف بعده وبإبدال الهمزة واواً، وبلا همزة في آخره.

ولو أن الدكتور– كما قال هو نفسه في حق الإمام ابن الجزري – قرأ بقية الباب، وتمعّن في المسألة لأدرك ذلك، وعرف أن تعقيبه على ابن الجزري بهذا المثال لا يصح، وأنقل هنا كلام الهذلي حتى تتضح المسألة:

قال الإمام الهذلي رحمه الله:

"هؤلاء": يمد (أولاء) (ولا) يمد الهاء: حجازي غير سالم، وورش، وبصري غير أيوب.... الحريري عن يعقوب لا يهمز (أولاء) ولا يأتي بالألف بعد الهاء، الباقون بالمد والهمز، وهو الاختيار لأنه أشهر.اهـ (الكامل: ٣٦٩/٤ طبعة كرسي الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات)، (مع الإشارة إلى أن كلمة "ولا" التي ذكرها الدكتور ليست في نسخ الكامل؛ لكنها موجود عند الخزاعي وغيره).

فاتضح أن مراد الإمام الهذلي في قوله "يمد" أو "لا يمد" هو إثبات الألف بعد الهاء، أو حذفه؛ وليس مراده المد المنفصل أو غيره، والدليل على ذلك:

أ- الإمام الهذلي رحمه الله لم يذكر الكلمة في سورتها، ولا في أي سورة، مع أنها متعددة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

ب -الإمام الهذلي نفسه لما أراد بيان خلاف القراء في هذه الكلمة من حيث المد والقصر؛ بين مراتب المد فيها في باب المد بالتفصيل ، كما سيأتي.

ج- غيرُ مألوف، ولا متعارف عليه في التأليف أن يُذكر حكمُ بابٍ هو أصلٌ من أصول القراءات بمثال واحدٍ وفي باب لا علاقة له به.

وإني أسأل: هل رأى أحدٌ في أي كتاب من كتب القراءات ذكرَ اختلاف القراء في المد والقصر في باب "الهمز المفرد أو الهمزتين من كلمتين أو غير ذلك؟

وهل يصح لنا أن نأخذ اختلاف القراء في المد والقصر عند الهذلي من ذكره لهذه الكلمة المذكورة استطراداً أو تتميماً في باب الهمز؟!

هذا الحكم الخاص في كلمة (هؤلاء) ذكره العلماء قبل الهذلي في الفرش، وليس في الأصول؛ مما يدل على أنهم يعنون "خصوصيتها" لا على أنها مثال للقصر المحض أو عدمه، وإلا لاكتفوا بذكرها في أمثلة المد المنفصل، وهذه أمثلة للعلماء الذين ذكروا هذا الحكم لهذه الكلمة ، منهم:

١- الإمام الخزاعي رحمه الله:

"هؤلاء: حجازي غير سالم وورش، وبصري غير أيوب لا يمدّون "ها"، ولم يختلفوا في مد "أولاء" حيث وقع" اهـ (المنتهى: ٢/٦٣٠ سورة آل عمران) اهـ ولاحظ التشابه بين عبارة الخزاعي والهذلي فلعله أخذها منه.

٢- الإمام ابن مهران رحمه الله:

"أبو جعفر ونافع ..(هؤلاء) بمدة واحدة، لا يمدون (ها) إلا على قدر خروج اللفظ، ويمدون (أولاء) كأنهم يجعلونه كلمتين، الباقون يمدون بمدتين سواء في كل القرآن، ويعقوب برواية زيد يهمز همزة واحدة تمد مدة واحدة " اهـ (المبسوط:١٢٨ سورة البقرة)

وقال: "هؤلاء: قالون وأوقية ويعقوب يمدون (ها) دون (أولاء)، زيد بمدة واحدة" اهـ (الغاية :١٧٤سورة البقرة)

٣- الإمام الروذباري رحمه الله:

"هؤلاء: يزيد وقالون وأوقية ويعقوب: يمدون (ها) دون (أولاء) ... (وقال الخزاعي"هؤلاء" حجازي ...(ثم نقل نص

الخزاعي السابق (الجامع ٢/٣٣١ سورة البقرة).

فاتضح أن الإمام الهذلي أراد بهذه الكلمة غير ما أراده وفهمه الدكتور حفظه الله، والله أعلم.

ثانياً: قال الدكتور أيمن حفظه الله:

"وأما القصر فقال عنه – الهذلي- في الباب المذكور: اعلم أن هذا الوصف...الخ" اهـ

أقول:

نقلُ الدكتور لتعريف الإمام الهذلي للتمكين؛ يردّ عليه ما ذهب إليه سابقاً من أن التمكين ليس هو فوق المد الطبيعي، وأن المقصود به هو القصر المحض، وهذا مخالف لنص الهذلي نفسه ، وبيان ذلك كالتالي:

قال الهذلي:

"والتمكين إنما يثبت في كلمة فيها ألف ساكن مثل: قال وكان وذيب وبيس ويومن ومأكول؛ هذا إن لم يأت بعد حروف المد واللين همزة."

قال الهذلي: "فإن أتى فلا بد من المد، إن كان في كلمة فبالإجماع، وإن كان من كلمتين (فبخلاف) اهـ (كلمة: فبخلاف: ليست في النسخة الخطية من الكامل، بل هي من زيادات الدكتور على نصوص العلماء!)

فواضح أن الهذلي هنا يفرق بين المد في (قال: ويسميه تمكيناً)، ولا مد فيه عنده، وبين المد في (في أنفسكم) وأنه فوق المد في (قال)، والله أعلم.

ثالثاً :قول الدكتور أيمن سويد حفظه الله :

"وقد عقد الهذلي في الكامل كتاباً سماه: "كتاب المد"، ذكر فيه مَن مدّ مِن القراء فزاد في مده على الطبيعي، وأما القصر ...الخ

أقول:

بيّنت قبل قليل أن عادة العلماء هو تحريرهم للمسألة – أي مسألة – في مظانّها لا في غير مظانها، كما هو في مسألتنا هذه – القصر المحض- ؛ إذ "مظانّها" أي بابها الذي يتكلم فيه علماء القراءات عنها، هو باب: "المد والقصر" أما

غيره من الأبواب – حتى لو ذكرت فيه لعلة ما – فهو ما يسمى "لا مظانها".

والآن:

عندنا الإمام ابن الجزري رحمه الله يقول: إن الهذلي رحمه الله، لم يذكر مرتبة القصر المحض.

وعندنا الدكتور أيمن سويد حفظه الله ينفي ذلك، ويقول: إن الهذلي ذكر القصر المحض! وذكر لنا أدلته التي جعلته يقول هذا ويجزم به، وهي:

١. النص المذكور في كتاب الهمزة.
٢. النص المذكور في كتاب المد.
٣. النص المذكور في كتاب التجويد.

أما الأول: فقد بان بطلانه وخطؤه، وأنه نصٌ لا علاقة له بمسألتنا هذه ألبتة.

وأما الثالث: فهو نصّ واضح صريح بالقصر المحض، لتفرقة الهذلي بين حرف المد المصاحب للهمزة عن غير المصاحب للهمزة الذي حكم أنه "لا مد فيه" وجليٌ وواضح أن الهذلي لا ينكر المد في "قال، وكان"، فكيف نقول إنه لا يمد (قال) ويمد (في أنفسكم)!

ومع أن الدكتور حفظه الله، نقل لنا هذا النص، لكن لم يفسره هذا التفسير، وأنا لا أناقشه في هذا.

فليس هذا النص هو الذي اعتمد عليه ابن الجزري رحمه الله في قوله "إن الهذلي لم يذكر القصر المحض"، بل دليل ابن الجزري أوضح من هذا.

فإن قيل: أين هذا الدليل الصريح الذي اعتمد عليه ابن الجزري من كلام الهذلي في نفي القصر المحض؟

فالجواب:

قال الهذلي رحمه الله:

"الثالث: أن يكون من كلمتين نحو "بما أنزل"... فأطول القراء مداً ورش طريق الأزرق... ومده مقدار ست ألفات ... ثم دون ورش الزياتُ ...ثم باقي أصحاب حمزة ... بمقدار أربع ألفات ... أما أبو بكر....فمقدار ثلاث ألفات..أما اليزيدي .. والسوسي وأهل مكة غير القواس وباقي أصحاب حفص ...فمقدار ألفين ونصف .... هذا حكمهم في المد" اهـ (الكامل: ٤/٤٠٧-٤٠٩).

ولم يذكر الإمام الهذلي أي مرتبة دون هذه المرتبة (ألف ونصف) وهي صريحة وواضحة في "القصر غير المحض؛ لأن القصر المحض عند الجميع – حتى الدكتور أيمن – هو ألف واحدة.

والعجب – وهذه عبارة يذكرها أحياناً الدكتور أيمن سويد عندما يظنّ أن ابن الجزري وهم في شيء أو غفل عنه – أن

الدكتور نفسه لم ينقل لنا كلام الإمام الهذلي هذا، وهو نصٌّ في المسألة؛ أعني عدم ذكر الهذلي للقصر المحض!
والأعجب من ذلك: أن الدكتور حفظه الله، نقل الكلام الذي يليه مباشرة وهو: "واعلم أن هذا الوصف" ...

هذا ما سمح به الوقت في هذه المسألة، التي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة من كلام الهذلي تبين صدق ابن الجزري، وخطأ الدكتور أيمن سويد في قوله: "إن الهذلي ذكر القصر المحض!، وهي قوله:
"أما اليزيدي .. والسوسي وأهل مكة غير القواس وباقي أصحاب حفص... فمقدار ألفين ونصف .... هذا حكمهم في المد" اهـ (الكامل: ٤/٤٠٧-٤٠٩).

تكميل للمسألة السابقة:

قال ابن الجزري:
"المرتبة الثانية: فويق القصر قليلاً: وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي" اهـ (٢/١٠٣٩)

علق الدكتور أيمن سويد:
"قال ابن الجزري ذلك استنباطاً من الكامل لأن الهذلي قدر آخر مرتبة ذكرها قبل هذه المرتبة بألفين ونصف، فحذف ابن الجزري منها ألفاً فبقيت ألفاً ونصفاً، أما الهذلي فقدّر هذه المرتبة بقوله: " وأقل الناس مداً" ومعلوم أن أقل مقدار منضبط في المد هو فويق القصر"
قال: وعليه فيكون قول الهذلي: "وأقل الناس مداً" معادلاً لثلاث حركات، وهي مرتبة فويق القصر، والله أعلم" اهـ بنصه (٢/١٠٣٩حاشية ٢).
قلت:
هذا نص صريح من الدكتور أن أقل المد المنفصل عند الهذلي هو فويق القصر كما قال ابن الجزري؛ وليس القصر المحض كما ادعاه فضيلته!
والله أعلم.
والآن: على الدكتور أيمن حفظه الله أن يأتينا بنص عن الهذلي فيه ذكر لمرتبة القصر بألف واحدة، وإلا فعلينا التسليم بنقل ابن الجزري رحمه الله.

تتميم:

جلّ العلماء اذين وقفت على كلامهم بعد أن يذكروا هذه المراتب؛ يذكرون أن " المشافهة هي التي تحكم ذلك. " والله أعلم .

السالم الجكني

المدينة المنورة ليلة الأحد: ١٤٣٩/١٢/١٥هـ

والله من وراء القصد

[خاطرة][٢٣]

سرقة مال الغير حرام وخساسة، وسرقة الأفكار والجهود العلمية حرام ووقاحة ، والأكثر من ذلك وقاحة وخساسة وقلة دين وانعدام مروءة: شهادة الشاهد للسارق وهو يسرق بأنه لم يسرق!!

[خاطرة][٢٤]

قرأت في صفحة شيخنا المقرئ عبد الحكيم الفولي حفظه الله، تعليقات لبعض الإخوة الكرام حفظه الله، نقلها من كتاب "الروض النضير" مفادها تعقيب الشيخ رحمه الله على الإمام ابن الجزري رحمه الله والرد عليه في (فهمه): "أن التمكين هو مرتبة فوق القصر" والشيخ المتولي يخالف في هذا، فعلّقت هناك بما أراه صواباً وأحببت نقله هنا للفائدة لمن لا يتابع صفحة شيخنا هناك:

١- قال الأخ الكريم الشيخ أحمد المجلاد حفظه الله:

"قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُتَوَلِّيْ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيْ الرَّوْضِ النَّضِيْرِ: وَأَمَّا أَبُوْ مَعْشَرٍ فَقَالَ فِيْ تَلْخِيْصِهِ: إِنَّ حِجَازِيًّا غَيْرَ وَرْشٍ وَالْحُلْوَانِيَّ عَنْ هِشَامٍ يَتْرُكُوْنَ الْمَدَّ حَرْفًا لِحَرْفٍ، وَيُمَكِّنُوْنَ تَمْكِيْنًا. انْتَهَى.

---

[٢٣] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٢٦٩٣١٧١٨٤٩٧٨٦

[٢٤] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٣٠٦٢٠٢٥١٤٦٢٣٤

وَمُرَادُهُ بِالتَّمْكِيْنِ الْقَصْرُ الْمَحْضُ، لَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، وَإِلَّا لَتَدَافَعَ كَلَامُهُ؛ إِذْ يَصِيْرُ مَعْنَاهُ :يَتْرُكُوْنَ الزِّيَادَةَ لَا يَتْرُكُوْنَهَا، وَهُوَ الَّذِيْ فَهِمَهُ الْأَزْمِيْرِيُّ". اهـ

قلت: الإمام المتولي والأزميري رحمهما الله تاجا رأسي وشرف لي التتلمذ على كتبهما؛ لكن الحق أغلى عندي وأجلّ وأعظم، كما أن الحق عندهما أجلّ وأعظم من الإمام ابن الجزري رحمه الله؛ وأقول: قول الشيخ المتولي رحمه الله: "وإلا لتدافع كلامه إذ يصير معناه: يتركون الزيادة لا يتركونها" اهـ . يجاب عنه بالدفع وهو: ولو قلنا إن معنى التمكين القصر المحض لا الزيادة عليها لوقع التدافع إذ يصير معناه: لا يقصرون ويقصرون! وأيضاً فلا فائدة من عبارة "ويمكنون" لأن عبارة "يتركون المد" تجزي عن نفي الزيادة، ولعل الإمام رحمه الله لم يرَ أن العبارتين مختلفتين اختلاف تضاد لا اختلاف تنوع فهما بين نفي شيء وإثبات نقيضه، وأيضاً تعبير أبي معشر في سوق العروس ب (بل) وليس بالواو.

والله تعالى أعلم.

٢- قال الشيخ أحمد المجلاد:

قَالَ:" وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ قَوْلُ أَبِيْ الْعَلَاءِ فِيْ غَايَتِهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ الْمُنْفَصِلَ وَتَمْثِيْلِهِ: فَقَرَأَ بِتَمْكِيْنِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ حِجَازِيٌّ وَالْحُلْوَانِيُّ عَنْ هِشَامٍ وَالْوَلِيُّ عَنْ حَفْصٍ". اهـ

قلت:

كلام أبي العلاء رحمه الله فيه إثبات التمكين وهو الزيادة، وهنا قيد هذه الزيادة بعدم المد حتى لا تصل إلى مرتبة التوسط، والله أعلم

.

٣- قال الشيخ أحمد المجلاد:

وَقَالَ فِيْ النَّشْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ نَصَّ أَبِيْ مَعْشَرٍ: وَهُوَ يَقْتَضِيْ عَدَمَ الْقَصْرِ الْمَحْضِ. وَهَذَا الْقَوْلُ عَجِيْبٌ مِنْهُ؛ فَيَا لَيْتَ شِعْرِيْ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ النُّصُوْصِ حَتَّى يُسَلَّمَ اقْتِضَاءُ كَلَامِهِ لِذَلِكَ دُوْنَ كَلَامِ غَيْرِهِ؟ مَعَ أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ لَمْ يَكُنْ لِاخْتِصَاصِ مَدِّ التَّعْظِيْمِ بِالْقَصْرِ فِيْ الْمُنْفَصِلِ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْقَصْرِ إِذَا زِيْدَتْ أَقَلَّ زِيَادَةٍ صَارَتْ ثَانِيَةً، وَهَلُمَّجَرًّا، إِلَى أَقْصَى مَا قِيْلَ فِيْهِ). اهـ

قلت:

أما قول الشيخ المتولي رحمه الله تعليقاً على عبارة ابن الجزري: (وهو يقتضي عدم القصر المحض) بقوله: (وهذا عجيب منه فَيَا لَيْتَ شِعْرِيْ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ النُّصُوْصِ حَتَّى يُسَلَّمَ اقْتِضَاءُ كَلَامِهِ لِذَلِكَ دُوْنَ كَلَامِ غَيْرِهِ؟)

فالجواب عنه:

بل العجب من الشيخ المتولي على جلالة قدره كيف لم ينتبه لصياغة أبي معشر الطبري لعبارته؛ فقد جعل مداً وسطاً، ومداً تاماً، أما كلامه عن القصر فليس صريحاً في أنه القصر المحض وهذا هو سبب الاقتضاء عند ابن الجزري كما بينته هناك والحمدلله، وأما قول الشيخ المتولي رحمه الله: (دون كلام غيره) فالجواب :أن صياغة غيره ليست كصياغته، والله أعلم.

وأما الكلام الطويل عن "مد التعظيم" عند الشيخين الازميري والمتولي رحمهما الله؛ فهو – عندي– من باب التبرع؛ لأن أبا معشر ذكره في كتابيه من باب الحكاية هكذا : "وحكي"، وكذلك الهذلي، وأما ابن مهران فذكره حكاية في رسالته التي سماها: "المدات" وهو كتاب لا يزيد على صفحتين تقريباً، وقفت عليه مطبوعاً ثم وجدته في بعض كتب القراءات وفي كتاب الإتقان للسيوطي منقولاً برمته، وقد يكون مراد الهذلي وأبي معشر هو نقل ما حكاه ابن مهران في "المدات" على أنه "حكاية" لا رواية؛ فهو –ابن مهران– لم يذكره في كتب الرواية عنده؛ أعني الغاية والمبسوط، وعليه فهو ليس رواية نشرية؛ ونحن نقرأ به على أنه اختيار الامام ابن الجزري رحمه الله.
والله تعالى أعلم

ظنونات كاذبة[٢٥]:

١– من ظنّ أن حبه للشيوخ يجعله عالماً فقد كذب.
٢– من ظنّ أن مكانة الشيوخ هي حصانة عن الرد عليهم فقد كذب.
٣– من ظن أن الرد على الشيوخ قلة أدب فقد كذب.
٤– من ظنّ أن العالِم منزّه عن الغلط فقد كذب.
٥– من ظنّ أن التشويش على الردود على أغلاط المشايخ العلمية حسد وغِيبة فقد كذب.
٦– من ظنّ أن حسن الظنّ والترفع ضعفاً وغباوة فقد كذب.
٧– من ظنّ أن الردود عن العلماء ليست لوجه الله فقد كذب.
٨– من ظنّ أن الشيخ الفلاني يرد عليه والشيخ الآخر لا يرد عليه فقد كذب.
٩– من ظن أن الردود على الشيوخ هي من باب تنقيصهم فقد كذب.
١٠– من ظن أن الراد على الشيوخ يرى أنه أفضل منهم فقد كذب.

[٢٥] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٣١٠٨٩٥٨٤٧٤٨٧٤

١١- من ظن أن الخصوم لن يجتمعوا بين يدي الله فقد كذب.

١٢- من ظن أن الشهرة دلالة على العلم فقد كذب.

فمن شاء العيش في الوهم والظنون فهو حرّ بعد ذلك.

تعقيب على رسائل واتسية[٢٦] :

بعد مداخلتي اليوم بالتعليق على كلام الشيخ المتولي رحمه الله؛ وصلتني ٣ رسائل ذات مضمون واحد وهو: أن المسألة سواء عند الشيخ المتولي رحمه الله أو عند محقق النشر الدكتور أيمن سويد حفظه الله، ليست بالأهمية التي تأخذ هذا الحيز من الكلام!

فأجبت أحدهم لأنه كان الأقرب للأدب في طرح سؤاله وإشكاله، وتعاميت عن الآخَرين، ورغبتُ أن يكون الجواب هنا مكتوباً للجميع، فطالما أن بعض الإخوة استشكل المسألة فربما غيره كثير، ولهذا أقول:

١- أما كونها ليست بذات الأهمية عند الشيخين؛ فكذلك هي ليست مهمة عند الإمام ابن الجزري نفسه، فهو قد قال إن الخلاف فيها لا يعدو كونه لفظياً، أما عملياً فلا طائل تحته.

٢- كلام الإمام المتولي رحمه الله قرأناها قديماً وتناقشنا فيه كثيراً مع بعض الطلاب والطالبات، ولم أتعرض له في الردود على تحقيق النشر الأخير، ولولا أن الشيخ أحمد المجلاد حفظه الله جاء به تعقيباً على ما ذكرته، ما كنت تعرضت له.

٣- كلام الدكتور أيمن سويد تخطى فيه المتولي رحمه الله؛ فالمتولي رحمه الله جعل لتعقبه على ابن الجزري خط رجعة عندما استظهر أن ابن الجزري رجع عن قوله الذي في النشر بما قاله في تقريب النشر؛ أما الدكتور أيمن فهو على طول الخط مقتنع بأن رأي الإمام ابن الجزري خطأ أصالة؛ ولذا يعرّض بهذا في كل نص في النشر فيه لفظ " التمكين " فشتان بين الشيخين!

وأما رأي كاتب هذه الحروف عفا الله عنه:

فالصواب هو كلام ابن الجزري رحمه الله، لاشك في ذلك عندي، ونفيه عن ابن الجزري معناه نفي وجه قرأ ابن الجزري، فهو رحمه الله قال: " ...مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده، وقد قرأتُ به على عامة شيوخي، وصح عندي نصاً وأداء عمن قدمته من الأئمة" اهـ

[٢٦] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٣٣٥١٣٤٨٤٥٠٦٣٥

فهذا نص صريح واضح أنه قرأ به وصحّ عنده نصاً وأداء عن الأئمة المتقدمين.

والعجب كل العجب الذي لا ينقضي هو تعجبّ الدكتور أيمن سويد من هذا النص عند ابن الجزري (١٠٧٧/٢)؛ حيث وضع عنده علامة الاستفهام وتحتها نقطة هكذا (؟) وأترك للقراء الكريم فهمها وتفسيرها.

والله من وراء القصد

مسألة (٦):

قصر المنفصل لزرعان من روضة المالكي، وجامع ابن فارس[٢٧]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

"وأما حفص فقطع له بالقصر: أبو علي البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه، وكذلك ابن فارس في جامعه" اهـ (١٠٣٨/٢)

علق الدكتور أيمن بقوله:

"نصّ أبي علي المالكي في الروضة: "أهل الحجاز وأهل البصرة والولي عن حفص: يمكنون هذه الحروف ولا يشبعون المد، الباقون بتمكين هذه الحروف وإشباع مد حرف لحرف على اختلاف طبقاتهم في المد" اهـ

وأقول–أيمن– : واضح من النص السابق أن الذي له القصر في المنفصل من الروضة هو الولي عن الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص، وليس زرعان كما ذكره ابن الجزري هنا، فليتنّبه" اهـ (الحاشية ١)

وعلق أيضاً عند كلمة "ابن فارس في جامعه" بقوله:

"وذلك من طريق الولي عن الفيل عن عمرو عن حفص، ونصه في كتابه الجامع: "فكان أهل الحجاز والبصرة، والولي عن حفص، وقتيبة لا يمدون حرفاً لحرف" اهـ (حاشية :٢)

أولاً: ما يتعلق بكلام المالكي، فأقول:

بل الواضح والصحيح أن كلام الإمام أبي علي المالكي رحمه الله هو "نص صريح" دال على مرتبة "فوق القصر" كما عند بعض أهل العراق، ومنهم المالكي، وليس نصاً في القصر المحض؛ وهذا قد بينته سابقاً ، فقوله: "يمكنون ولا يشبعون" صريح في ذلك عند الإمام ابن الجزري رحمه الله كما سبق؛ لكن الدكتور مقتنع بأن التمكين هو "القصر المحض" فلهذا (يُلزِم – حسب رأيه –) الإمام بذلك، مع أنه نقل عن غير ابن الجزري بأن التمكين هو فوق القصر.

مأخذ ابن الجزري "فوق القصر" من الروضة:

الإمام ابن الجزري رحمه الله قال:

---

[٢٧] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٣٤٩٩٣٢٨٤٣٥٨٣٧

"قصر المنفصل: وهي حذف المد العرض وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض: وهي لأبي جعفر وابن كثير .....واختلف عن قالون و...وعن حفص من طريق عمرو بن الصباح....

قال:

"وأما حفص فقطع له بالقصر: أبو عليّ البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه" اهـ (٢/١٠٢٩-١٠٣٨)

فالإمام ابن الجزري رحمه الله؛ أخذ من "فحوى الخطاب" من كلام المالكي رحمه الله القصر المحض لزرعان؛ فإذا كان الوليُّ له "التمكين" وهو عند المالكي وابن الجزري، مرتبة فوق القصر؛ فهذا مفهومه أن لزرعان عدمَ التمكين، وهو القصرُ المحض، وهذا فهمٌ صحيح، وهو بمثابة أن المالكي ذكره له .والله أعلم.

ثانياً : وأما ما يتعلق بكلام ابن فارس ؛ فهو نفس الجواب عن كلام المالكي.

لكن هنا تنبيه مهم وهو:

وجدتُ الدكتور أيمن حفظه الله، هنا نقل كلام ابن فارس رحمه الله، ووقف به دون أن يكمله، فالنص الذي نقله وهو "لا يمدون حرفاً لحرف" نصّ صريح في القصر المحض؛ لكن هذا كلامٌ مبتور، ولو أكمله الدكتور لعرفنا أن مذهب ابن فارس عند الولي؛ هو نفسه مذهب المالكي، وهو "فوق القصر"، وتتمة كلام ابن فارس: "لا يمدون حرفاً لحرف...بل يمكنون"

فحذف هذه العبارة، وهي "بل يمكنون" هو عندي عدم أمانة في النقل، وتحريف للنصوص لتؤدي غير مراد أصحابها، والله أعلم.

تنبيه:

لخطورة نفي "فوق القصر" عند ابن الجزري من الكتب التي ذكرها، أقترح مراجعة المقال المعنون ب: "رسائل واتسية" وهو آخر مقال قبل هذا المقال في صفحتي.

يقينيات صادقة[٢٨]:

١- من تيقّن أن مكانة الشيوخ ليست حصانة عن الرد عليهم فقد صدق.

٢- من تيقن أن الرد على الشيوخ ليست قلة أدب فقد صدق.

---

[٢٨] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٤٣٧٥٤٤٥٠١٤٨٩٢

٣- من تيقن أن العالِم غيرمنزّه عن الغلط فقد صدق.

٤- من تيقن أن التشويش على الردود على أغلاط المشايخ العلمية ليس حسداً ولا غِيبة فقد صدق

٥- من تيقن أن حسن الظنّ والترفع ليس ضعفاً ولا غباوة فقد صدق.

٦- من تيقن أن الردود على أغلاط العلماء هي لوجه الله فقد صدق.

٧- من تيقن أن الردود على الشيوخ ليست من باب تنقيصهم فقد صدق.

٨- من تيقن أن الراد على الشيوخ لا يرى أنه أفضل منهم فقد صدق.

٩- من تيقن أن الخصوم سوف يجتمعون بين يدي الله فقد صدق.

١٠- من تيقن أن الشهرة ليست دلالة على العلم فقد صدق.

خاطرة آنية[٢٩]:

لمستها من خلال تعقّب بعض الإخوان على تغريدتي عن "ظنون كاذبة": يظهر أن الجميع فهم أن المقصود "الرد على أغلاط العلماء في كل التخصصات"! وهذا وربي العظيم يشهد أني لم أقصده ألبتة ولا أقصده طول عمري؛ بل كل ما أكتبه هو عن "علماء القراءات" لا غير،أما علماء العلوم الأخرى فلا والله لا أقصدهم ولن أقصدهم لسببٍ وهو: أني لستُ من ذلك التخصص، وواضع نصب عيني عبارة الإمام ابن حجر رحمه الله: "من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب"! وأيضاًك أهل ذلك التخصص أدرى مني بالخطأ والصواب في دقائق تخصصاتهم. لذا جرى التنويه، وأبرأت ساحتي من الظنون.

إعلان[٣٠]:

في ليلة علمية ماتعة، وبالحضور عند ومع شيوخ أعزاء أكارم من أهل القرآن ومن ذرية الصالحين - أحسبهم كذلك ولا أزكي على الله أحداً - دار نقاش طويل حول ما أعرضه هنا في الفيس بوك وتويتر وملتقى التفسير، من مقالات هي عندي "دفاع عن ابن الجزري رحمه الله في تخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله له"، وفي نظر غيري هي هجوم غير مبرر على ما سمّوه "اجتهادات" الدكتور حفظه الله، وأعذرهم في ذلك لاختلافي معهم في "مفهوم" الفرق بين الاجتهاد

[٢٩] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٤٣٩٣٠١٨٣٤٦٤٦٨

[٣٠] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٤٨٩٣٩٠١٦٢٩٧١٣

و التخطئة، وبينت للحضور الكرام: أن ما كتبته وسأكتبه تعليقاً على كلام الدكتور ليس من هذا الباب؛ فاجتهادات الدكتور التي أخالفه فيها كثيرة ، ولم ولن أتعرض لها أبداً؛ لأنه مضيعة للوقت أن تناقش مجتهداً مكث (٣٠ سنة) في شيء اجتهد فيه؛ بل ما أكتبه هو في تعرضه باتهام ابن الجزري وتخطئته، والحال أن ابن الجزري لم يخطئ والخطأ على من ادعى عليه الخطأ! هذا كل الموضوع.

هذا:

وبعد أخذ وردّ أجمع الإخوة الكرام على استحسان التأني في مواصلة الكتابة في الموضوع، والإشارة إلى ضم النقد كله بعد النهاية منه في "كتاب مطبوع" يستفيد منه طلاب العلم الذين لا علاقة لهم بوسائل التواصل من الفيس والتويتر والنت كله.

وبناء على هذه الرغبة من هؤلاء الكرام، وهي رغبة فيها الخير إن شاء الله:

أعتذر لرواد هذه الصفحة من مواصلة الردود للتفرغ لإكمال البحث والسعي في طباعته، وسيكون بإذن الله تعالى مضافاً إليه بحث:

"الردود المدنية على السلاسل الذهبية في تخطئة ابن الجزري في أسانيده"

داعياً الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، فوالله العظيم هو المبتغى، ولوجهه الكريم أكتب، ومن وصفني بغير ذلك فليعرف جوابه عندما نقف بين يدي الله عز وجل، يوم لا يفع مال ولا بنون.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الأربعاء: ١٨/١٢/١٤٣٩

قال الإمام ابن حزم رحمه الله[٣١]:

"إننا في أول سماعنا وقبل تفقهنا لسنا مفتين ولا حكاماً ولا منذرين حتى نتفقه؛ فإذا تفقهنا حملنا حينئذ كل لفظ على ظاهره وعمومه وحكمنا بذلك وأفتينا وتدينا" اهـ الإحكام في أصول الأحكام (١٠١/٣)

[٣١] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٦٤٠٩٣٢٤٨١١٥٠٤

[خاطرة][٣٢]

من اتهمني بأن لي ألفاظاً جارحة في حق ابن الجزري أو غيره من كبار أئمتنا في تعليقي على كتاب النشر أو غيره فليتحفني بها جزاه الله خيراً، وإن كان قال ذلك من باب الحمية حمية الجاهلية فليتق الله وليتب وليتذكر قولة عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: إن كان الله سيقتص من الحجاج فسيقتص له، ومن عذرته في حبه لشيوخه وهم على خطأ، ولَمَ يعذرني في حبي للحق أولاً ولابن الجزري ثانياً فليس بيني وبينه إلا الشرع، والله من وراء القصد.

تنويه لمن يهمه النشر(١)[٣٣]

منذ أن بدأ العبد الضعيف في "الدفاع عن ابن الجزري ونشره" مما علّق به عليه فضيلة الدكتور أيمن سويد حفظه الله؛ تكاثرت التعليقات "الواتسية" في القروبات الخاصة بين طلاب علم القراءات!

ويعلم الله أني لستُ ضمن أي "قروب" ولا أتبع أي مجموعة، مع احترامي وتقديري لكل الشيوخ والعلماء، ولكن بفضل الله تعالى هناك طلاب علمٍ نذروا أنفسهم للعلم لوجه الله تعالى دون محاباة لأحد، لم يكفوا عن سؤالي ببعض الاشكالات التي تعرض عليهم أول مرة، ويعلم الله أن ليس أحدٌ منهم نقل لي كلاماً لشخص معيّن لمعرفتهم أني والذي خلق السموات والأرض لا أحب ذلك ولا أرضاه مني ولا من غيري أن ينقل قال فلان وفلان، فهؤلاء الطلبة ولله الحمد الشيوخ عندهم على مرتبة واحدة من التبجيل والتقدير، يأخذون عنهم ومنهم ما يرونه حقاً وصواباً، ويتركون ما رأوه غير ذلك، غير منحازين لطرف على طرف، وهذا هو الصواب بعينه بل وهو الحق المأمورين باتباعه، فالعالم – أيّ عالم– حقه علينا احترامه وتقدير شخصه، وغير متعبدين بأقواله وأخطائه، كائناً من كان!

أما أن نتعامل بالحب والبغض لأن فلاناً ردّ على فلان، أو خطّأه أو اعترض عليه؟ أو غير ذلك، فهذا يجب على من اتصف به أن يحاسب نفسه ، ويعلم أنه "مريض" فإما أن يتعالج، أو يترك الناس حتى لا يعديهم بمرضه فيأثمون بسببه!

المهم:

---

[٣٢] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٦٩٣٦٥٨١٤٢٥٤٤٥

[٣٣] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٩٠٢٥٥٤٤٥٤٩٨٨٢

اعترض علي شيخ جليل، ومقرئ كريم فاضل، أحسبه من الناصحين المخلصين–ولا أزكي نفسي ولا غيري على الله– على قولي:

"إن في تحقيق الدكتور أيمن ووتعليقاته على النشر مواضع فيها نوع من "التلاعب" غير المعروف بين المحققين!

فاستكبر هذه الكلمة واستغلظها، فقلت له:

إذا قام فلان الجكني بحذف كلام كثير لابن الجزري موجود في جميع النسخ الخطية للنشر، وقام ثانية وزاد كلاماً كثيراً في النشر لايوجد في أي نسخة من نسخ النشر: فماذا تسمي هذا يا مولانا؟

سكت، ثم قال: لا أسميه "تلاعباً"!

قلت له: فلا تنكر على غيرك إذا سمّاه تلاعباً أو غير ذلك.

وأقول الآن لكل من يقرأ في هذه الصفحة، قبل أن تنتهي كتابة كل هذه الردود ، خاصة وأن الكتاب ولله الحمد صدر وأصبح بين يدي الناس، وأطلب كل من كان عنده نسخة من هذا التحقيق المذكور أن يقوم بالتالي، خدمة له ولغيره من اهل القراءات:

"قم بجرد كل الحواشي التي في التحقيق مبدوءة ب: "تكملة لازمة" وكذا ما جاء مثلها من نحو: "في كل انسخ كذا والمثبت كذا" أو ما شابه ذلك، وعلى عدد ما سيخرج لك يكون عدد المرات التي "تدخل" فيها المحقق في كلام ابن الجزري وقوّله ما لم يقله وما لم يكتبه، وهذه مسألة يعرف عظيم خطورتها أهل التحقيق.

يتبع..

تنويه لمن يهمه النشر (٢)[٣٤]

كلنا نعرف أن في جميع النسخ المعتبرة من النشر، في نهاية قسم الأصول وقبل سورة البقرة؛ يوجد بياض، وذلك بعد قول ابن الجزري رحمه الله:

"وحيث انتهى بنا الحال إلى هنا فلنذكر مُثُلاً من القرآن في رواية رواية... رواية ورش إذا قرئ له من طريق الأزرق." اهـ

بعد هذا ترك الإمام ابن الجزري فراغاً كبيراً، ثم دخل مباشرة على الفرش."

وذُكِر سابقاً سواء في تحقيق النشر في طبعة المجمع، أو في مقالات غيرها، أن هذا المقدار المتروك موجود في النسخة

[٣٤] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٨٩٠٤٢٨٥٧٨٨١٤٨٤

الأزهرية، وموجود في رسالة لوحدها.

ومع هذا كله: فليست الرسالة، ولا الكلام الموجود في النسخة الأزهرية، هو لابن الجزري رحمه الله، وكل من اعتنى بالنشر اعترف بذلك ونبّه عليه، حتى فضيلة الدكتور أيمن سويد حفظه الله، فإنه قال في تحقيقه:
"إلا أن صياغة تلك المسائل وبعض العبارات التي فيها تدل على أنها ليست لإمام الجزري، بل هي على لسان أحد تلامذته، وأرجح أنه طاهر بن عرب الأصبهاني" اهـ (٣/٢١٠٥).

وكل من يقرأ هذا الكلام سيتفق مع الدكتور حفظه الله، لكنه ستأخذه الدهشة، ويتلقاه العجب بعد قليل، إذ يقول:
"ومع أن المرجح لدي أن هذه المسائل ليست للإمام الجزري فقد رأيت تحقيقها وإثباتها في المكان الذي كان ينوي الجزريّ إثباتها فيه، كما جاء في بعض نسخ النشر، وذلك لتعم الفائدة؟ اهـ بنصه (٣/٢١٠٥)

وبعد كلام الدكتور سيظن القارئ في هذا التحقيق أن الدكتور حفظه الله سيجعل هذه الزيادات في "ملحق" أو في الحواشي؛ لكن وللأسف:
قام الدكتور بوضع هذه المسائل التي هو نفسه متأكد أنها ليست لابن الجزري، ولا من كلامه، ولا من تأليفه، بل هي من كلام وتأليف غيره، وجدته وضعها في متن النشر!!
وكتب على الترويسة:
"مسائل ملحقة بالنشر للتدريب على جمع الأوجه، لعلها لطاهر عربشاه تلميذ ابن الجزري" ثم الرسالة في المتن، ثم التعليق عليه في الحاشية وكأنها حواشي على كلام المؤلف!

وحق لكل أحد أن يسأل:
كيف يُثبت كلام داخل كتاب ابن الجزري هو ليس لابن الجزري!!!؟
وقبل أن أختم، فإني أقول:
الدكتور حفظه الله يعرف جيداً أن هذه المسائل في مخطوطة الأزهرية التي أشار إليها هي بخط مغاير جداً جداً لبقية المخطوط، أفلم يوقفه هذا التغاير على شيء!؟
والله من وراء القصد.

المسألة (٧):

المد المتصل بين العراقي والهذلي وابن الجزري وأيمن والعبد الضعيف[٣٥]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

"فأما المتصل فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم... على مدّه قدراً واحداً، مشبعاً... حتى بالغ أبو القاسم الهذليّ في تقرير ذلك رادّاً على أبي نصر العراقي حيث ذكر تفاوت المراتب في مدّه، فقال ما نصّه: «وقد ذكر العراقيّ، أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة، كالاختلاف في مدّ كلمتين، قال: «ولم أسمع هذا لغيره ... فلم أجد أحداً يجعل مدّ الكلمة الواحدة كمدّ الكلمتين، إلا العراقيّ، بل فصلوا بينهما ... ولمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذليّ –رحمه الله–، ظنّ أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في «شرحه»: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، ثمّ نقل ذلك عن حكاية الهذلي، عن العراقيّ، وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي، وإنما ذكر العراقيُّ التفاوتَ في مدّه فقط." اهـ بنصه (٢/١٠٠٤-١٠٠٦)

علّق الدكتور أيمن سويد على هذه المسألة، بعد نقله كلام العراقي من كتابه البشارة:

"فظاهر من النص السابق – يقصد نص الإشارة – أن العراقي يتكلم عن مجموعة من القراء يقرؤون"بما أنزل" وما كان مثله بالمد، وأنهم يسوون بين المنفصل والمتصل في مقدار المد وأنهم يتفاضلون فيما بينهم على قدر مذاهبهم، فهو لم يتكلم عن من يقصر المنفصل، ولا ذكر أن القاصرين يسوون بين المنفصل والمتصل، وكلامه لا اعتراض عليه، فقول الهذلي: "وقد ذكر العراقي...كلمتين" غير دقيق، واضحٌ أنه قد فهم منه جواز قصر المتصل، لذلك قال: "لم أسمع هذا لغيره"

ثم قال الدكتور أيمن –حفظه الله–:

"ولو كان قصد الهذلي من انتقاده لكلام العراقي أنه ذكر التفاوت في مراتب المتصل كما ادعاه إمامنا الجزري فما الذي جعله يخصه بالذكر دون غيره من عشرات المصنفين في القراءات الذين نصوا على التفاوت في المتصل؟ اهـ (٢/١٠٠٥-١٠٠٦).

---

[٣٥] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩١٢٠٣٥٠٧٦٦٥٤١٩

قلت:

كل هذا الكلام الطويل مبني على عبارة الإمام العراقي:

"يمدون على قدر مذاهبهم، ولا يفرقون في المدين بين الكلمة الواحدة والكلمتين" اهـ

١. الهذلي رحمه الله فهم أن الاختلاف في المد المتصل مثل الاختلاف في المنفصل.
٢. أبو شامة رحمه الله فهم من كلام الهذلي أن المد المتصل يجوز قصره.
٣. ابن الجزري رحمه ردّ على أبي شامة أن فهمه جواز القصر في المتصل ليس هو مراد الهذلي، وأن العراقي لم يذكره، وإنما ذكر – العراقيُّ – التفاوت في المد فقط.

فابن الجزري رحمه الله لم يفهم من كلام العراقي أن في المد المتصل قصراً أصلاً، بل صرّح أن كلام العراقي هو في تفاوت المد؛ ومعلوم أن تفاوت المد المتصل يبدأ من التوسط إلى الإشباع مع ما بينهما ، والله أعلم.

لكن الدكتور أيمن سويد حفظه الله؛ لم يرَ أن فهم ابن الجزري لقصد انتقاد الهذلي للعراقي هو بسبب ذكره التفاوت في المتصل، صحيحاً، بل هو ادعاء منه، وذلك قوله حفظه الله:

"ولو كان قصد الهذلي من انتقاده لكلام العراقي أنه ذكر التفاوت في مراتب القصر كما ادعاه إمامنا الجزري.."اهـ بنصه.

فيجاب عن هذا:

واضح من النص في كتاب النشر؛ أن ابن الجزري رحمه الله لما نفى فهمَ أبي شامة جواز القصر، وأنه غير مراد الهذلي، كان مصيباً، والحق معه، لأن الهذلي جاء بكلام العراقي للرد على بطلانه لا على تقريره، فأبو شامة فهم أن الهذلي يقرر القصر في المد المتصل كما المنفصل، فلهذا قال له ابن الجزري: الهذلي لا يقصد هذا؛ بدليل أن العراقي لم يذكره.

ما هو قصد الهذلي إذن من انتقاده لكلام العراقي؟ ففضيلته لم يوضح لنا ذلك.

وما الفرق بين كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله، وبين عبارة فضيلته: فقول الهذلي: "وقد ذكر العراقي...كلمتين" غير دقيق، واضحٌ أنه قد فهم منه جواز قصر المتصل؟

ألم يتفق فضيلته مع ابن الجزري في كون الهذلي قصد انتقاد العراقي بسبب ذكره للمتصل تفاوتاً؟

فالدكتور نقل نص كلام العراقي ووضح المراد منه، لكنه لم ينفِ أن الهذلي فهم منه التفاوت، بل أثبته بكل صراحة وهو قوله: "واضح منه..." ولم يعقب على هذا "الواضح" بشيء مما يدل على أن فهمه له هو نفس فهم ابن الجزري الذي وصفه فضيلته أو أخبر عنه بأنه "ادعاء!"

هذا ما فهمته من عبارة الدكتور حفظه الله، واعذروني إن كان فهمي لكلامه غير صحيح.

رأيي الخاص في المسألة:

هذا من المواضع الدقيقة في النشر، فبالرجوع إلى كلام العراقي لا نجد فيه " صراحة " تجويزه لقصر المتصل، كما قال عنه الهذلي رحمه الله.

وعندي رأي خاص لم أجد من اهتم بالنشر ذكره أو عرّج عليه، وهو رأي بنيته على أساس علمي صحيح، كنتُ كتبتُه نعليقاً على هذا الموضع قبل (٢١) سنة، أعرضه هنا على القراء الكرام، فإن كان صواباً فالحمد لله، وإن كان غير ذلك فلا حرمني الله أجر القول فيه.

قلت قديماً عند قول ابن الجزري: "حتى بالغ أبو القاسم الهذليّ في تقرير ذلك رادّاً على أبي نصر العراقي" اهـ

قلت:

"كذا ذكر المؤلّف هنا، وفي «غايته» ردَّ الهذلي على العراقي، وحكايته عن نفسِه -المؤلف- أنه لم يجد ما ذكر عن العراقي، إذ قال في ترجمة العراقي ...» :وهو الذي حكى عنه الهذلي؛ أن الاختلاف في مدّ المتصل كالاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه... قال: وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم فحكى فيه الخلاف وقلده غيره وتوسط الناس في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العراقيّ في المدّ، فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتب ولم يحك القصر ألبتة، وهذا؛ فهو بالنسبة للعراقيين غريب؛ لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة، كالمدّ اللازم عندنا، فليعلم ذلك، فهو موضح» بنصه .

أقول:

إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر «علل القراءات» فهو مظنة لذلك، والله أعلم .

ويحتمل عند البحث أن الهذلي يقصد الردّ على شيخه أبي عليّ المالكي صاحب «الروضة»، لا شيخه أبي نصر، لوجوه:

أ- إن الهذلي قال: (العراقي) فقط، ولم يذكر اسماً أو كنية، وقد تكرّر هذا معه في «الكامل» كثيراً.

ب- إن أبا عليّ، صرح بالاختلاف أو الخلاف في ‹المتصل› فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع -المتصل- أنه مختلف في مدّه وقصره. اهـ

ج- أن العراقي -كما صرح المؤلّف- لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب، ويبعد -حسب رأي البحث- أن تخون

دلائلُ ألفاظه فَهْم الهذلي، وهو المطّلع الممارس للكتب والعلماء، حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو، ويفهم الكلام. اهـ

د- أن وصف الهذلي لصاحب هذا القول بـ: العراقي، ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، فهو بغدادي، ونهاية الأمر، عراقي.

هـ - نسب الصفراوي ترك زيادة المدّ المتصل وأنه يعامل كالمنفصل إلى ‹المالكي› في (روضته)

قال الصفراوي رحمه الله:

"روى المالكي ترك زيادة المد في الكلمة الواحدة إذا كان فيها حرف مد ولين، وكان بعد الحرف همزة، ويسمى ذلك المد المتصل نحو: شاء – السماء –النسيئ– جاؤوا، وشبه ذلك، فيكون المد على هذه الرواية مداً لا يتوصل إلى النطق إلا به من غير زيادة عليه، وهي رواية شاذة بخلاف رواية الجماعة، وقد نبه المالكي على شذوذها في الروضة...قال المالكي: والذي أعول عليه تمكين المد في هذا الباب" اهـ بنصه من كتاب: التقريب والبيان للصفراوي.

و - قال ابن الجندي رحمه الله: "وفي الروضة: الاختلاف في المتصل كهو في المنفصل، وليس بمرضي، وكل من نقله ضعفه" اهـ (البستان: ١/ ٢١٢)

ز- لو فسرت كلمة (أسمع) على الحقيقة، لا المجاز، فإنها لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/٣١١-٣١٢، الروضة للمالكي: ١/٣٣٥، التقريب والبيان: ١/٧٢.

هذا الذي عندي في هذه المسألة، وألخص الكلام فيها كالتالي:

١. الإمام الهذلي نقل عن " العراقي " – ولم يصرح باسمه – أنه ذكر تفاوتاً في المد المتصل.
٢. أبو شامة فهم منه جواز قصر المتصل.
٣. الإمام العراقي لم يصرح بذلك في كتابه الإشارة.
٤. ابن الجزري قال إن الهذلي لا يقصد ما فهمه منه أبو شامة.
٥. الدكتور أيمن حفظه الله اتهم أن ابن الجزري في قوله إن الهذلي لم يقصد في نقده العراقي أنه بسبب ذكره لتفاوت المتصل.
٦. الدكتور أيمن نفسه استوضح من كلام الهذلي نفس ما قاله ابن الجزري، إلا أن الدكتور زاد عبارة: "قول الهذلي غير دقيق"!

٧. العبد الضعيف الجكني يرى أن المقصود من "العراقي" في كلام الهذلي هو الإمام أبو علي المالكي صاحب الروضة وشيخ الهذلي، فهو الذي ذكر تفاوتاً في المتصل.
٨. الهذلي دلّس اسم شيخه المالكي، وعبّر عنه بالعراقي احتراماً وتبجيلاً لشيخه.
٩. إن كان العراقي المذكور هو أبو نصر فربما يكون ذكر ذلك في كتابه الآخر "علل القراءات" أما في كتابه "البشارة" فلم يقف عليه أحد فيه، والله أعلم.

والله من وراء القصد.
السالم الجكني
المدينة المنورة
يوم الإثنين: ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ

الإمام الحبيب على قلبي ابن حزم رحمه الله يمنع القياس في الفقه والأصول ويؤمن به في الحب[٣٦]:

قال رحمه الله:
ولقد سألني يوماً أبو عبد الله محمد بن كليب من أهل القيروان أيام كوني بالمدينة، وكان طويل اللسان جداً مثقفاً للسؤال في كل فن فقال لي، وقد جرى بعض ذكر الحب ومعانيه: إذا كره من أحب لقائي وتجنب قربي فما أصنع ؟
قلت: أرى أن تسعى في إدخال الروح على نفسك بلقائه وإن كره.
فقال: لكني لا أرى ذلك بل أوثر هواه على هواي ومراده على مرادي، وأصبر ولو كان في ذلك الحتف.
فقلت له: إني إنما أحببته لنفسي ولالتذاذها بصورته فأنا أتبع قياسي وأقود أصلي وأقفو طريقتي في الرغبة في سرورها.
فقال لي: هذا ظلم من القياس، أشد من الموت ما تمني له الموت، وأعز من النفس ما بذلت له النفس.
فقلت له: إن بذلك نفسك وإدخالك الحتف عليها.
فقال لي: أنت رجل جدلي ولا جدل في الحب يلتفت إليه.
فقلت له: إذا كان صاحبه مؤوفاً، فقال: وأي آفة أعظم من الحب؟ اهـ (طوق الحمامة:١٩١)

[٣٦] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩٤٨٩٦٠٠٣٩٦٢٨٣٦

مسألة (٨):

القصر لابن كثير وحده من غاية الاختصار[٣٧]:

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله:

"وفي غاية أبي العلاء: لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو ويعقوب، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص" اهـ (١٠٤٢/٢)

علق الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله:

"عبارة أبي العلاء: "فقرأ بتمكين ذلك من غير مد: حجازي و.....وأقصرهم مداً مكي" اهـ أقول – أيمن – : قوله: "وأقصرهم مداً مكي" يناقض قوله: "فقرأ بتمكين ذلك من غير مد"؛ إذ لا مرتبة دون القصر، ولعل المصنف – أبو العلاء– أخذ ذلك ممن ذكر مرتبةً دون القصر لابن كثير كأبي علي الأهوازي، وسماها البتر...الخ" اهـ بنصه.

قلتُ:

ومن قال إنه يعني مرتبةً دون القصر حتى يُعلّق عليه بهذا؟!

ولماذا لا يكون مقصده – وهو الحق – أن التمكين عنده –كما مرّ وكما سيأتي – هو مرتبة فوق القصر؟!!

ثم واصل الدكتور أيمن كلامه قائلاً:

"فبسبب هذه العبارة أثبت الجزريُّ رحمه الله من غاية الاختصار القصرَ لابن كثير، وأثبت لبقية المذكورين "فويق القصر"، وهذا مناقض لما في بقية الكتب."

ثم ختم التعليق بقوله:

"وعليه: فيعامل نصُّ أبي العلاء في المد وكأنه خالٍ من عبارة: "وأقصرهم مداً: مكيٌّ" ويُعطى المذكورون مرتبةَ القصر كما صنع أبو العز في كتابيه، والله أعلم" (١٠٢٤/٢-١٠٢٥ حاشية ٢).

وأقول:

هذا التعليق الطويل، كله خلط، وغير دقيق، حتى رأيه الذي ارتآه وهو "أن يعامل نصُّ أبي العلاء كعدم وجود الكلمة

---

[٣٧] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩٦٣٦٨٧٧٠٤٨٢٢٢٦

المذكورة"!! وإن شئت فقل هو اجتهاد في غير محله!

وقبل أن نردّ على كلامه أقول :

إنّ السبب في كل هذا هو أن مصطلح "التمكين" عند الدكتور هو: "القصر المحض"! وكأنه – حفظه الله – غيرُ مقتنع بأن ابن الجزري، وأبا العلاء هنا يريان أ ن "التمكين" هو مرتبة فوق القصر المحض مباشرة.

ولو أن الدكتور سلّم لابن الجزري رأيه لما وجدنا هذه التعليقات المتكررة الخاطئة سواء في تخطئته لابن الجزري أو غيره من العلماء كالمالكي والهذلي وأبي العلاء وغيرهما، ولما ارتأى أن يطمس روايةً لأبي العلاء، حسب رأيه واجتهاده؟

أما نقد تعليقاته المذكورة، فأقول:

أولاً: قال الدكتور أيمن سويد حفظه الله:

"أقول: قوله "وأقصرهم مكي: يناقض قوله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مد" اهـ

أقول:

حاشا للإمام أبي العلاء من أن يتناقض قولُه في مسألة هي من بديهيات هذا العلم عنده؛ بل عبارته صحيحة سليمة، والتناقض المدّعى إنما هو تناقضُ من ادعاه عليه، وذلك بالسبب الذي ذكرته قبل قليل.

ثم: ما علاقة هذه الزيادة التي جاء بها الدكتور وهي: "وأقصرهم مداً مكيٌّ" بكلام ابن الجزري؟!

فابن الجزري رحمه الله لم يذكر هذه العبارة ضمن النص الذي نقله عن غاية أبي العلاء، فإدخاله هو تفقه، أو قل "تورّك" على ابن الجزري وتعدٍّ على نصه الذي يريده ،ومع هذا فقد يجيب عنه أحدهم بقوله:

العلاقة هي أن ابن الجزري سكت عن ذكر ابنَ كثير؛ لأنه يرى له القصر المحض من طريق أبي العلاء، وهو الذي عناه الدكتور؟

فيجاب عن هذا الجواب:

بأن هذا هو مراد أبي العلاء نفسه؛ فلهذا أخرج مرتبة مدّه عنهم بقوله "وأقصرهم مداً مكيّ"؛ فابن الجزري وأبو العلاء متفقان بخصوص ابن كثير؛ والردُّ على أحدهما ردّ على الآخر، فالدكتور هنا كأنه يقول لأبي العلاء: إخراجُك لابن كثير عنهم وجعلُك له مرتبة أقصر من مرتبتهم قولٌ خطأ غير صحيح!!

أما قوله: "تناقضٌ"...

فأقول:

لا تناقض ألبتة، بل كلامُ الإمام أبي العلاء واضح وصحيح؛ بيّن أولاً أن المذكورين اتفقوا على الزيادة على القصر، وهذا دليلُه قولُه: "بتمكين"؛ ثم بيّن أنهم متفاوتون في هذه الزيادة، وأقصرهم فيها هو المكيّ ابنُ كثير، وهذا كلام لا غبار عليه.

ثانياً: قول الدكتور أيمن سويد:

"فبسبب هذه العبارة أثبت الجزري رحمه الله من غاية الاختصار القصر لابن كثير وأثبت لبقية المذكورين فويق القصر، وهذا مناقض لما في بقية الكتب." اهـ

وأقول:

بل هو منتهى التحقيق والتدقيق؛ فابن الجزري رحمه الله لم يجعل " فويق القصر " لابن كثير من الغاية؛لأن عبارة أبي العلاء صريحة في أنه لم يقرأ له بها، وأما بقية الكتب فمؤلفوها صرّحوا بها لابن كثير، فلذلك اعتمدها عنهم، وعليه : يكون القصر المحض لابن كثير من غاية الاختصار خلافاً لأبي معشر الطبري في تلخيصه.

فما ذكره ابن الجزري ليس تناقضاً لا في غاية الاختصار ولا في بقية الكتب؛ فهو – ابن الجزري رحمه الله – عامَل كل نص كما هو منطوق صاحبه. والله أعلم.

ثالثاً: قول الدكتور أيمن سويد:

"على أن قول أبي العلاء: "فقرأ بتمكين ذلك من غير مدّ" هي عبارة شيخه أبي العز في كتابيه: الإرشاد ص ١٨٦ والكفاية ص ٢٠٩ وعنى بها القصر" ، وعليه: فيعامل نص أبي العلاء في المد وكأنه خال من عبارة: "وأقصرهم مداً: مكي" ويُعطى المذكورون مرتبة القصر كما صنع أبو العز في كتابيه، والله أعلم". (٢/١٠٢٤-١٠٢٥ حاشية ٢)

وأقول:

لا نلوم الدكتور في عدم اقتناعه بذلك؛ لكن نلومه بتحميله الغلط والخطأ لابن الجزري في ذلك، ثم طلبه معاملة ابن كثير كغيره ممن نص عليهم الإمام أبو العلاء! فإذا كان أبو العلاء نفسه نص على أن ابن كثير مختلف في مده عنهم؛ أيحق لأحد؛ ابنُ الجزري فضلاً عن غيره أن يلغي رواية أبي العلاء ويطالب بأن يعامل الجميع سواسية! أي تعدّ على نصوص العلماء ومروياتهم؟!!، وأي اجتهاد في نصوص العلماء الواضحة وتحريف مرادهم ؟!

وهذه العبارة، بل هذا الرأي والاجتهاد خطير جداً جداً، بل، تلاعب في أسانيد ابن الجزري رحمه الله، وكثير وقع مثله من الدكتور حفظه الله في غير ما سند، وبيان خطأ هذا الاجتهاد هو:

الدكتور –حفظه الله– يريد أن يربط ما رواه أبو العلاء بما رواه شيخه أبو العز، وهذا مع كونه لا يصح لاختلاف

العبارتين بين الكتابين؛ فإنه لا يصح لسبب آخر هو أهم من ذلك وهو:
إن أسانيد ابن الجزري رحمه الله التي قرأ بها القرآن ضمن كتاب الغاية، ليست هي أسانيده التي قرأ بها القرآن ضمن كتب أبي العز، فكيف بعد هذا أن نقول: يجب معاملة كذا على كذا" !!؟
فكيف نقرأ بشيء خارج عن أسانيد ابن الجزري، ونطالب بأن نجعله في النشر؟!
أما عبارة أبي العز فهي دالة على "فوق القصر" خلافاً لما قاله الدكتور عنه، وقد سبق في مسائل سابقة بيان ذلك بالتفصيل.

رابعاً: قول الدكتور أيمن سويد:
"يعطى المذكورون مرتبة القصر كما صنع أبو العز!"

كلام خطير جداً، مؤداه أن نجعل كل المذكورين على وتيرة واحدة، وهذا فيه نسف لرواية أبي العلاء؛ ولو سلّمنا –ولا نسلّم– أن أبا العز عنى بقوله: "بتمكين ذلك من غير مد" القصر المحض فكيف نحمله على عبارة أبي العلاء الذي استثنى من هذا التمكين من غير مدٍ ابنَ كثير؛ فنص على أنه أقصرهم مداً !؟
فهل يكون أبو العلاء روى عن ابن كثير القصر الذي هو "البتر" ؟ لأن عبارته على فهم الدكتور ستكون هكذا: قرأ بتمكين ذلك من غير مد (وهو القصر المحض على فهم الدكتور) حجازي ...، وأقصرهم (يعني وأقل منهم في القصر) ابن كثير؟!
وهذا الفهم، قائلهُ غفل أو سها، عن دقة عبارة الإمام أبي العلاء وهي: "أقصرهم" التي هي لوحدها دالة على اختلاف المرتبتين؛ أعني مرتبة ابن كثير ومرتبة الباقين في نص أبي العلاء؛ فهي صيغة "أفعل التفضيل" وكل مبتدئ في اللغة العربية يعرف ذلك، والعجب أن الدكتور أيمن حفظه الله؛ وهو أصالة متخصص في اللغة العربية، وشهاداته الماجستير والدكتوراه هي تحت هذا التخصص –حسب علمي– ولكن إذا كان الرد فقط لمجرد الرد ربما غابت بدهيات اللغة عن المتخصص فيها، والله المستعان.

ومع ذلك فهو بين حالتين إمّا:

١- أن يثبت التساوي في المدّ بين ابن كثير وبين المذكورين؛ وهذا لا تساعده لغة العرب التي كتب بها أبو العلاء نصّه!
٢- وإمّا أن يثبت الخلاف في المد بينهم؛ إما بين القصر المعروف وهو حركتان؛ فيكون مدّ ابن كثير أقصر من حركتين؛ وهذا لم يروه أحد عن ابن كثير رواية، وإما أن يثبت لهم القصر فوق الحركتين، ويكون ابن

كثير أقصرهم فيرجع إلى الحركتين، وهذا هو مراد أبي العلاء، ولا يصح غيره، وإلا فعلى الدكتور حفظه الله أن يأتينا بقسمة أخرى، والله أعلم.

وأمّا ربط "أقصرهم مداً" بالنبر، فهذا لم يقله أبو العلاء في كتابه ولا أشار إليه حتى يكون ملزوماً به، والله أعلم.
بل هناك من أئمة العراق من روى نفس الذي رواه أبو العلاء من أن القصر عند ابن كثير هو أقصر من مد غيره، قال سبط الخياط:
"ابن كثير وابن محيصن يمكنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، وقال المحققون بل يقصرانها قصراً محضاً" اهـ فهنا أثبت القصر المحض عند المحققين له وحده ولم يذكر معه أحداً من العشرة، ثم قال:
"وكان نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون وهشام وحفص .. ويعقوب يمدونها مداً متوسطاً فينفسون مدها تنفيساً على قراءة ابن كثير" اهـ

وانظر إلى قوله السابق عن ابن كثير: "قصراً محضاً" وقوله هنا عن الباقين من أصحاب القصر: "يمدونها مداً متوسطاً فينفسون مدها تنفيساً على قراءة ابن كثير!" أليس هذا كله هو عبارة أبي العلاء: "ونافع وأبي عمرو ويعقوب، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص" وقوله: "وأقصرهم مداً مكيّ!"

فعبارة السبط رحمه الله دالة على أن لابن كثير "القصر المحض" عند المحققين، وعند غيرهم له "فوق القصر" كما ذكرنا سابقاً، وأن "التمكين عنده كما عند بعض العراقيين هو مرتبة فوق القصر، وليس القصر المحض.
وأزيد هنا نقلاً آخر على ما ذكرته سابقاً، وهو دليلٌ اطلعت عليه مؤخراً ، وهو لأحد تلاميذ تلاميذ أبي العز رحمه الله؛ أعني الإمام الوزير ابن هبيرة رحمه الله، فقد قال:
"قرأ ابن كثير (بما أنزل) بإبانة حرف المد على مقداره فقط من غير زيادة عليه، ولا نقص منه، في هذا وما كان مثله، إذا وقعت حروف المد أطراف الكلم ولقيهن الهمز من أوائل كلم أخرى، وهذا هو القصر الصحيح.

قال: وقرأ نافع وأبو عمرو وجعفر وهشام: بمد يسير زائد على مقدار الحرف، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان بمد في هذه الحروف؛ تام مشبع، حسن غير مفرط ولا فاحش، إلا أن أتمهم مداً وأشدهم إشباعاً وتمطياً حمزة وابن ذكوان والأعشى ، ومقاربهم حفص" اهـ
قلت:
فانظر إلى هذا الإمام، وهو أحد رواة أبي العز الآخذين عنه بواسطة تلميذين من تلاميذه وهما أبو المظفر، والبطائحي،

رحمهما الله، ومعلوم أن الوزير رحمه الله بنى كتابه على كل أسانيد الإرشاد والكفاية؛ فقد جعل لابن كثير مرتبة القصر، ووصفه بقوله: "وهذا هو القصر الصحيح!"

فهل يحق لأحد أن يقول: يجب أن نعامل نص سبط الخياط كأنه المد والتنفيس عن قراءة ابن كثير غير موجودة!؟

والله أعلم.

والله من راء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

عصر يوم الجمعة: ١٤٣٩/١٢/٢٧هـ

كتبتُ تعليقاً على مداخلة الشيخ المقرئ عبد الحكيم الفولي حفظه الله هذه الكلمات، وأحببت عرضها هنا أيضاً لتعم فائدتها[٣٨]:

يظهر لي –والله أعلم– أن عبارة "تمكين ذلك" عند جلّ أالعراقيين؛ هو إثبات مدّ زائد على المد الأصلي الذي في حرف المد في نحو (قال – قيل – يقول)، وعبارة (من غير مد) معناه عدم وصول ذلك التمكين لألف كامل أو ياء أو واو كاملتين؛ وهذا في النهاية معناه مرتبة فوق القصر وتحت التوسط المعهود. (ملحوظة: كلامي هذا هو ما فهمته من عبارات العراقيين، فلا يلتبس على الإخوة الكرام بمذهب غيرهم كالمغاربة والأندلسيين وبعض العراقيين، والله أعلم).

[٣٨] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩٧٦١٢٥٥٣٦٩١١٨١

مسألة (٩):

القصر لهشام من طريق ابن عبدان عنه هو طريق أدائي لابن الجزري، وبراءة أبي العز من تهمة انقلاب العبارة عليه[٣٩]:

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله:

"وأمّا هشام:

فقطع له بالقصر من طريق ابن عبدان عن الحلواني: أبو العز القلانسي، وقطع له به من طريق الحلواني: ابن خيرون وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذلك في الوجيز." اهـ (٢/١٠٣٦-١٠٣٧)

قال الجكني عفا الله عنه:

(لاحظوا أن ابن الجزري رحمه الله لم يذكر اسم أي كتاب!!).

قال الدكتور أيمن حفظه الله:

"ليس في الإرشاد لأبي العز رواية هشام، وما عزاه الجزريُّ له هو في كتابه الكفاية الكبرى (١/٢٠٩) وهو من طرق النشر، ونصه: "قرأ أهل الحجاز...وابن عبدان عن هشام ..: بتمكين حروف المد واللين من غير مدّ" اهـ ، مع العلم أن في الكفاية طريقي: ابن عبدان ، والأزرق الجمال كلاهما عن الحلواني عن هشام.

أقول – أيمن-:

انتقى الجزريُّ في النشر طريقَ الحلواني عن هشام من الطريقين المذكورتين، وبرجوعي إلى الكتب التي حوتهما – سواء التي انتقى الجزريُّ منها الطرق النشرية أو غيرها – تبين لي إجماعها على ذكر التوسط في المنفصل لابن عبدان، والقصر للأزرق الجمال، ومن الأمثلة على ذلك قول الخزاعي (ت٤٠٨هـ): "أهل الحجاز....وهشام طريق الحلواني إلا ابن عبدان ... : يتركون مد حرف لحرف، ويمكنون تمكيناً، كقوله: (بما أنزل) اهـ (المنتهى: ١/١٨٨) ونقل الهذلي ذلك في الكامل، وعليه: فالظاهر أن العبارة قد انقلبت على أبي العز فذكر ابن عبدان مع أهل القصر بدلاً من أن

[٣٩] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩٩٠٠٥٤٥٦٨٨٥٢٢٤

يستثنيه منهم.

وبالتالي فالصواب:
أن يؤخذ من الكفاية الكبرى بالتوسط في المنفصل من طريق ابن عبدان، وبالقصر من طريق الأزرق الجمال، علماً بأن الأخيرة ليست من طرق النشر، والله أعلم" اهـ بنصه (٢/١٠٣٦-١٠٣٧ حاشية ٢).

أقول بعد طلب التوفيق من الله تعالى:
نقلتُ هذه الحاشية الطويلة لأبين للقراء الكرام :
أولاً: الدكتور حفظه الله بنى هذه التعليقات وما قبلها وما بعدها على أساس واحد، وهو أن "التمكين" يعني القصر المحض" عند جميع أهل القراءات، وقد بيّنا سابقاً أن هذا الفهم ليس صواباً؛ خاصة في نصوص بعض أئمة العراق.

ولو أن الدكتور أيمن حفظه الله اكتفى في الموضع الأول ببيان رأيه وفهمه، ولم يتعرض لتخطئة فهم ابن الجزري رحمه الله في بعض نصوصه أن "التمكين" هو فوق القصر المحض أحياناً، لاكتفيتُ بذكر التعليق عليه في الموضع الأول تبعاً له، ولكنّ الدكتور –حفظه الله– أخذ على منهجه أن يعلّق في كل موضعٍ ، فعلّقتُ عليه في ذلك.

والكلام في هذه المسألة هو نفسه الكلام السابق؛ إلا في إضافات قليلة أضافها الدكتور، ورأيتُ أن في كلامه نقاطاً لم يوفها حقها من التوضيح والبيان، فأحببتُ هنا ان أشير إليها، وأجعلها أمام المهتمين بالنشر و"منهجية" مؤلفه فيه، فأقول، والله الموفق:

الدكتور أيمن سويد، حفظه الله، غفل هنا عن عبارة مهمة لابن الجزري رحمه الله، وهي:
"قطع له بالقصر أبو العز القلانسي"
فابن الجزري نسب القصر هنا لأبي العز، ولم ينسبه لأي كتاب من كتبه، وبالتالي فعزوه للكفاية الكبرى: اجتهاد من الدكتور، لا يلزم ابن الجزري!
ولو غيرُ الدكتور قال ذلك لقُبل منه، أمّا هو –حفظه الله– وأمثاله ممن يعتني بالنشر ويعيش معه فالظنّ به، كما قال هو عن نفسه في مقدمة تحقيقه: "بقيتُ في العمل به –النشر– نيّفاً وعشرين سنة" اهـ، والظنّ بمن مكث هذه السنوات الطوال في العكوف على كتابٍ مّا، أن يكون قد انتبه لبعض" خفايا" منهجية مؤلفه، خاصة وأنها كثيرة، تستدعي التوقف عندها، ودراستها، وهل هي من باب السهو والغفلة عند المؤلف، أم من باب آخر، إلى غير ذلك

من الأمور التي يعرفها كل دارس لكتب التراث!

لكن: لَمّا لم يهتم الدكتور حفظه الله، بهذه الجزئية، أتت بعض تعليقاته عليها ناقصة، بل خاطئة كما هنا، وبيان ذلك:

الإمام ابن الجزري رحمه الله له في كتابه "النشر" منهجيةٌ بالاستقراء ينتبه لها من يقرأ النشر قراءة تمعن ومدارسة، لا قراءة تصفح ومطالعة؛ وهي أنّه رحمه الله:

١. ينسب المعلومة إلى الكتاب ومؤلفه؛ فيقول مثلاً : أبو العز في إرشاده، أبو الكرم في المصباح، الهذلي في الكامل....الخ.
٢. ينسب المعلومة إلى المؤلف فقط، كما هنا : أبو العز القلانسي، ابن خيرون، الأهوازي، ابن مهران....الخ
٣. ينسب المعلومة إلى الكتاب فقط، فيقول: وهو في التيسير، والهداية، والإرشاد، والكفاية ...الخ

فهذه الأمور الثلاثة يجب على من يتعامل مع النشر أن يكون على بالٍ منها، وإلا فإنه سيحمّل ابن الجزري ما لا يقصده، أو أنه سيقلب المعلومات رأساً على عقب، وللأسف هو ما حدث هنا مع الدكتور أيمن حفظه الله، فحمّل ابن الجزري ما لا يقصده، وحرّف مراد ابن الجزري، ولو أردنا شرح هذه الأمور الثلاثة على مسألتنا هذه فنقول:

الإمام ابن الجزري نسب القصر لابن عَبدان عن "أبي العز القلانسي" ، وهذا يحتمل أربعة أوجه لا خامس لها:

١. إما أن القصر في الإرشاد فقط.
٢. إما أنه في الكفاية الكبرى فقط.
٣. إما أنه في الاثنين معاً.
٤. إما أنه لا في أحدهما.

أما الأول، وهو "الإرشاد" فقد بيّن الدكتور نفسه أن رواية هشام ليست في الإرشاد أصلاً، وهو كذلك.

وأما الثاني، وهو "الكفاية فبيّن الدكتور — حسب رأيه – أنه فيه.

وأما الثالث، وهو "الكتابين معاً" فقطعاً ليس في الأول باتفاق، وهو في الثاني عند الدكتور.

وأما الرابع، وهو عدم وجوده — القصر– في الكتابين؛ فهو الصواب عندي:

أي أن القصر الذي نسبه الإمام ابن الجزري لابن عبدان عن هشام من طريق أبي العز ليس في الإرشاد ولا في الكفاية، بل هو عند أبي العز من خارج كتابيه المذكورين، وهل هو في الإرشاد الكبير؟ الله أعلم.

وسأبدأ أولاً ببيان عدم صحة ما ذهب إليه الدكتور من أن هذا القصر لهشام هو في الكفاية الكبرى، ثم أبيّن ما أراه صواباً إن شاء الله:

نقل الدكتور نصَّ كلام الكفاية الكبرى، وفهم منه أن أبا العز يقصد به القصر لابن عبدان عن هشام!
وهذا غير صحيح:
فعبارة أبي العز في الكفاية دالة على أن له "فوق القصر" كما ذكرنا سابقاً، وأن "التمكين" عنده كما عند بعض العراقيين هو مرتبة فوق القصر، وليس القصر المحض، وأزيد هنا دليلاً آخر على ما ذكرته سابقاً، وهو لأحد تلاميذ تلاميذ أبي العز رحمه الله؛ أعني الإمام الوزير ابن هبيرة رحمه الله، وقد قرأ برواية هشام من طريقي ابن عبدان، قال: "قرأ ابن كثير (بما أنزل) بإبانة حرف المد على مقداره فقط من غير زيادة عليه، ولا نقص منه، في هذا وما كان مثله، إذا وقعت حروف المد أطراف الكلم ولقيهن الهمز من أوائل كلم أخرى، وهذا هو القصر الصحيح. قال: وقرأ نافع ... وهشام: بمد يسير زائد على مقدار الحرف" اهـ

قلت:
فانظر إلى هذا الإمام، وهو أحد رواة أبي العز الآخذين عنه بواسطة تلميذين من تلاميذ أبي العز وهما أبو المظفر والبطائحي رحمهما الله، ومعلوم أن الوزير رحمه الله بنى كتابه على كل أسانيد الإرشاد والكفاية؛ فقد جعل لهشام – ومنه طريق ابن عبدان– مرتبة فوق القصر الذي رواه ابن كثير، وهو الذي وصفه بقوله: "وهذا هو القصر الصحيح!"

قال الدكتور أيمن حفظه الله:
"وبرجوعي إلى الكتب التي حوتهما –طريقي ابن عبدان والجمال– سواء التي انتقى الجزري منها الطرق النشرية أو غيرها تبين لي إجماعها على ذكر التوسط في المنفصل لابن عبدان، والقصر للجمال، (ثم نقل كلام الخزاعي في المنتهى)."

قلت:
كلام الدكتور مبني على فهمه أنهم يقصدون ب "التمكين" هو القصر المحض؛ وهذا أشبعنا القول فيه سابقاً كثيراً.
أما ضربُ الدكتور بالمثال على أن الكتب التي رجع إليها فيها الإجماع على التوسط لابن عبدان والقصر للأزرق الجمّال، بقول الخزاعي: ".. وهشام طريق الحلواني إلا ابن عبدان ..يتركون مد حرف لحرف ويمكنون تمكيناً" اهـ

فالجواب عنه من طريقين:

الأول: التمكين عند الخزاعي بالذات هو منزلة فوق القصر ودون التوسط، كما نقلها عنه تلميذه بصريح العبارة، وذكرتها سابقاً.

الثاني: وهو الأهم من هذا كله:

أن طريق الأزرق الجمّال عن الحلواني عن هشام؛ ليست من الطرق التي انتقاها الإمام الخزاعي رحمه الله في كتابه "المنتهى"، وعليه فلا يصح ادّعاء الإجماع المذكور في تخطئة الإمام ابن الجزري رحمه الله، فالخلاصة:

١. التمكين عند الخزاعي هو فوق القصر.
٢. الأزرق الجمال ليس من طرق المنتهى.

وعليه:

فكل هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم الإمام ابن الجزري في هذه المسألة، وهم: أبو العز، وابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وابن مهران: ليست كتبهم من الطرق النشرية في هذه الجزئية، وقد بيّن الدكتور أيمن نفسه ذلك فقال:

١. لم ينتق ابن الجزري من كتابي الموضح والمفتاح لابن خيرون أي طريق عن هشام.
٢. لم ينتق الجزري من المستنير أي طريق عن الحلواني عن هشام.
٣. رواية هشام من الوجيز – ابن عبدان – عن الحلواني ليست من طرق النشر.
٤. لم ينتق الجزري من غاية ابن مهران أي طريق عن الحلواني. اهـ (١٠٣٧/٢ الحواشي: ١-٤)

قلت:

فظهر أن الإمام ابن الجزري رحمه الله لم يعتمد في هذه المسألة على طرقه التي انتقاها من كتب هؤلاء؛ بل جاء بذلك لأحد سببين:

١. أن يكون جاء بها لبيان اختياره القصر لابن عبدان من طرق هؤلاء المذكورين التي وصلت إليه "أداءً لا نصّاً"، وعليه تكون طريقاً صحيحة مقروء بها، وهذا هو الذي أميل إليه، والله أعلم.
٢. أو أن يكون جاء بها للتبرع والفائدة؛ وهذا عندي غير سليم؛ لأن الإمام جاء به في معرض التفصيل والشرح والبيان بعد الإجمال، والله أعلم.

وألخص هذه المداخلة بالتالي:

١- القصر لابن عبدان رواه ابن الجزري عن أبي العز أداءً، وهو مما لم يذكره أبو العز في كتابيه، فلعله ذكره في كتابه الإرشاد الكبير، أو أنه مما أخذ عنه ولم يدوّن في الكتب، وهذا وقع كثير مثله.

٢- كل الأئمة المذكورون ليسوا من طرق النشر في هذه الرواية، ويكون ابن الجزري أسند عنهم هذه الأحكام أداء، كما سبق قبل قليل، والله أعلم.

٣- عدم تصريح ابن الجزري للكتب، أمر مقصود عنده، ينبغي لدارس النشر أن ينتبه إليه.

والله أعلم.

تنبيه أخير:

قول الدكتور أيمن حفظه الله:

"فالصواب: أن يؤخذ من الكفاية الكبرى بالتوسط في المنفصل من طريق ابن عبدان، وبالقصر من طريق الأزرق الجمال، علماً بأن الأخيرة ليست من طرق النشر، والله أعلم " اهـ بنصه.

يقال فيه:

إذا كان طريق الأزرق الجمّال في كتاب الكفاية الكبرى؛ ليس من الطرق التي انتقاها ابن الجزري في النشر؛ فكيف يُقترح بأنه يؤخذ له بالقصر فيه!؟

السالم الجكني

المدينة المنورة

الأحد:٢٩/١٢/١٤٣٩هـ

[خاطرة][٤٠]

قال لي : أنت ترفع ابن الجزري عن مكانته وتغلو فيه!

قلت له: رأيتَني جعلتُه ربّاً أو رسولاً؟

قال : لا، ليس لهذه الدرجة.

[٤٠] https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٧٩٩٣٧٤٥٣٠١٨١٦٥٠

قلت : إذن كيف تتهمني برفع مكانته والغُلو فيه؟

قال: تنظر إليه وكأنه معصومٌ لا يخطئ.

قلتُ: إذن ناقضت نفسك، وهل العصمة إلا من صفات النبي والرسول!

فسكت عني.

ثم قلت له:

هل العصمة تقاس بالخطأ والحق في مؤلفات العلماء!!

هل العصمة لا تنتفي عن العالِم إلا إذا كان عنده خطأ في كتابه؟

وهل إذا حضرتك جمعت كتاباً فيه آيات قرآنية وأحاديث صحيحة ومعلومات صحيحة مجمع عليها عند العلماء وليس فيها أي خطأ :

هل بتأليفك هذا الكتاب تكون معصوماً؟ مع أن كتابك ليس فيه أي خطأ علمي!

أخي الكريم:

فلان ليس معصوماً كلمة حق يراد بها باطل، وكلمة قلتُ مراراً وتكراراً أنها تقال في غير موضعها.

والله أعلم.

مسألة (١٠):

ابن الجزري لم يلزم أحداً بمصطلح الإشباع[٤١]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

"من ذهب إلى عدم تفاوت المتصل فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب المنفصل، وإلا يلزم منه تفضيل المنفصل، وذلك لا يصح، فاعلم" اهـ

علّق الدكتور أيمن سويد بقوله:

"هذا الإلزام الذي ألزم به الجزري المصنفين الذين استعملوا مصطلح الإشباع بناه على فهمه – رحمه الله – أنه مقدار واحد للجميع، كما صرح به في الفقرة ١٢٤٣، والمتتبع لعباراتهم يرى بوضوح أنهم لم يذكروا عبارة (على مقدار واحد) في وصف المد المتصل إلا الهذلي، وإنما أرادوا مطلق التطويل، وإلا فما علاقة قارئ بمكة بآخر في البصرة أو الكوفة؟ هذا يقصر المنفصل، وذاك يوسطه، وثالث يطوله، وواحد وصفت قراءته بالسرعة، وآخر بالبطْ، وثالث بالتوسط، فكيف يكون مقدار المتصل هو الطول قدراً واحداً للجميع؟! (بنصه ١٠٧٩/٢ حاشية ١).

أقول:

رجعنا إلى الفقرة (١٢٤٣) فوجدنا ابن الجزري يقول فيها:

"فأما المتصل فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مده قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية." اهـ ثم ذكر أصحاب هذا المذهب، ثم ختم كلامه بقوله: "وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره آنفاً، إلى تفاضل مراتب المد فيه كتفاضلها عندهم في المنفصل" اهـ (١٠٠٤/٢-١٠٠٩).

قلت:

هذه المسألة مرتبطة بمسألة سابقة، عنونتها ب "مسألة المد المتصل على قدر واحد (٣)، ناقشنا فيها مسألة عبارة "مقدار واحد" التي يعترض فيها الدكتور على ابن الجزري في كونها لم يذكرها أحد منهم،لكن هنا نضيف زيادة حسب زيادة الدكتور في التعليق:

---

[٤١] الفيسبوك https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٠٣٩٠٠٦٠٦٣٩٥٧٠٩

قال الدكتور أيمن حفظه الله:

"هذا الإلزام الذي ألزم به الجزري المصنفين الذين استعملوا مصطلح الإشباع بناه على فهمه – رحمه الله – أنه مقدار واحد للجميع" اهـ

قلت:

هذا ادّعاء من الدكتور أيمن سويد على الإمام ابن الجزري رحمه الله، فالإمام لم يُلزم أحداً من المصنفين بما ذكره الدكتور، فقصارى ما فعله الإمام هو أنه أشار إلى أن (بعض) المصنفين من العراقيين والمغاربة اتفقوا على مقدار واحد في مد المتصل، وهو الإشباع.

فإذا كان الأئمة المعنيون عند ابن الجزري في هذه المسألة اتفقت عباراتهم على أن جميع القراء لم يرد عنهم خلاف في مد المتصل، وقطعاً لم يقصدوا الاتفاق على توسطه؛ وإلا لدخل حمزة وورش؛ وأصبح لهما التوسط؛ وهو مالم يقرأ به أحد في المتواتر عنهما، بل ولم يُنقل عنهما إلا في الشواذ، أفيلام الإمام ابن الجزري على أن عبّر عن هذا الاتفاق عندهم بعبارة "مقدار واحد"؟! ، وأعيد ذكر عباراتهم هنا من باب التذكير :

١. ابن سوار: "فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في المد والتمكين اهـ (المستنير: ١/٥٠٩).
٢. عبارة أبي العز: "فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة فاتفقوا على التمكين والمد اهـ (الإرشاد : ١٨٨).
٣. عبارة سبط الخياط: "واتفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي ، وأن تمد المد الشافي ... بشرط أن تصحبها همزة اهـ (المبهج: ١/٤٢٨-٤٢٩).
٤. عبارة أبي علي البغدادي: "إن كان حرف المد والهمزة في كلمة واحدة فلا خلاف بينهم في المدّ والتحقيق" اهـ (الروضة : ١/ ٣٣٤-٣٣٥).
٥. عبارة أبي معشر: أنواع المد .... فنوع منها يمد للهمز نحو " السماء – ماء" اهـ (التلخيص: ١٦٦).
٦. عبارة مكي بن أبي طالب: " ... قسم بعد حرف المد واللين فيه همزة في كلمة نحو "السماء والضراء والسراء وماء" وشبهه، فلا اختلاف في إشباع مده اهـ (التبصرة:٢٦٦).
٧. عبارة أبي العلاء: "وأجمع القراء على إتمام المد وإشباعه فيما كان حرف المد والهمزة بعده في كلمة واحدة نحو" ماء و دعاء و أنبياء"والشهداء" وأمثالها" اهـ (غاية الاختصار: ١/٢٦١-٢٦١).

فهذه نصوص صريحة وواضحة تؤكد ما نسبه الإمام ابن الجزري إلى هؤلاء الأئمة، وتؤكد أن فهم الإمام ابن الجزري فهم صحيح دقيق، وتنفي عنه تهمة "إلزامه المصنفين بالإشباع بناء على فهمه" التي اتهمه بها الدكتور أيمن سويد!

قال الدكتور أيمن حفظه:

"والمتتبع لعباراتهم يرى بوضوح أنهم لم يذكروا عبارة (على مقدار واحد)في وصف المد المتصل إلا الهذلي، وإنما أرادوا مطلق التطويل" اهـ بنصه

أقول:

اتضح قبل قليل أن هؤلاء المصنفين الذين عناهم الإمام ابن الجزري، وإن كانوا لم يقولوا العبارة بحروفها، إلا أن عباراتهم لا يمكن التعبير عنها إلا بعبارة ابن الجزري، ولا مشاحة في الالفاظ إذا اتفقت المعاني، كما هو معروف عند المناطقة.
وأما ما يتعلق بالهذلي رحمه الله فقد ذكرت سابقاً في المسألة (٣) أن كلام الدكتور أيمن ليس صحيحاً، والله أعلم.

وأما قول الدكتور أيمن: "وإنما أرادوا التطويل" اهـ

فأقول:

ما هو هذا التطويل؟
لا يمكن إلا القول بأنه (٦) حركات؛ والدليل على أن هذا مرادهم؛ هو إدخالهم حمزة وورش، ضمن الجميع؛ ولم يقل أحد أن لهما أقل من الإشباع، وإلا لاعتبروهما ممن يوسط المتصل، وهذا لا قائل به، والله أعلم.

وأقول:

كلام ابن الجزري الذي في مسألتنا هذه هو في قضية التوازن بين "المد المنفصل" و "المد المتصل"؛ ولا علاقة له – عندي – بمسألة الاختلاف بين المصنفين في المتصل من حيث توسطه أو إشباعه، أو من حيث اختلافهم في مده؛ فتلك مسألة أخرى انتهى منها ابن الجزري، وهي التي أحال عليها الدكتور حفظه الله!
وأما مراد ابن الجزري – والله أعلم – فهو بيان أن القائلين بعدم وجود تفاوت في المد المتصل، وهم المذكورون قبل قليل، مرادهم الإشباع؛والذي لا يمكن أقل منه، وليس مرادهم أنهم اتفقوا على مده المد المتوسط:
لأن المد المنفصل أعلى مرتبة فيه هي المد ست حركات (الإشباع) فلو جعلنا الإشباع الذي اتفق عليه القائلون بعدم التفاوت، أقلَّ من الإشباع الموجود في المنفصل؛ لأدى هذا إلى أن يكون المد المنفصل أقوى من المد المتصل، وهذا لم يقله أحدٌ، فلم يبقَ إلا أن يكون المقدار المتفق عليه عندهم – القائلون بعدم التفاوت فيه – هو أن يكون مصاحباً للمنفصل في أعلى درجات إشباعه.

وعليه فعبارة ابن الجزري: "وإلا يلزم منه" أي عند القائلين بعدم التفاوت، لا عند الجميع كما فهم الدكتور حفظه الله. وهذا فهم صحيح سليم، لا علاقة له بذكر الخلاف في مراتب المتصل.

وأما قول الدكتور أيمن حفظه الله:

"وإلا فما علاقة قارئ بمكة بآخر في البصرة أو الكوفة؟ هذا يقصر المنفصل، وذاك يوسطه، وثالث يطوله، وواحد وصفت قراءته بالسرعة، وآخر بالبطْء، وثالث بالتوسط، فكيف يكون مقدار المتصل هو الطول قدراً واحداً للجميع؟!

قلت:

هذا كلام يؤكد أن الدكتور حفظه الله لم يراجع كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله، حق المراجعة، أو لم يدرسه دراسة تامة!

فمن قال إن مقدار المتصل هو الطول قدراً واحداً عند الجميع؟!!

هذا كلام لم يقله ابن الجزري، ولم يشر إليه، بل عبارته واضحة في أنه يعني بعض أئمة الأداء من العراقيين والمغاربة، ومعلوم بداهة أن كلمة (بعض) في المسائل العلمية لا تدل على "الجميع" لا حقيقة ولا مجازاً، إلا في باب المناظرات الجدلية، وهذا ليس منها، والله أعلم.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

عصر يوم الخميس: ٣ محرم١٤٤٠هـ

تنويه[٤٢]:

سأتوقف هذا الإسبوع إن شاء الله عن تنزيل المقالات في الدفاع عن ابن الجزري في تخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله، له، بسبب سفرٍ طارئ، والانشغال ببعض ما هو أولى وأهم، وستكون العودة إن شاء الله بما ذكره فضيلته في

[٤٢] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٠٥٢٢٨٠٥٦٢٦٢٩٦٤

أبواب أخرى؛ حيث إن كل المسائل الماضية هي في باب "المد والقصر"، وأسجل هنا هذه النقاط لعلها تعطي صورة لمن لم يتحصل على الكتاب إلى الآن:

١. قام الدكتور حفظه الله بخدمة هذا الباب خدمة ممتازة؛ كجهد علميّ، من خدمة النص ومن التعليقات عليه، حيث بلغت التعليقات على هذا الباب (٩٩) شملت من الصفحة (٩٩٦ – ١١٥٣) من الجزء الثاني في طبعته.

٢. هذه التعليقات ال (٩٩) هي فقط التي في المسائل العلمية؛ كتوضيح عبارة لابن الجزري، أو بيان مغلق، أما لو أدخلت فيها التعليقات المتعلقة بالاحالات أو بالتوثيق لربما تضاعف العدد.

٣. اقتصاري في هذا الباب على المسائل العشر المذكورة؛ ليس لعدك وجود تعليقات يناقَش فيها الدكتور حفظه الله، بل لأن هذه العشر هي الداخلة صراحة في عنوان النقد، أما ما لم يخطّئ فيه الدكتورُ الإمامَ فهذا لم أتعرض إليه؛ لأنه – والله العظيم – لا يهمني اجتهاد الدكتور أو غيره من الباحثين الكرام؛ فكل من يحقق نصاً علمياً له الحق في فهمه كيف يشاء، ثم أهل التخصص سيبينون صوابه من خطئه، أما الذي يهمني في تعليقات الدكتور فهو من مسألتين:

١- تخطئته لابن الجزري، والصواب مع ابن الجزري بدون شك.

٢- تحريفه لمراد ابن الجزري وتحميل كلامه ما لا يحتمله.

٣- إلزامه الإمام ابن الجزري ما لا يلزمه ألبتة.

وأخيراً:

بتصفحي للكتاب لا أعتقد أن التعليقات العلمية وصلت في أي باب من أبواب الكتاب ما وصلت إليه في باب "المد والقصر."

والله أعلم.

قال بعض المشايخ الكرام في معرض إجابته على سؤال حول إخراج الدكتور أيمن لنص النشر[٤٣]:

(النص خرج بطريقة جيدة):

قلت وأمانة للعلم:

[٤٣] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٠٥٥٠٥٢٦٩٥٦٨٥٧٦

هذه كلمة طيبة فيها كثير من حسن الظن بالجهد الذي قام به الدكتور حفظه الله، وهو أهلٌ لذلك، لكن:
عند التحقيق ومطابقة منهج التحقيق العلمي ستجد أن هذا النص الموجود في تحقيق الدكتور: ليس كله نص كلام ابن الجزري، فهناك عشرات الكلمات المقحمة فيه والتي لم يكتبها ابن الجزري نفسه، بل هي (تدخل) من فضيلة الدكتور، كما ستجد عبارات موجودة في جميع النسخ محذوفة قصداً بحجة أنها ليست في المصدر الذي نقل منه ابن الجزري، إلى غير ذلك من الامور التي سيراها القاريء ويعرفها من درس علم التحقيق.
والله أعلم.

خاطرة ودرس عملي[٤٤]:

مما يجب أن يُدَرّس ويتخذه طالب العلم نبراساً وقدوة في التعامل مع الشيوخ، قصة الإمام الزجاج النحوي مع شيخه إمام اللغة والأدب أبي العباس المبرد رحمه الله، وهي باختصار:
الزجاج كان من تلاميذ الإمام ثعلب رحمه الله، – ومعلوم تنافس الأقران بين المبرد وثعلب رحمهما الله:
المهم:
الإمام ثعلب طلب ذات يوم من بعض تلاميذه، ومنهم الزجاج، أن يذهبوا إلى المبرد في حلقته ويسألوه أسئلة في النحو لتعجيزه أمام طلابه، وفعلاً ذهبوا إليه، وتولى الزجاج نفسه طرح الأسئلة؛ لكنه فوجئ بأنه أمام بحر من العلم، فانبهر به، وظهر له أنه لا يزال تلميذاً حتى يتولى هذه المهمة مع المبرد،
فقام أصحابه وقالوا له: هيا بنا نرجع لشيخنا ثعلب!
فقال لهم الزجاج: عُودوا إلى الشَّيخ، فلستُ مُفارِقًا هذا الرجلَ، ولا بدَّ لي من ملازمته .
فعاتبه أصحابه وقالوا: تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه، وتَدَع مَن قد شُهِر علمُه وانتشر في الآفاق ذكرُه؟!
فقال لهم الزجاج هذه الكلمة البليغة، وهي الشاهد في هذا المقال:
"**لستُ أقول بالذكر والخمول، ولكني أقول بالعلم والنظر**" اهـ

فيا ليت كثيراً من طلبة العلم يعي هذه المقولة من هذا الإمام، ويتركوا عنهم الكلام في نوايا كل من كتب نقداً أو مناقشة أو مذاكرة لشيخ لا يعلمون عن مكانة علمه وقوته العلمية غير الشهرة والسمعة!!

[٤٤] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٠٩٠٠٧١٠٩٢١٨٣٩٢

وها هو الزجاج رحمه الله يعطينا مثالاً حياً أن شهرة العالم ليست دليلاً على إحاطته بالعلم أو بمعرفة دقائق تخصصه، والشاهد هو الإمامان الجليلان: المبرد وثعلب رحمهما الله.

سأبدأ إن شاء الله[٤٥]

من مساء اليوم بمواصلة عرض "الدفاع عن ابن الجزري في تخطئة الدكتور أيمن سويد له في تعليقاته على النشر" داعياً الله تعالى جعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المنصفين من أهل القراءات؛ شيوخاً وطلاباً.

[٤٥] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١١٦٩١٨٩٢٢٨٣٢٤٧

المسألة (١١):

ابن الجزري ليس أول من صرّح بأن مخارج الحروف سبعة عشر خلافاً للشيخين أيمن سويد وفرغلي سيد عرباوي[٤٦]:

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله:

"أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم: سبعة عشر مخرجاً" اهـ (٢/٦٦٣)

علّق الدكتور أيمن حفظه الله بقوله:

"لم أجد من صرّح قبل الجزري بأن عدد مخارج الحروف سبعة عشر، وخاصة هؤلاء الذين نسب الجزري ذلك إليهم" اهـ

أقول:

هذه أمانة علمية من الدكتور حفظه الله، أن يقول"لم أجد"؛ لكنّ هذه الأمانة العلمية هي عندي قصور في البحث؛ خاصة وأن الدكتور مكث قرابة (٣٠) عاماً على هذا الكتاب، وعنده من كتب القراءات؛ خاصة مخطوطاتها، ما لم تكن عند غيره، ولو رجع إليها لسلم من هذا القصور في البحث!

والتعليق على هذا التعليق سيكون من نقطتين؛ الأولى تخص الدكتور أيمن حفظه الله، والثانية أتبرع بها تعقيباً على تعليق للشيخ فرغلي حفظه الله في هذه المسألة.

أما الأولى الخاصة بالدكتور أيمن، فهي:

الأئمة: المعدّل (ت نحو ٥٠٠هـ)، والجعبري (ت ٧٣٢هـ) وابن الجندي (ت ٧٦٩هـ) كلهم سبقوا ابن الجزري بهذا العدد (١٧) للمخارج، وهذه نصوصهم:

١- الإمام المعدّل رحمه الله:

"اعلم أن لمخارج حروف المعجم سبعة عشر مخرجاً في قول سيبويه وأئمة العربية من أهل البصرة" اهـ (الروضة: ٤٣٩/١ تحقيق الدكتور خالد حسن أبو الجود).

---

[٤٦] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٢٠٨٧٨٢٢٢٤٣٦٥٤

وهذا نص صريح بأن المخارج عنده سبعة عشر.

لكن: قد يقول قائل: إن كلام المعدّل لعل فيه سبق قلم من (ستة عشر) إلى (سبعة عشر) بدليل أنه صرح بأنه مذهب سيبويه، والمعروف عن سيبوه أن المخارج عنده (١٦) لا (١٧)؟

فأقول:

فكّرت في هذا الاحتمال، فتواصلت مع أخي الدكتور خالد أبو الجود حفظه الله، وجزاه عني خير الجزاء، وطلبت منه مراجعة النص على النسخ الخطية كلها، فلعل في العبارة تحريفاً أو سقطاً؛ فأفادني: بأن جميع النسخ الخطية متفقة على ما في المطبوع، وأنه لم يحدث تحريف أو تصحيف أو سقط، وأرسل لي لوحة من إحدى النسخ للتأكيد.

أقول:

كلام المعدّل كلام صحيح في عدد المخارج عنده وأنها (١٧) لكن ربما وقع منه سهو في ذكر سيبويه، والدليل على هذا هو بقية كلامه، حيث قال:

"فللحلق منها ثلاثة مخارج، وللسان أحد عشر مخرجاً، وللشفتين مخرجان، وللخياشيم مخرج واحد" اهـ (نفس المصدر ٣، ١١، ٢، ١= ١٧) والله أعلم.

٢- الإمام الجعبري رحمه الله:

"ومخارج الأصول سبعة عشر، وقال سيبويه وأشياعه ستة عشر، وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر" اهـ

وقال: "والواو والياء المديتان والألف عند الخليل والمحققين من جوّ الفم خلاوؤه، وهو السابع عشر" اهـ (كنز المعاني: ٢٥٧١/٥ و ٢٥٨٣).

٣- الإمام ابن الجندي رحمه الله:

"يحصر المخارج الحلق واللسان والشفة، ويعمها الفم، والمخارج شبعة عشر عند الخليل" اهـ (البستان: ١٤٩/١).

فهذه نصوص هؤلاء الأئمة مسطرة في كتبهم؛ ولا أشك لحظة في عدم وجودها في مكتبة الدكتور أيمن، إلا إذا كان – حفظه الله – اتكل على بعض تلاميذه في تخريج هذا القول وتوثيقه، فتكون العهدة عليه وعليهم!

الثانية: أما الشيخ فرغلي سيد عرباوي:

فقد جاء بعبارة قوية جداً، فيها الجزم بأن هذا القول غير متداول من عصر سيبويه إلى عصر ابن الجزري، فقال حفظه الله:

"من عصر سيبويه الى عصر الحافظ ابن الجزري وجميع الائمة يعتمدون في مصنفاتهم القول بأن مخارج الحروف ستة عشر مخرجاًن ويتداول اليوم في كتب التجويد الحديثة القول بأن مخارج الحروف سبعة عشر، وينسبون هذا القول للخليل، وهو ما لم يصح أو يثبت عن الخليل" (تعليقه على شرح الخاقانية للداني: ٧١١ حاشية ١).

قلت:

انظر أخي الكريم إلى هذا الكلام! ولعل الشيخ فرغلي سها عن كلام الإمام الجعبري في "كنزه" فإنه هو الذي حققه، وجلّ من لا ينسى ولا يسهو.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الجمعة: ١١/١/١٤٤٠

المسألة (١٢):

عزو ابن الجزري لابن الفحام صحيح[٤٧]:

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى:

"وإنما رواه أبو القاسم ابن الفحام عن مدين عن أصحابه....عن أبي عمرو" اهـ (٨٩٣/٢).

قلت: كلام ابن الجزري رحمه الله في إدغام (فلا يحزنك كفره).

علّق الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله:

"طريق مدين بن شعيب الملقب بمردويه موجودة في التجريد لابن الفحام، ولكني لم أجد فيه ما عزاه الجزري له، ومظنته في الصفحات ٥٨٤،٢٢٣،٢١٦،٢١٥، وإنما وجدته في المستنير لابن سوار (٣٣٣/١) حيث قال: "وأظهر (يحزنك كفرك) إلا في رواية مدين، وأبي زيد من طريق الزهري فإنه أدغمه " اهـ بنصه (٨٩٦/٢ حاشية:١).

قلت:

هذه المسألة، وإن كان الدكتور حفظه الله، لم يخطّئ فيها ابن الجزري رحمه الله، إلا أني أحببتُ التعليق عليها لبيان "منهجية" مهمة عند ابن الجزري في تعامله مع كتاب التجريد لابن الفحام، لم ينتبه إليها الدكتور أيمن في مثيلاتها، والدليل على أنه لم ينتبه لهذه المنهجية هي قوله: "لم أجد فيه – التجريد – ما عزاه الجزري له!"

وأقول:

ما عزاه ابن الجزري لابن الفحام موجود في التجريد، لكن يحتاج إلى انتباه شديد، وقبل أن أذكر صحة هذا الكلام أقدم هذه النصيحة لكل من يتعامل مع ابن الجزري في النشر، وهذه النصيحة هي:

ضع أمام عينيك عبارة ابن الجزري في حق كتاب التجريد، وهي:

"وكتابه التجريد من أشكل كتب القراءات حلاً ومعرفة، ولكني أوضحته في كتابي"التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد" ومن وقف عليه أحاط بالكتاب علماً بيّناً " اهـ (غاية النهاية: ترجمة ابن الفحام).

---

[٤٧] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٢٣١٥٨١٨٨٨٧٥٢١

فإمامٌ من كبار أئمة القراءات، وهو ابن الجزري، يقول هذا الكلام عن كتاب من كتب القراءات؛ لَدليلٌ واضح على "صعوبة" منهجية هذا الكتاب؛ مما جعل الإمام يؤلف فيه كتاباً خاصاً، وإني أسأل الله تعالى أن يتحفني في هذه الدنيا بالحصول على كتاب "التقييد" المذكور؛ وإن كنتُ أتوقع أن يكون ابن الجزري قد بثّه أو بعضه في كتابه النشر، والله أعلم.

عود إلى المسألة:

قلت: إن التجريد فيه الذي عزاه ابن الجزري له، خلافاً للدكتور أيمن، الذي لم يجده، والدليل على هذا:

أن الإمام ابن الفحام رحمه الله في كتابه "التجريد" لم يذكر الإدغام لأبي عمرو البصري من روايتَي الدوري والسوسيّ، وهذا موجود في التجريد، وصرّح به ابن الجزري في قوله:

"ومنهم من لم يذكره – الإدغام الكبير – عن السوسيّ ولا الدوريّ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي، وشجاع عن أبي عمرو، كصاحب «التجريد»" اهـ

وقال ابن الفحام، بعد أن ذكر أسانيده للدوري، والسوسي مع تصريحه للسوسي بأنه بالإظهار والهمز، قال:

"فصلٌ :إسناد رواية الإدغام" اهـ (التجريد: ١٠٩)

فذكر رواية أبي حمدون عن اليزيدي، ومدين عن المعدّل عن أبي أيوب عن اليزيدي، وإبراهيم بن محمد وأخيه أحمد، عن اليزيدي"

ثم قال في باب الإدغام، وهو الدليل عند ابن الجزري:

"والكاف تُدغم في مثلها، سواء تحرك ما قبلها أو سكن نحو "نسبحك كثيراً" و "إليك كما" اهـ (التجريد: ١٤٦-١٤٧).

فهذا النص واضح وصريح أن مدين روى الإدغام عن اليزيدي عن أبي عمرو في (لا يحزنك كفره)، فإنه أعطى القاعدة ولم يستثن منها شيئاً، ولو كانت عنده بالإظهار لذكر استثناءها؛ كما فعل شيخه الإمام الفارسي رحمه الله، حيث قال: "الكاف: ويدغمها في مثلها نحو (كذلك كنتم – نسبحك كثيراً) وما أشبه ذلك؛ إلا قوله (فلا يحزنك كفره)" اهـ (الجامع: ١٤٧/١ تحقيق الدكتور خالد أبو الجود).

وكذلك استثناها الإمام المعدّل رحمه الله؛ حيث قال: "ثم الكاف: كان يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن نحو (نسبحك كثيراً -.... إليك كما أوحينا)، وأظهر (فلا يحزنك كفره)" اهـ (الروضة: ٤٣١/١ تحقيق الدكتور خالد أبو

الجود). ونلاحظ المثالين عند ابن الفحام والمعدّل "نسبحك" و "إليك كما".

فاتضح من صنيع ابن الفحام أ " فلا يحزنك كفره" هي بالإدغام قولاً واحداً عن مدين، كما فهم ابن الجزري — وهو فهم صحيح موافق لكل كتب القراءات التي روت طريق مدين عن أبي عمرو. والله أعلم.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الجمعة ١٤٤٠/١/١١

توضيح مهم[٤٨]:

تعليقاً على المسألة رقم (١١) كتب لي أحد المشايخ الكرام على الخاص: "أن السهو لا يعتمد عليه" وأن الإمام المعدّل رحمه الله لا شك أنه سها في قوله: "سبعة عشر وهي مذهب سيبويه".

فأجبت الشيخ الكريم بقولي:
بيّنت في المقال المذكور أن المعدّل رحمه الله لا شك في سهوه في نسبة العدد لسيبويه، لكنه لم يسهُ في العدد نفسه؛ بدليل أنه قال: ٣ و ١١و٢ و١ ، فهذه ألفاظ صريحة صحيحة لمذهبه – المعدل– أن المخارج عنده (١٧) ، وهذا هو مرادي من المقال: أن أثبت وجود أحد قبل ابن الجزري قال إن مخارج الحروف (١٧) مع غض النظر عمن هو شخصه.

[٤٨] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٢٣٤١٦٨٥٥٥١٦٠١

المسألة (١٣):

ابن مجاهد روى عن عصمة الإظهار خلافاً للدكتور أيمن سويد[٤٩]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

" ١- وروى إظهاره – آل لوط – سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد، ورواه عن عصمة ومعاذ عن أبي عمرو" اهـ

" ٢- واختلف المظهرون في مانع إدغامه: فروى ابن مجاهد عن عصمة بن عروة الفقيمي عن أبي عمرو: "لا أدغمها لقلة حروفها" اهـ (٢/٨٩٨).

علّق الدكتور أيمن سويد – حفظه الله – على الفقرة الأولى بقوله:

"هذه العبارة النشرية غير صحيحة؛ فظاهرها أن ابن مجاهد هو الذي روى عن المذكورَين الإظهار في (آل لوط)، وإنما هي معلومة منقولة من جامع البيان (٢/٣٩٥) قال الداني: عن إظهار "آل لوط": "وإنما رواه عن أبي عمرو معاذ بن معاذ العنبري" ثم قال: "وقد روى الإدغام في ذلك منصوصاً عن أبي عمرو عصمة بن عروة الفقيمي" اهـ والله أعلم.

وعلّق على الثانية بقوله:

"لم أجد هذا النقل عن ابن مجاهد في السبعة، ولا في جامع البيان، ولا في كتاب الإدغام الكبير للداني، بل الذي في كتابَي الداني هو الإدغام في هذا الحرف عن عصمة بن عروة الفقيمي منصوصاً كما تقدم في الهامش السابق، وإنما نسب الإظهار فيهما لمعاذ بن معاذ العنبري عن أبي عمرو، لا لليزيدي عنه، والله أعلم" اهـ بنصه (٢/٨٩٨ حاشية ٢ و٣).

قلت:

نرى في هذا التعليق من الدكتور ثلاث نقاط:

١- الجزم بأن هذه العبارة النشرية غير صحيحة.

٢- الجزم بأن كلام ابن الجزري منقول من جامع البيان!

٣- الجزم بأن الإدغام هو لعصمة وليس الإظهار!

---

[٤٩] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٣٥٠٧٨٤٢١٠١٦٥٢

أمّا الجزم الأول:

فكان على الدكتور أن يصيغها هكذا: "ظاهر هذه العبارة النشرية غير صحيح"، ولو فعل لسلم من النقد؛ لأن هذا النقد ليس في تتبع اجتهاداته في فهم كلام ابن الجزري، بل هو في تخطئته لابن الجزري فيما لم يُخطئ فيه.

والعبارة النشرية هذه صحيحة؛ فعصمة روى عن أبي عمرو الإظهار؛ لكنه ليس من طرق الداني كما سيأتي.

أما الجزم الثاني فالجواب عنه:

هذا من إلزامات الدكتور أيمن – حسب رأيه – لابن الجزري؛ التي ابن الجزري منها براء؛ وهي إلزامات لا تلزمه بحال؛ لأنه– الإمام – لم يصرح بالنقل من الداني أصلاً حتى يُلزم بجامع البيان أو غيره، وهذه منهجية عند ابن الجزري، لم أر الدكتور يهتم أبداً، ولو وقف عندها لتغير كثير من آرائه وإلزاماته له التي ذكرها.

فكون ابن الجزري رحمه الله نقل عن عصمة الإظهار خلافاً للداني؛ لا يعني أن مصدره هو الداني، وأنه نقل خطأً، أو حرّف النقل عنه، بل هو دليل على سعة رواية ابن الجزري وكثرة اطلاعه ومروياته فيما لم يبلغه الداني رحمه الله.

فالجزم بأن هذه المسألة هي من جامع البيان للداني لا يقال فيه أكثر من أنه تحكّم ما بعده تحكّم!

أما الجزم الثالث:

فهو قصور في البحث من الدكتور أيمن سويد، وقلة اطّلاع على أمهات كتب القراءات؛ وهي لاشك أنها في مكتبته، ولو رجع إليها لوجد أن لعصمة رواية تختلف عن رواية الداني عنه.

وإليكم هذه الأدلة التي تؤكد أن لعصمة الإظهار:

١- الهذلي رحمه الله:

"واتفقوا إلا أبا الزعراء وعصمة على إدغام (آل لوط)" اهـ (الكامل: ١٥٩/٤ طبعة كرسي القراءات بجامعة طيبة).

٢- ابن الباذش رحمه الله:

"وأما "آل لوط" ففي تعليقي عن أبي حاتم من "كتاب القراءات" عن عصمة بن عروة الفقيمي أن أبا عمرو كان يظهر، ويعتلّ بقلة حروف الكلمة، وبه الأخذ لأبي الزعراء، لأن ابن مجاهد وأصحابه ذهبوا إليه ....وقد ذكر غيري، وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد الحافظ (الداني) عن عصمة فيه الإدغام".. وقد أخبرت بما عندي الآن فيه، وإلى الإدغام ذهب عثمان بن سعيد، وغليه ذهب أبي رضي الله عنه" اهـ (الإقناع: ٢٢٤/١-٢٢٥)

٣- ابن الجندي:

"وقد رواه – الإدغام – عن أبي عمروعصمة بن عروة في رواية" اهـ (شرح الشاطبية: ل١١٦/أ).

والشاهد قوله: "في رواية"، والله أعلم.

فاتضح بهذا أن العبارة النشرية؛ وهي: أنّ عصمة روى الإظهار عن أبي عمرو صحيحة، ولا يقدح فيها كون الداني لم يروها، فقد رواها الهذلي وابن الجزري وغيرهما، مع العلم أن رواية عصمة ليست من طرق ابن الجزري في النشر.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة السبت: ١٢/١/١٤٤٠هـ

[خاطرة][٥٠]

الباطل باطل ولو حسَّنه من في الأرض جميعاً، والحق حقٌ ولو أنكره أهل الأرض جميعاً.

[٥٠] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٤٤٨٢٠٧٥٣٣٧٥٦٢

المسألة (١٤):

الصواب "حشوها" بالحاء المهملة والشين المعجمة كما قال الإمامان ابن الجزري والداني خلافاً للدكتور أيمن سويد[٥١]:

توطئة:

هذه كلمة مهمة في بيان مدى خطورة المنهج الذي اتبعه الدكتور أيمن سويد حفظه الله في تعامله مع "نص ابن الجزري في كتابه النشر"؛ وأعني "تدخلاته في النص" حيث تعامل مع النص ليس كما (كتبه ابن الجزري في جميع النسخ)؛ بل كما (فهمه الدكتور) من المصادر الأخرى.

وحقيقة:

يستطيع أي باحث منصف أن يلحظ هذه المنهجية عند الدكتور في كل تعليقاته التي فيها: "تكملة لازمة" أو "في نسخ النشر الخمسة" أو غيرها، وهي كثيرة جداً جداً.

ولستُ معنياً بتتبعه في كل "تدخلاته" في "نص النشر" إلا الذي وجدتُ بصريح العبارة، أو بفحوى الخطاب أن فيه تخطئة لابن الجزري.

وإني – على العموم – أشبّه هذا الصنيع؛ أعني "التدخل في المتن" المتفق عليه في جميع النسخ الأصلية والفرعية للمخطوط – بمن يقول للمؤلف: كلامك هذا وعباراتك هذه ليست صحيحة فأنا أغيرها عنك في متن كتابك!

بعد هذه التوطئة أعود للمسألة فأقول:

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله:

"أصل هذه الكلمة (اللائي): ..فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها – كما قرأ نافع في غير رواية ورش وابن كثير في رواية قنبل وغيره، ويعقوب- ثم خففت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس" اهـ (٢/٩٠٧-٩٠٨).

---

[٥١] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٥٨٣٥٤٤٨٥٣٥٥٥٨

أقول:

قام الدكتور أيمن حفظه الله، بحذف عبارة مؤلف الكتاب ابن الجزري (حشوها: بالحاء المهملة والشين المعجمة) من المتن، واستبدلها بكلمة (جسوها: بالجيم والسين المهملة) ثم علّق بقوله:

"تصحفت في جميع نسخ النشر الخمس والمطبوع إلى "حشوها" وأصل هذا الكلام للداني في جامع البيان (٣٩٨/٢، ٥٣٠/٢ الطحان) وتصحفت فيه أيضاً، ونحوه في التحديد للداني (ص١١١) ورجّح محققه د. غانم قدوري الحمد: أن صوابها: "وجسوها" بمعنى صلابتها ويبسها، وقد رأيتُ هذا الاستعمال عند مكي بن أبي طالب، قال في كتابه الكشف (٥٤/١): " ...مع جسو الهمزة وجلادتها وبُعد مخرجها" اهـ ويؤيد ما أثبتُه قولُ الداني في الأرجوزة المنبهة في باب: إظهار النون الساكنة ص٢١٨:

وعلّة الهمزة في الإلقاء *** جسوّها والقرب للإخفاء

وقوله أيضاً في باب المد ص٢٣٢:

وذاك في مذاهب القراء ** لشدة الجسوّ والخفاء

ولا يحتمل وزن النظم إلا ما أثبتّه، والله أعلم" اهـ بنصه (حاشية ٤).

قلت والله الموفق:

خلاصة هذا التعليق الطويل هو أن:

١. جميع النسخ الخطية لجامع البيان للداني، وعددها عند الدكتور أيمن (٣ نسخ)، وكذا جميع النسخ الخطية لكتاب النشر لابن الجزري (عددها ٥ نسخ عند الدكتور، وأربعة زائدة عليها عند كاتب هذه الحروف) كلها تصحفت فيها كلمة "حشو" إلى "جسو!!"
٢. اعتمد الدكتور في تدخله واستبداله هذا على كتاب مكي رحمه الله، وبيتين للداني، وتعليق لأستاذنا لدكتور غانم قدوري الحمد حفظه الله.

وأقول:

كل هذا الكلام الطويل؛ لا يلزم ابن الجزري رحمه الله، ولا علاقة له به، بل هو تحريفٌ لكلامه، وبُعدٌ عن فهم مرامه! مع ما فيه من ضَعفِ منهجيةٍ في الترجيح بين النسخ في علم تحقيق المخطوطات، وما فيه أيضاً من اجتهادات خاطئةٍ تدل بنفسها على سقمها، وبيان ذلك:

أولاً:

ألم يكن في اتفاق (٩) نسخ من النشر على هذه العبارة، مع وجودها في الأصل المنقول منه؛ وهو جامع البيان للداني، في كل نسخه الخطية والمطبوعة (٣)؛ مدعاة للتوقف والتأنّي قبل ادّعاء تصحيفها، ومن ثَمّ تغييرها في متن كتاب صاحبها، واستبدالها بكلمة غير مذكورة في أي نسخة من النسخ الخطية لكتاب جامع البيان والنشر، بل هي مذكورة في مصادر أخرى في مسألة ليست هي محلّ النزاع! ولا السياق سياقها، ولا جامع بينهما غير تشابه صورِ حروفهما!؟

وأقول:

إن عبارة النشر صحيحةٌ، سليمةٌ، لا غبار عليها، بل لا يصح غيرها؛ لأن المقصود هو بيان أن هذا التخفيف الذي طرأ على همزة "اللائي"؛ بإبدالها ياءً ساكنة– وهو على غير قياس؛ لأن القياس هو تسهيلها بين بين– ؛ هو بسب شيئين، أشار إليهما الداني وابن الجزري رحمهما الله، وهما:

١. ثقل الهمزة؛ وهذا تؤديه كلمة "جسوها" بالجيم والسين المهملة.
٢. تطرفها؛ وهو الذي عبّرا عنه بقولهما "حشوها: بالحاء المهملة والشين المعجمة، وهو من كلام العرب: حاشية الشيء طرفه، وجانبه."

قال المالقي رحمه الله :

"عزم الحافظ – الداني – في هذا الحرف على منع الإدغام، واعتل بأن أصله (اللائي) بياء بعد الهمزة كما في قراءة الكوفيين، ثم حذفت الياء تخفيفاً، فبقيت الهمزة طرفاً كما في قراءة قالون ثم أسكنت الهمزة وأبدل منها ياء ساكنة على غير قياس." اهـ (الدر النثير: ٢/١٢٢-١٢٣).

فلاحظ عبارة الإمام المالقي رحمه الله، وهو هو في حلّ غوامض كلام الداني رحمه الله؛ حيث قال "بقيت الهمزة طرفاً ثم أسكنت وأبدلت منها ياء."

[ثانيًا] أما تغييرُ الدكتور أيمن سويد حفظه الله، العبارة إلى "جسوها"؛ وإن كان معناها صحيحاً؛ فالاعتراض عليه من:

أولاً: هذا صنيع لا يحق له ولا لغيره من الباحثين؛ عند مذهب أئمة التحقيق المعتبر قولهم، إذ كيف تُغيّر عبارة إمامين كبيرين؛ وهما الداني وابن الجزري، رحمهما الله، وهي عبارة صحيحة سليمة، حتى لو كان وجهها غامضاً أو ضعيفاً؟ فكيف ووجهها سليم واضح بيّن، ومعناها سليم صحيح!!

ثانياً: عبارة الدكتور لا شك في خطئها في هذه المسألة، وبيان ذلك:

١- استدلالُه بتدخله في النص، لم يبنهِ على دليل علميّ؛ كوجوده في إحدى النسخ المنقول عنها النصّ المطابق للمسألة مثلاً.

٢- ترجيحُه لتغيير كلمة المؤلف والداني استند فيه على فهم نصّ عن الإمام مكي رحمه الله، وعلى فهم شيخ من شيوخنا المعاصرين؛ وهو أستاذنا الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، حفظه الله، ومع تقديري واحترامي وتبجيلي له، إلا أني أرى أن الدكتور أيمن حفظه الله استشهد بكلامه في غير محله، فمسألتنا هذه تختلف عن المسائل التي رجّح فيها شيخنا الدكتور غانم قدوري الحمد حفظه الله كلمة (جسو: بالجيم والسين المهملة) على كلمة (حشو: بالحاء المهملة والشين المعجمة كما عند الداني وابن الجزري)، وبيان ذلك:

٣- نص الإمام الداني رحمه الله، الذي علّق عليه شيخنا الدكتور غانم الحمد حفظه الله هو قوله عند الكلام على النون الساكنة والتنوين عند الهمزة، فقال:

"وخفيا عند الغين والخاء؛ لأن ذلك قد يستعمل فيهنّ، كما رواه ورش عن نافع في الهمزة لجسوها" اهـ (التحديد ١٢٠)

علّق أستاذنا الدكتور غانم بقوله:

"في الأصول الخطية (لحسوها) بالحاء المهملة، والمناسب (لجسوها) بالجيم المعجمة، وهي من الفعل: جسا يجسو جسواً وجُسُواً، بمعنى : صلب" اهـ (التحديد:١٢٠ حاشية ١).

ونلاحظ هنا:

١- كلمة "جسو" ليست من كلام الداني، بصريح عبارة أستاذنا؛ بل هي اجتهاد من أستاذنا في قراءة الكلمة، وأنه رأى أن المناسب لها هو "جسو"، يعني أن "جسو" هي اختيار الدكتور غانم حفظه الله، وإني أسأل كل من يعتني بالنشر:

أيكون هذا منهجاً صحيحاً؟ أعني أن نغيّر كلام ابن الجزري، وندخل في متنه كلمة ليست في أصوله، وليست في أصول من سبقه، وإنما هي باجتهاد عالم من المعاصرين؟!

٢- أما النص عند مكي رحمه الله فهو قوله أثناء كلامه في باب "المد وعلله وأصوله" على مد نحو (ماءاً) فقال:

"ولا اختلاف في إشباع المدة الأولى في قوله: ماءاً- جفاءً؛ لأنها حرف مد ولين لازم أصلي، بعده همزة فيبيّن بالمدة، لئلا يخفى مع جسو الهمزة وجلادتها، وبُعد مخرجها" اهـ (الكشف: ١/٥٤).

فهذا الكلام ليس في محل النزاع هنا؛ لأننا لا ننكر " جسو " الهمزة أصلاً، بل ننكر أن يكون هذا الجسو هو المراد هنا في سياق كلام ابن الجزري والداني، والدليل على ذلك:

٣- كلام الإمام مكي في الكشف هو في باب الهمزة المحققة التي هي سبب للمد قبلها، لأننا إذا لم نمد فربما تذهب قوة الهمزة وصلابتها ، وهذا هو مراد كلام مكي، والفرق هو أن ابن الجزري ذكر العلة في إبدال الهمزة – نفسها – ياء؛ومكي ذاكر لعلة المد بسبب قربه من الهمزة؛ فإذا كانت العلة هي صلابة الهمزة عند المد لكان المفروض أن تخفف، فبان أن علة " الجسو" ليست هي المرادة عند ابن الجزري، وقبله الداني، بعد أن ذكراها بمرادف لها وهو " الثقل" والله أعلم.

٢- أما كلام الداني في التحديد؛ مع أنه لم يقل" جسو" إلا أنه يصح أن تكون الكلمة أيضاً " لحشوها" فيكون من النساخ؛ خاصة وأنها متفقة مع نسخ الجامع الخطية، والله أعلم.

وأختم هنا بالقول:

طالعتُ كتب الإمام الداني – النثرية – في أبواب الهمز بكل أنواعه في القراءات؛ فلا أتذكر أني وجدتُه استخدم مصطلح "الجسو: بالجيم والسين المهملة ولا مرة واحدة"، على كثرة ما استخدم كلمة "الثقل" في التعبير عن ذلك.

ولهذا أرى – إلى الآن– أن مصطلح "الجسو" هو من مفردات الإمام مكي رحمه الله.

وإذا صح هذا التعليل مني؛ فيكون دليلاً آخر على خطأ تصرف الدكتور أيمن في تغييره عبارة الداني وابن الجزري، وإلزامهما بعبارة ليست أصلاً مما يستخدمونه، والله أعلم.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الإثنين:١٤/١/١٤٤٠

رؤيا نشرية[٥٢]:

رأيت في المنام صباح اليوم الأحد شهر الله المحرم سنة ١٤٤٠ من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم:
أن شيخاً مصرياً كبيراً في السن (في المنام أعرفه لكن لما استيقظت عرفتُ أنه ليس من المشايخ الذين أعرفهم) جاء إلى المدينة المنورة فذهبت إليه في الفندق أسلم عليه وأزوره.
وفعلاً دخلت معه الغرفة ووجدت معه بعض تلاميذه (٢-٣) وتكلمنا في بعض مسايل القراءات، لم أضبط منها إلا أنه جاء على ذكر سند في النشر وقال هذا الشيخ:
هذا الطريق من قراءة فلان من كتاب الروضة للمالكي ويروح ويعدي على الكامل للهذلي.
فقلت له:
يمولانا ذكرتموني بحاجة بعض الطلاب ما ينتبه لها وهي: انهم لما يشوفوا واحد يقرأ من طريق كتاب وسنده يمر على الكامل الطلاب يعتبرون هذا طريق للكامل ، وهذا غير صحيح ، لأن أول السند بيخالف سند ابن الجزري لكتاب الكامل.
فما كان من الشيخ إلا أن ابتسم ابتسامة تشرح القلب.
فاستيقظت وقلت:
جعلها الله رؤيا خير يااارب.

قرار خاص[٥٣]:

تأسياً بالأئمة والعلماء كابن حجر والسيوطي وغيرهما رحمهم الله أقول:
لا أسمح لأحدٍ من تلاميذ الدكتور أيمن سويد حفظه الله ، وخاصة منهم الذين هاجموني وراسلوني، أن يستفيد مما أكتبه أو أنقله إلا وأن يذكر أنه استفاد مني ومن منقولاتي ومقالاتي، فإني آتي بمعلومات والله لن يجدها في كتب شيخهم، بل ولا غيره ، ولا أدعي الغيب إن قلت إن كثيراً من أهل النشر لم يطلع عليها قَبْلُ.
أما غير تلاميذ الدكتور حفظه الله فهم في حلٍ من هذا ، والعهدة على أمانتهم العلمية.

---

[٥٢] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٦٠٠٠١٠١٨٥٢٤٢٦

[٥٣] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٦٤٠٦٨٩٨٤٧٨٤١٣

ورحم الله الإمام القرطبي عندما نقل عن بعض العلماء:
"من بركة العلم العزو لصاحبه" والله الموفق.

إلحاقاً للقرار الخاص السابق[٥٤]:

تواصل معي عن طريق الواتس شيخان كريمان، عرضا عليّ اقتراحاً أو استنتاجاً من باب خوفهما على العبد الضعيف أن يُفهم طلبه من تلاميذ الدكتور أيمن سويد حفظه الله، أن يوثقوا ما يأخذوه من هذه الصفحة أو من صفحتي في تويتر، بالتوثيق العلمي المتعارف عليه عند العلماء وجميع الباحثين، وذلك بذكر اسم الذي أفادهم بالمعلومة، وهذا حقٌّ متعارف عليه من مئات السنين.
وكان خوفهم أن يُفهم طلبي هذا على أنه من باب "الكبر" و "التكبر" والاهتمام ب "حظ النفس" ..الخ
فقلت لهما: الجواب سيكون في مقال ستقرؤونه على الصفحة إن شاء الله.

وأقول جواباً للشيخين الكريمين أو غيرهما ممن سيسيئ الظن بالعبد الضعيف:

١. معاذ الله أن أتصف بهذا الوصف، بل بهذه المعصية الكبيرة، أجارني الله وأهل القرآن منها.
٢. الذي طلبته هو حقّ علميّ، بل هو الأصل عند العلماء، الذين تكثر نصوصهم في هذا الباب، لكنّي هنا سأذكر لهم نصاً هو عن الدكتور أيمن حفظه الله؛ سمعته منه مراراً وتكراراً، وهو قوله:
"**العلم مشاع، والصياغة ملك**".
وهذا الذي نقلته وجئت به هنا، والله العظيم ليس من كيسي، وإنما هو علمٌ مبثوث في الكتب التي لم يطلع عليه كثير من الطلبة، فبعضها نقلته حرفياً وبالنص، وأشرتُ إلى ذلك، وبعضه نقلته بصياغتي ولم أزد على معانيهم شيئاً.
٣. وإني أقول لهؤلاء التلاميذ:
اعلموا أن نظرتي لتلاميذ الدكتور أيمن وغيره من الشيوخ منقسمة قسمين:
القسم الأول: تلاميذ اتضح لي بما لا يدع مجالاً للشك ولا لسوء الظن؛ أنهم لم يشموا رائحة "الإخلاص" في طلب العلم؛ بل إخلاصهم هو لعاطفتهم في حبهم للشيخ – أيّ شيخ– وكأنه عِرض من أعراضهم، من ناقشه أو خطّأه، أو اعترض عليه، فكأنه جاء بمحرم وطعنٍ في الدين والعرض والمروءة.

---

[٥٤] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٦٨٢٢٧٥٥١٠٣٤٩٤

فقلوب هذا الصنف من الإنصاف خاوية، وحبهم للعلم قول بألسنتهم، فالعلم ما قال شيخهم، والتحقيق ما كتبه شيخهم، وأذكر ثلاثة أنواع حصلت من هذا الصنف:

١. حظر العبد الضعيف من صفحته.
٢. الطلب من العبد الضعيف أن ينهي علاقته معه.
٣. أن يتوقف عن نقد الدكتور؛ لأن نقده أمام الناس يسيئ للقرآن وأهله! فأين هؤلاء من نقد الدكتور نفسه لكبار العلماء، الذي لا يساوي كاتب هذه الحروف قيد أنملة من فضلهم وعلمهم؟ وهذا يكفي وإلا فالقول في هذه النقطة كثيير للأسف.

فلمثل هؤلاء قلت:

لا أسمح لهم الاستفادة مما يقال هنا من جواهر العلم المنقول عن أهل التحقيق، والمصان بحول الله وقوته من شائبة الرياء والسمعة، والمراد به وجه الله وابتغاء مرضاته قبل كل شيء وأثناءه وبعده.

وقبل أن أذكر القسم الثاني أقول لتلاميذ الدكتور هؤلاء:

الدكتور أيمن هو نفسه من طلب من العبد الضعيف أن يكتب مقالاً، عن "طبعات كتاب جامع البيان للداني" وفعلاً كتبته، ونشر في العد الأول من مجلة كانت عندهم تسمى"الهدى" إن لم تخني الذاكرة. فشيخكم لا يعترض على نقد الكتب ، فلماذا صدوركم موحشة من نقد كتبه؟!

أما القسم الثاني : فهمو همو[٥٥]؛ أولئك الذين عرفت عنهم الإنصاف، الذين لم تأخذهم في الله لومة لائم؛ ولم يجاملوني فيما أخطأتُ فيه، بل قوّموني وانتقدوني، وبعضهم أعرفه، وبعضهم لا أعرفه، لكني عرفت أصالة معدنه في نصحه لي سراً وعلانية، وفي تقويمه لما أكتب: فلهؤلاء أرفع راية التقدير والثناء، داعياً الله تعالى أن يرزقني وإياهم أجر المخلصين، وأن يفتح علي وعليهم فتوح العارفين.

وختاماً:

الدكتور أيمن سويد حفظه الله، ونفع بعلمه الأمة؛ لا علاقة له بما قلته أو سأقوله عن بعض "تلاميذه" فنقدي له هو على "كتابه" فهذا هو الذي بيني وبينه.

وأما تلاميذه فنقدي لهم هو على "سلوكهم المشين" الذي يجب أن يترافع عنه أهل العلم،فلن يمنعني نوح ناحٍ ولا

[٥٥] هكذا كتبه الدكتور السالم، لعله يقصد: (فهم هم)

تشويش مشوش عن الدفاع عن ابن الجزري رحمه الله ونفعنا بعلومه.
وقديماً العرب قالت: "لو تُرك القطا لنام".
والله الموفق.

من فوائد أخي الدكتور محمد آيت عمران حفظه الله[٥٦]:

من مناهج البحث الدقيقة عند علمائنا رحمهم الله:
قال محمد بن الحسن اللقاني (ت ٩٥٨هـ) في شرح خطبة مختصر خليل:
"والمرتضى عندهم في إصلاح ما يقف عليه الناظر في كلام غيره: التنبيه على ذلك بالكتابة في حاشية الكتاب أو غيرها، لا المحو والإثبات من الأصل؛ إذ لعل الصواب ما في الأصل، والتخطئة خطأ."
(شرح الناصر اللقاني على مقدمة مختصر الشيخ خليل ص ٥٨)

في هذه الساعة المباركة من يوم الجمعة أقول[٥٧]:

اللهم احفظ فكري من أن يفكر في غير مَرْضاتِك، واحفظ لساني من الخوض في أعراض المسلمين جميعهم واحفظ قلمي من الكتابة في غير خدمة كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم، وتقبل مني كل قول وعمل صالحَين.

---

[٥٦] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨١٨٩٩٨٢١١٥٥٢٦١٥

[٥٧] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٢١٢٤٧٠٣٧٩٩٤٣٩٩

المسألة (١٥):

ابن الجزري يقول:"اختلفوا في ..." والدكتور أيمن سويد يقول: "الحقيقة أن القراء لم يختلفوا"[٥٨]:

قال ابن الجزري رحمه الله :

"واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء: فاستثناها أيضاً غير واحد كأبي طاهر ابن سوار في المستنير، وأبي العز القلانسي في الكفاية، وابن الفحام وغيرهم؛ لأن مخرجها من مخرج الميم والباء فلا فرق" اهـ

علّق الدكتور أيمن حفظه الله بقوله:

"الحقيقة أن القراء لم يختلفوا في هذا، وكلُّ ما في الأمر أن بعضهم نصّ عليه، وبعضهم سكت عنه، وتعذُّرُ الإشارة عند إدغام الفاء في الفاء كتعذر الإشارة عند إدغام الميم في الميم، نُصّ عليه أم لم يُنص، وذلك لتعلق كل منهما على بالشفة السفلى، والله أعلم" اهـ (بنصه: ٢/٩٥١ حاشية ٢).

قلت: نلاحظ ما يلي:

١- ابن الجزري قال: "واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء" اهـ ، وكلامه معطوف على الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو.

٢- والدكتور حفظه الله قال: "الحقيقة أن القراء لم يختلفوا في هذا" اهـ ، وظاهر عبارته "القراء" يدخل فيه الآخذون عن أبي عمرو بالإشارة وغيرهم؛ لكن الذي يظهر لي – والله أعلم – أنه يقصد ما يقصده ابن الجزري بهم.

٣- الإمام ابن الجزري رحمه الله، يتكلم عن "استثناء – الإشارة – في إدغام الفاء في الفاء"، بينما الدكتور يعلّق بنفي اختلاف القراء في (هذا)!

وقبل أن أبدأ التعليق، يُستحسن نقل كلام ابن الجزري من أوله؛ حتى نفهم السياق، قال رحمه الله:

"ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء، وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم.... واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء: فاستثناها أيضاً غير واحد كأبي طاهر....." اهـ (٢/٩٥٠).

---

[٥٨] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٢١٦٣٥٠٠٧٩٥٥٦٠٢

فكلام ابن الجزري واضح في أنه يخص الذين قالوا بالإشارة في الإدغام الكبير لأبي عمرو أنهم استثنوا الباء والميم عند بعضهما أو عند مثليهما بإجماع، بينما اختلفوا في الفاء: هل يُستثنى فلا إشارة فيه، أم لا يُستثنى فتبقى الإشارة فيه؟ هذا هو الذي فهمته من كلام ابن الجزري، حسب ما تدل عليه عبارته منطوقاً ومفهوماً، والله أعلم.

أما تعليق الدكتور أيمن سويد حفظه الله:

فالحقيقة هي أني حاولتُ أن أفهم مراد الدكتور في عبارته: "لم يختلفوا في هذا" على أي شيء يعود اسم الإشارة (هذا)!؟

وبعد لأي، لم أستطع إلا فهم أنه يعود على أحد الاحتمالين التاليين:

الأول: أنّ القراء لم يختلفوا في (الإشارة) عند إدغام الفاء في الفاء! وكل ما في الأمر أن بعضهم نصّ عليه (أي الإشارة)، وبعضهم سكت عنه!

الثاني: القراء لم يختلفوا في (استثناء) الإشارة عند إدغام الفاء في الفاء! وكل ما في الأمر أن بعضهم نصّ عليه (الاستثناء)، وبعضهم سكت عنه!

فإن كان مراد الدكتور هو الأمر الأول، وأظنه ليس كذلك، فابن الجزري لم يذكر أن (القراء) اختلفوا في (الإشارة) عند إدغام الفاء في الفاء؛ بل هو اختلاف بعض الآخذين في استثناء الإشارة أو عدم استثنائها.

وإن كان مراده الثاني، وهو الذي يترجح عندي – والله أعلم – فالتعليق على كلام ابن الجزري بمثل هذا الكلام لا يصح عند من يراعي دلائل الألفاظ:

ابن الجزري يقول: "اختلفوا في استثناء الفاء في الفاء"، فالخلاف هو في الاستثناء، لا غيره، وهذا معناه: أن منهم من استثناه، ومنهم من لم يستثنه.

ونتيجة الكلام عند ابن الجزري كما ذكرتُ سابقاً: إثباتُ الاستثناء مفهومُه عدمُ الإشارة، وعدمُه مفهومُه إثباتُها .

وعلى مفهوم كلام الدكتور أيمن حفظه الله يكون إثباتُ الاستثناء وعدمُه هو عدمُ الإشارة في الفاء، وهذا ما صرّح به الدكتور نفسه في عبارته " :وتعذُّرُ الإشارة عند إدغام الفاء في الفاء كتعذّر الإشارة عند إدغام الميم في الميم، نُصّ عليه أم لم يُنص" اهـ

وهذه مكابرة في البحث، ومصادرة لفهم العلماء؛ إذ كيف يكون تعذر الإشارة في الفاء، وهي فيها الخلاف، كتعذر الإشارة في الميم، وهي بالإجماعهم المنصوص عليهم عند ابن الجزري لا إشارة فيها؟!

كيف يُجعل استثناؤهم وعدمُ استثنائهم شيئاً واحداً؟!

بل في أي لغة من لغات العالم ؛ العربية وغيرها، التي تجعل النص على الشيء كعدم النص عليه؟!
بل إذا كان النص عليه وعدم النص عليه سواء؛ فلماذا استثناه العلماء؟
ولكن ربما يكون السب في فهم كلام ابن الجزري رحمه الله، هو أن الدكتور يقرر ما يراه، ثم يحاول ليّ نص ابن الجزري على هذا التقرير؛ وإلا فالتصريح بخطئه، أو التصريح بعدم حقيقة كلامه في المسألة، كما في مسألتنا هذه، وعبارات الدكتور الصريحة في ذلك.

ومع هذا فأقول:
إن قول ابن الجزري رحمه الله: "واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء": قول حقٌّ وصحيح؛ إذ هناك من العلماء الذين صرّحوا بعدم الإشارة عند الباء والميم عند مثليهما وعند بعضهما، لم يذكروا الفاء في الفاء؛ فأخرجوه من حكم عدم الإشارة، وهذا مدلولُه إثباتُ الإشارة فيه، كغيره من المتماثلين فجعلوه مخالفاً للباء والميم في عدم الإشارة، ومن هؤلاء:

١- الإمام الخزاعي رحمه الله، قال: "ويشم المدغم ...إلا الميم عند أختها والباء، والباءُ عند أختها والميم" اهـ (المنتهى: ٤٤٨/١) ويلاحظ أنه لم يذكر الفاء في الفاء، وهذا معناه أنه لم يستثنِ الفاء في الفاء، ومعناه أن مذهبه بالإشارة فيه.

٢- أبو معشر الطبري رحمه الله، قال : " فصل : ... وابن جرير عن السوسي لا يشيران إلى إعراب المدغم في الأحوال الثلاث من الإعراب، العباس والدوري لشجاع يشيران إلى إعراب المدغم في حال الرفع والخفض فقط، الباقون من أصحاب الإدغام أشاروا في المرفوع والمخفوض، ولا يشيرون في موضع النصب، إلا الباء في الميم عند الميم، والميم عند الباء والباء عند الميم، فإنهم يشيرون في هذه الأربعة الأحرف في كل حال من الإعراب" اهـ (سوق العروس: ل١١٦/ب)، ويلاحظ عبارته "هذه الأربعة الأحرف" فهي مخرجة لحرف الفاء بلا شك.

٣- سبط الخياط، رحمه الله، قال:

١. قال رحمه الله: "ويشم المدغم إعرابه من الضم ..إلا الميم والباء عند الميم " اهـ (المبهج: ١٨٩/١) ولم يذكر الفاء مع الباء والميم؛ فدل ذلك على أنها فيها ترك الإشمام، وهو ما وضّحه في كتابه الآخر، وهذا نص كلامه:

٢. "واتفق أصحاب الإدغام وناقلوه من المحققين فيه على ترك الروم في حروف الشفة حين إدغامها في أمثالها ومقارباتها إذا كنّ مرفوعات أو مجرورات، وهي: الباء والميم والفاء" اهـ (كتاب الاختيار: ٢٠١/١).

قلت:

إلى هنا وكلام السبط هو في استثناء الفاء من الإشارة، أي أنه لا إشارة في الفاء عند الفاء؛ لكن بقية كلامه فيه التصريح بالقول الآخر الذي نفاه الدكتور أيمن سويد حفظه الله، وهو القول بالإشارة في الفاء عند الفاء، بل فيه الإشارة حتى عند الباء والميم ، قال رحمه الله تتمة لكلامه السابق:

"ومنهم من رام فيها أيضاً وجعل الباب واحداً" اهـ

قلت ملخصاً للمسألة:

١- بان بهذه النصوص أن الآخذين بالإشارة الذين أجمعوا على استثناء الباء والميم، قد اختلفوا في استثناء الفاء؛ فمنهم من استثناها، ومنهم من لم يستثنها، وأن النص على استثنائها ليس كما يقول الدكتور إنه كعدم النص عليه في جعل الفاء مثل الباء والميم في تعذر الاشارة.

٢- ابن الجزري رحمه الله، يثبت الخلاف في الاستثناء،وفائدة كلامه حسب قواعد اللغة العربية ونصوص علماء القراءات هو إثبات الإشارة وعدمها عند الفاء في الفاء.

٣- الدكتور أيمن سويد حفظه الله ينفي الاختلاف؛ وفائدة الكلام عنده هو نفي القول بالإشارة عند الفاء في الفاء، وكلامه مخالف لقواعد اللغة العربية ، ونصوص علماء القراءات.

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة السبت:١٩/١/١٤٤٠

كلمة جميلة جداً[٥٩]

سمعتها الآن من محاضرة للدكتور أحمد معبد، في أثناء نصيحته للاعتناء ببعض كتب الجرح والتعديل وجوابه لسؤال افتراضي لمن يقول أحب الحديث لكن معنديش وقت لقراءة الكتب الكبيرة، قال:

"ياعمي المحبة من غير قاعدة علمية تضر. "

[٥٩] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٢٢٢٦٦٨٤٧٨٩٢٤١٨

وأقول:

التسليم المطلق للشيوخ في آرائهم واجتهاداتهم خاصة بعد بيان خطئهم معصية وخيانة لله ورسوله وللعلم وطلابه.

المسألة (١٦):

ابن الجزري بريء من تهمة اللبْس[٦٠]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

"واختلف عنه – الأصبهاني – في "تأذن" في إبراهيم ...واختلف عن أبي العز في الكفاية: ففي بعض النسخ عنه التحقيق، وفي بعضها التسهيل" اهـ (١٢٥٥/٢).

قلت:

ابن الجزري يتكلم على تسهيل كلمة "تأذن" للأصبهاني عن ورش.

علّق الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله:

"أقول: رجعت إلى أربع نسخ خطية من الكفاية الكبرى فوجدت أن عبارتها واحدة في النص على تسهيل موضع الأعراف لا غير، ولعل اللّبس جاء لشيخنا الجزري رحمه الله من قول أبي العز بعد ذلك بيسير: "وافقهم الحنبلي عن أبي جعفر في (تأذن) في الأعراف وإبراهيم" اهـ فوقعت عينه على مذهب الأصبهاني في نسخة، وعلى مذهب الحنبلي في أخرى، والله أعلم". اهـ بنصه (١٢٥٥/٢ حاشية١).

قلت:

انظروا إلى هذا الاتهام المتكرر للإمام ابن الجزري بأنه "لُبّس" عليه، وهذه ليست المرة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة!!

ثم انظروا إلى هذا التعليل!! فما علاقة الحنبلي عن أبي جعفر بالأصبهاني!! حتى يقع ابن الجزري في اللبس، من الأصبهاني إلى الحنبلي؟ حقيقة لم أفهم مراد الدكتور بهذا التعليل:

فهل الدكتور يريد أن يقول لنا: إن ابن الجزري رحمه الله وقف على نسخة فيها التسهيل للأصبهاني، وفي نسخة أخرى وقعت عينه على التحقيق للحنبلي عن أبي جعفر، ثم بمجموع النسختين حكم باختلاف مذهب أبي العز في الكفاية الكبرى؟

أنا لم أفهم من كلام الدكتور غير هذا، وأعتذر إليه وإلى القراء الكرام إن كان فهمي هذا غير صواب، فسبحان الله موزّع الأرزاق والأفهام.

---

[٦٠] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٢٣٩٠٠٣٩١٠٦٢٣٩٧

وبغض النظر عن مراد الدكتور من كلامه الذي لم أفهمه؛ فإني فهمتُ اتهامه ابنَ الجزري بأنه "لُبّس" عليه، وهو الموضوع الأساس في الرد عليه، أقول:

ابن الجزري رحمه الله لم يلبّس عليه، ولم ينقل عن أبي العز ما لم يقله، وبيان ذلك:

الدكتور أيمن سويد حفظه الله، ذكر أنه رجع إلى أربع نسخ من الكفاية الكبرى، وكان قد ذكر في (٣١٩/١ حاشية ١) أنه رجع إلى (٥) خمس نسخ خطية منه، وقال: إنها نفس النسخ التي حُقِق عليها الكتاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤١٤هـ!

ولما كنتُ لا أملك أي نسخة خطية من كتاب "الكفاية الكبرى" رجعتُ إلى نسخة الرسالة، وهي رسالة ماجستير فاتضح لي التالي:

١- الدكتور عنده (٥) نسخ خطية، لكنه هنا رجع إلى (٤) منها!! فكان من الأمانة العلمية والمنهجية أن لا يتهم ابن الجزري بهذا القادح وهو "اللبس طالما أن هناك نسخة أخرى من الكفاية الكبرى لم يرجع إليها مع أنها عنده؛ فلو رجع إليها فلربما وجد فيها ما ذكره ابن الجزري رحمه الله؛ خاصة وأن ابن الجزري يقول: "في بعض النسخ التحقيقُ، وفي بعضها التسهيلُ" اهـ وهذا لا يقوله عالم إلا وقد اطلع على النسختين المختلفتين، فالإسراع إلى اتهامه؛ هو قصور في البحث، أو عدم فهم للأسس العلمية في التحقيق، وهذا أرفع الدكتور عنه.

٢- جاء في الكفاية الكبرى (وهو نصّ نقله الدكتور أيمن نفسه:

"إلا أن النهرواني عنه – عن ورش – (حقق)....وافقهم الحنبلي عن أبي جعفر في (تأذن) في الأعراف وإبراهيم) اهـ

قلت:

هذا النص مهم جداً، وقد أغفل الدكتور أيمن سويد حفظه الله، التعليق عليه، وتأتي أهميته في كلمة (حقق):

فقد ذكر محقق الكفاية أنها في نسختين من الكفاية (خفف) من التخفيف بالفاء، وفي بقية النسخ (حقق) من التحقيق، بالقاف، ولو قرأنا النص على هاتين النسختين سيكون كالتالي:

في نسخة (ح) و (ف)؛ وكلتاهما عند الدكتور أيمن سويد:

"إلا أن النهرواني خفف (سهّل) اطمأن ...ووافقه الحنبلي عن أبي جعفر في تأذن في الأعراف وإبراهيم" ويكون على رواية هاتين النسختين التسهيل في موضع إبراهيم.

ولعل هذا النص يؤيد أن إحدى هاتين النسختين هي التي وقعت لابن الجزري، وبدليل آخر سيأتي في مسألة قادمة

إن شاء الله.

ولو قرأناه حسب النسخ الأخرى سيكون النص كالتالي:
"إلا أن النهرواني عن ورش (حقق) اطمأن.... وافقهم الحنبلي في تأذن في الأعراف وإبراهيم" اهـ فينتج أن موضع إبراهيم فيه التحقيق.
وبناء عليه يكون:
"مجموع نسخ الكفاية الكبرى (٥) ذكرت في موضع إبراهيم "التحقيق" و "التسهيل" كما قال ابن الجزري.
ولو أن الدكتور أيمن سويد انتبه للاختلاف الواقع بين نسخ الكفاية الكبرى، وهي عنده بلا شك، لربما نزّه قلمه من اتهام ابن الجزري؛ بأنه لُبّس عليه، ولما احتاج إلى الاعتذار عنه بهذا الاعتذار الذي أنزّه قلمي عن وصفه.

والله من وراء القصد
السالم الجكني
المدينة المنورة
ليلة الاثنين: ٢١/١/١٤٤٠هـ

إخبار[٦١]:

بحول الله تعالى سأتوقف لمدة قرابة أسبوعين عن مواصلة الكتابة في الدفاع عن ابن الجزري في تخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله له ، وذلك بسبب الاشتراك "مدرباً" في الدورة التدريبية على مهارات التحكيم "على هامش مسابقة الملك عبدالعزيز الدولية لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره"، فإلى ذلك أشير الانتباه لمن يتابع هذه المقالات، مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والسداد.

إعلان[٦٢]:

بإذن الله تعالى سنواصل كتابة الردود على تعليقات الدكتور أيمن سويد حفظه الله في تخطئته لابن الجزري، من يوم الجمعة إن شاء الله تعالى.

---

[٦١] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٢٣٩٤٢٠٥١٠٥٨٢٣١

[٦٢] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٣٦١٢٧٧١٩٨٣٩٦٦٤

المسألة (١٧):

الكلام فيه نظر؛ كما قال ابن الجزري؛ وليس "سليماً" كما قال الدكتور أيمن سويد[٦٣]:

قال ابن الجزري رحمه الله :

"وشذّ بعضهم فأجاز الرَّوم بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، ولم يفرّق بين المفتوح وغيره، حكاه الحافظ أبو عمرو في جامعه ولم يذكر أنه قرأ به على أحد، وأبو الحسن طاهر ابن غلبون في تذكرته ولم يرضه. وحُكِي نصاً لحمزة، وفيه نظر، والله أعلم." اهـ (بنصه:٢/١٤٥٤).

علّق عليه الدكتور أيمن سويد حفظه الله بقوله:

"الظاهر من هذه العبارة أن الجزري يريد أن يقول: إن الوقف بالتسهيل مع الروم في الحركات الثلاث قد حُكِي منصوصاً عن حمزة، وفيه نظر."اهـ (بنصه)

قلت:

هذا الظاهر عند الدكتور ليس هو مراد ابن الجزري رحمه الله، وسيأتي آخر المقال بيان مراد ابن الجزري رحمه الله من قوله "وفيه نظر."

ثم تابع الدكتور أيمن تعليقه قائلاً:

"وأظنه أخذ ذلك مما جاء في جامع البيان (٢/٥٨٧ طحان) من قول الداني: "وقد أخذ كثيرٌ من أهل الأداء في هذا الفصل كله بجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، ومكّنوا الألف قبلها زيادة؛ لكون التخفيف عارضاً، وبذلك قرأت في المكسورة والمضمومة دون المفتوحة على أبي الفتح عن قراءته. وكذلك روى ذلك خلف وغيره عن سليم عن حمزة منصوصاً" اهـ

أقول – والكلام للدكتور أيمن – : "بتأمل كلام الداني نلاحظ أن العبارة الأخيرة جاءت بعد حكايته لقراءته على أبي الفتح وأنها كانت "دون المفتوحة ثم قال الداني: "وكذلك روى ذلك خلف وغيره عن سليم عن حمزة منصوصاً" فهذا الذي جاء به النص عن حمزة، وليس أوّل الكلام الذي فيه: "فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف" وعليه فالكلام سليمٌ

---

[٦٣] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٣٨٦١٦٧٦٢٩٢٤٠٩٣

وليس موضع نظر" اهـ (بنصه من الحاشية ٤).

قلت:

هذا التعليق الطويل؛ مرّ مثله في بعض التعليقات السابقة، التي لا تلزم ابن الجزري رحمه الله، لا من قريب ولا من بعيد، وهنا أمور ينبغي الانتباه إليها:

١- الدكتور حفظه الله بناه – التعليق – على "الظنّ" ؛ وذلك قوله: "وأظنه أخذ ذلك مما جاء في جامع البيان"!! فكيف يُردّ على ابن الجزري بالظن؟ فكان على الدكتور إذا لم يكن متأكداً أن كلام ابن الجزري مأخوذٌ من الداني؛ أن لا يعلق عليه بالظنّ، وإن علّق به فكان غير لازم أن يعطي النتيجة بالجزم، وذلك قوله: "وعليه فالكلام سليمٌ وليس موضع نظر" اهـ ! فهذا الصنيع لا يُعرف؛ إذ كيف تُبنى القضية على الظنّ، ثم تكون النتيجة يقينية!؟

٢- ابن الجزري رحمه الله، لم يأخذ عبارته: "وحُكِي نصاً لحمزة" من الداني رحمه الله، كما لُبِّس على الدكتور أيمن حفظه الله، فابن الجزري أخذ هذا الوجه وهو "الروم بالتسهيل في المفتوح"، من النص المذكور، لكن القول بأنه "حكي نصاً لحمزة" أخذه من غير الداني ، وبيان ذلك:

١. كلام ابن الجزري رحمه الله هو على الرّوم بالتسهيل في المفتوح؛ فهذا هو الذي قال فيه: "حكاه الحافظ أبو عمرو في جامعه ، ولم يذكر أنه قرأ به على أحد" اهـ وهو نص عبارة الداني: "وقد أخذ كثيرٌ من أهل الأداء في هذا الفصل كله بجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف..." اهـ فهذا الوجه لم يبين الداني أنه قرأ به على أحد، وهنا تنتهي حكاية الداني للروم مع التسهيل في المفتوح.

٢. وأما قوله: "حكي نصاً عن حمزة" فهي مأخوذة – والعلم عند الله – من غير الداني، ويترجح عندي أنها من الإمام أبي الحسن ابن غلبون رحمه الله، شيخ الداني، بل يظهر لي – والله أعلم- أن عبارة الداني: "وقد أخذ كثيرٌ من أهل الأداء في هذا الفصل كله بجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف ...الخ" أخذها الداني نفسُه من شيخه ابن غلبون، حيث قال- ابن غلبون-: "ذهب قوم من القراء إلى أنهم يجعلون هذه الهمزة في حال الوقف بين بين، لهشام وحمزة، فيجعلونها بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة....الخ اهـ (التذكرة: ١/١٦١).

فواضح هنا وظاهر صريح عبارة ابن غلبون الابن بحكاية التسهيل في المفتوح لحمزة، مما يؤكد أن عبارة ابن الجزري هي منه وليست من الداني، خاصة وأنها جاءت تالية للعزو عن ابن غلبون رحمه الله.

وقد تكون أيضاً مأخوذة من الإمام الجعبري رحمه الله؛ لتشابه العبارات بينهما، قال رحمه الله:

"الثالث: الروم في الأحوال الثلاث، وهو معنى قوله: "وألحق مفتوحاً" بالمضموم والمكسور، نصّ عليه سليم عن حمزة، وحكاه أبو الحسن ابن غلبون" اهـ (كنز المعاني: ٢/٧١٥).

وقال أبو شامة رحمه الله، عند قول الشاطبي رحمه الله:

وما قبله التحريك أو ألف محرّكاً *** طرفاً فالبعض بالروم سهّلا

المذكور في هذا البيت هو ما امتنع رومه وإشمامه لأجل البدل، على ما تقدم، حكي فيه وجه آخر عن حمزة أنه كان يجعل الهمز في ذلك بين بين؛ كأنه لما كان البدل يفضي على تعطيل جريان الرّوم المختار لجميع القراء، لم يبدل، وخفف الهمز بالتسهيل، كما لو كان الهمز متوسطاً، إلا أن الوقف لا يكون على متحرك، بل على ساكن أو مروم؛ فالوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل، والوقف بالروم يتأتى بالتسهيل معه بلفظ بين بين، فنزّل النطق ببعض الحركة، وهو الروم، منزلة النطق بجميعها، وكل ذلك حركة الهمزة فسهلها بين بين، فهذا معنى قوله:" بالروم سهلا" أي في حال الروم.

ثم قال بعد لام طويل:

"فحاصل ما في البيت ...لحمزة وجهان:

أحدها: أن يقف بالسكون، فيلزم إبدال الهمز حرف مد، فلا روم إذاً ولا إشمام.

الثاني:أن يروم حركة الهمزة ويجعلها بين بين، ثم إذا قلنا بهذا الوجه فهل يجري في المفتوح جريانه في المضموم والمكسور، أو لا يجري فيه، إذ لا روم فيه عند القراء: فيه اختلاف ..الخ" اهـ (إبراز المعاني:١٨٠)

وقال ابن القاصح رحمه الله عند بيت الشاطبية، (وأصل كلامه من الفاسي رحمه الله):

"ومن لم يرم واعتد محضاً سكونه *** وألحَقَ مفتوحاً فقد شذّ موغلا

....وذكر هنا وجهاً آخر، وهو الرَّوم، وهو ما روي سليم عن حمزة أنه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين؛ أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتّى ذلك إلا مع روم الحركة؛ لأن الحركة الكاملة لا يوقف عليها، ولأن الهمزة الساكنة لا يتأتى تسهيلها بين بين"

قال: ثم لأهل الأداء فيما روي من هذا الوجه ثلاثة مذاهب:

١- منهم من ردّه ولم يعمل به؛ واعتل بأن الهمزة إذا سهلت بين بين قربت من الساكن، وإذا قربت من الساكن كان حكمها حكم الساكن فلا يدخلها الروم كما لا يدخل الساكن، فلم يرم المفتوحة ولا المكسورة ولا المضمومة ، واقتصر على في الجميع على البدل.

٢- ومنهم من يعمل بعموم ما روي من ذلك في الحركات الثلاث ... واعتذر عن روم المفتوح لأنه دعت إليه الحاجة عند إرادة التسهيل، مع جوازه في العربية.

٣- ومنهم من اقتصر فأجاز ذلك في الضم والكسر دون الفتح.

قال: "الروم في الأحوال الثلاثة هو معنى قوله: "وألحق مفتوحاً": أي بالمضموم والمكسور، وهذا زائد على التيسير" اهـ (سراج القارئ: ٩١).

فبان بهذه النصوص أن التسهيل هنا، المراد به أن يكون مع الروم، كما صرح به هؤلاء الأئمة.

فالخلاصة:

١- أن الدكتور أيمن ، حفظه الله، -كما ظهر لي - فهم أن ابن الجزري يقصد بقوله" حكي نصاً عن حمزة " هو أن الداني هو الذي عزا النص على التسهيل بالروم في المفتوحة لحمزة، وهذا ليس صحيحاً ألبتة، ولو كان مراد ابن الجزري ذلك لما ذكر عبارة " : وأبو الحسن طاهر ابن غلبون في تذكرته ولم يرضه "بين كلام الداني رحمه الله.

٢- إن كان الدكتور أيمن فهم عبارة ابن الجزري:" وفيه نظر" أن الضمير يعود على حكاية التسهيل مع الروم في المفتوح عن حمزة نصاً؛ فهو فهم ليس في محله، ولا أرى أن ابن الجزري يقصده؛ بدليل وجوده في كثير من كتب القراءات، إذ جلها ينص على ذلك:

وإنما النظر المشار إليه في كلام ابن الجزري رحمه الله منصبٌّ على وجه التسهيل بالروم في المفتوح نفسه؛ إذ هو ممنوع عند القراء، والله تعالى أعلم.

وفرقٌ كبير بين تحميل ابن الجزري النظر في التسهيل بالروم في المفتوح، وبين عزوه نصاً عن حمزة؛ إذ عزوه لحمزة لا نظر فيه، لأن كثيراً من أهل الكتب عزوه له؛ فهو مروي عنه بلا شك؛ لكنه غير مقروء به عند أحد من القراء.

فالنظر المقصود هو في صحة القراءة به، لا في وروده منصوصاً عن حمزة، والله أعلم.

السالم الجكني

المدينة المنورة

عصر الجمعة: ٣ صفر ١٤٤٠هـ

المسألة (١٨):

كلام ابن الجزري، رحمه الله، صحيح، وتغيير نصّ كلامه تفقّهٌ من الدكتور أيمن سويد حفظه الله، وتورّك عليه ليس في محله[٦٤]:

قال ابن الجزري رحمه الله:

"وتجيء الأربعة في نحو (فلما أضاءت) مع تسهيل الثانية بالمد والقصر؛ فتصح ستةً؛ لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر" اهـ (٣/١٥١٨).

هكذا النص: "لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر" في (١٤ نسخة خطية من النشر) ، بينما في نسختين: "لإخراج المد والقصر مع القصر" وفي نسخة: "لإخراج المد مع القصر" وفي نسخة أخرى: "لإخراج المد مع المد والقصر!"

ولا شك أن هذه النسخ المختلفة في تصها عن بقية النسخ ال (١٤) إنما هي بسبب النسّاخ، والله أعلم.

ومع هذا:

فقد قام الدكتور أيمن سويد حفظه الله، بحذف كلام ابن الجزري، الموجود في النسخ ال (١٤) وخمسة منها هي التي عنده واعتمد علها في تحقيقه، ووضع بدلاً منه، ما رآه هو صواباً، وهو قوله:

... "لإخراج المد مع القصر، والقصر مع المد" اهـ

وهذا تدخل في النص وتغيير لكلامه.

ثم علّق الدكتور على صنيعه وتدخله هذا بقوله:

"في النسخ الخمس الخطية: "لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر"، ولا يصح؛ إذ المقصود أنه لا يصح المد في ألف (فلما) مع قصر ألف (أضاءت) عند تسهيل الهمزتين، ولا عكسه، أي قصر الأولى مع مد الثانية، وأما مدهما معاً أو قصرهما معاً فلا إشكال فيه، والتصويب من شرح النويري على الطيبة، نسخة سيدي الشيخ عبد العزيز عيون السود، بخط شيخه العلامة المقرئ أحمد حامد التيجي، شيخ القراء بمكة" اهـ (بنصه حاشية ٤).

---

[٦٤] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٣٩٠٨٤٢١٦٢١٠٦٨١

قلت:

أولاً : بالرجوع إلى "شرح النويري" المحقّق وجدت محققه رحمه الله، كتب في المتن: "لإخراج المد مع القصر والقصر مع المد" اهـ (٢/٤٠٤) جاعلاً هذه العبارة بين قوسين، ثم علّق في الحاشية بقوله: " (٣) س: لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر" اهـ

ثانياً : واضح اعتماد الدكتور في تغييره لنص ابن الجزري، هو بسبب النسخة التي اعتمد عليها شيخه عبد العزيز عيون السود رحمه الله تعالى وأعلى مقامه في عليين، تبعاً لشيخ قراء مكة الشيخ أحمد التيجي رحمه الله ورفع مقامه في عليين، ولكن هل هذا هو الصواب:

أعني أن نحذف نصاً اتفقت عليه كل النسخ التي بين يدي المحقق،حتى ولو كان خطأً؛ وهو هنا ليس خطأ كما سيظهر، ثم نجعل بدلاً منه نصاً آخر من كتاب آخر، حتى وإن كان ينقل عنه، وكيف وقد اختلفت نُسخ هذا الكتاب، ففي بعضها ما هو متفق مع نسخ النشر، وبعضها هو مختلف عنها؛ وكأننا هنا نقدّم قراءة النساخ لكلام ابن الجزري، على كلامه هو نفسه!!

ومع هذا فأقول:

عبارة ابن الجزري رحمه الله :" لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر" ؛ عبارة صحيحة لا غبار عليها، وبيانها كالتالي:

ذكر ابن الجزري أن الأربعة الأوجه التي في (بما أنزل) وهي:

١- التحقيق.

٢- بين بين مع المد.

٣- بين بين مع القصر.

٤- السكت مع التحقيق.

أن هذه الأربعة تجيء في (فلما أضاءت) مع:

٥- تسهيل الثانية بالمد.

٦- تسهيل الثانية بالقصر.

فهذان وجهان مكمّلان ستة أوجه.

ثم قال: "لإخراج" أي باستخراج؛ أي نستخرج الوجهين الباقيين من الستة على تسهيل الهمزة الثانية ب:

١- المد في الأولى وتسهيلها، مع المد في الثانية وتسهيلها.

٢- القصر في الأولى وتسهيلها،مع القصر في الثانية وتسهيلها.

وهذا فهمٌ صحيح، لغة وتصريفاً وقراءة،لا غبار عليه.

ولعل السبب في تغيير الدكتور لعبارة المؤلف، هو أنه فهم كلمة : "الإخراج" على أنها من باب: "خرج" التي يضادها "دخل!"

وهذا عندي غير سليم؛ وكأن الدكتور غفل عما يقوله الصرفيون، أنّ:

"استفعل: ربما كان بمعنى "أفعل" كقولهم: أجاب واستجاب، لمطاوعته: أحكم فاستحكم، والله أعلم.

والدليل على أن معنى العبارة "استخراج" بمعنى إدخالها في الحكم، وليس إخراجها منه، هو صنيع ابن الجزري نفسه، في المسألة التي تلي هذه المسألة بمسألة، حيث قال رحمه الله:

"وتجيء الثلاثة ....؛ فتبلغ خمسة عشر وجهاً بل عشرين، لكن يسقط منها وجها التصادم" اهـ

فالشاهد قوله: "لكن يسقط منها."

ولو كانت عبارة ابن الجزري: "الإخراج المد مع المد والقصر مع القصر" ليست هي بيان الوجهين الزائدين المتممين للستة الأوجه المرادة لعبّر بإخراجهما كما فعل في التي تليها.

والخلاصة:

أن العبارة التي اتفقت عليها جميع النسخ الخطية؛ عبارة صحيحة سليمة، ولا تعارض بينها وبين العبارة التي اختارها الدكتور في المتن تبعاً لنسخةٍ عند النويري، فمؤدى العبارتين واحد؛ لكن ابن الجزري رحمه الله قال:

"الإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر"

ولم يقل:

"الإخراج المد مع القصر، والقصر مع المد"

والله تعالى أعلم.

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة السبت: ٤ صفر ١٤٤٠هـ

المسألة (١٩):

ابن الجزري لم "يحصل له الوهم" خلافاً لاتهام الدكتور أيمن سويد له بذلك[٦٥] :

قال ابن الجزري رحمه الله:

"قال الإمام يعقوب الحضرميّ: "قرأتُ القرآن في سنة ونصف على سلّام، وقرأتُ على شهاب (الدين) بن شرنفة في خمسة أيام، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب في تسعة أيام" اهـ (٢/٢٠٨٧)

قلت: كذا في متن تحقيق الدكتور أيمن "شهاب الدين"

قال الدكتور أيمن:

"هذا الخبر عن يعقوب في الكامل ومفردة يعقوب للداني، ومفردة أبي العلاء، وبينها اختلاف يسير في عدد الأيام، إلا أنها اتفقت على أن الذي قرأ على مسلمة بن محارب هو يعقوب الحضرميّ وليس كما ذكره الجزريّ هنا، وفي غاية النهاية من أن القارئ على مسلمة هو شهاب."

قال الدكتور أيمن :

ولعل الوهم حصل للجزري من استطرادٍ جاء في الخبر ذكره أبو العلاء ونصه:

"حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال: قرأت القرآن على سلّام بن سليمان أبي المنذر في سنة ونصف، وقرأت القرآن على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام، فقال لي: أدركتُ أقواماً لو سمعوا قراءتك لأتوك حتى سمعوها منك، وقرأت القرآن على مسلمة بن محارب في تسعة أيام" اهـ مفردة أبي العلاء الفقرة ٣٧ (بنصه: الحاشية : ١)

قال العبد الضعيف السالم الجكني:

إني لأعجب كثيراً، من الدكتور أيمن حفظه الله، فلا يكاد يجد فرصة لاتهام ابن الجزري بالوهم، أو بالغلط، أو بالادّعاء، إلا ويسبق قلمُه إلى تدوينها، وكأنّ الأصل في نقل ابن الجزري عنده هو الوهم والغلط، حتى يتضح له صواب وصحة كلام ابن الجزري! ولو تأمل قليلاً، أو راجع أكثر من مصدر ومرجع – والظن أن جميع كتب القراءات المطبوعة والمخطوطة متوفرة عنده — لوجد أنه هو الذي أصابه ما اتهم به ابن الجزري رحمه الله، ولعلم أن ابن الجزري

---

[٦٥] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٤٤٠٠٧٩٧٥٧١٨٣٠٥

بريئ من كل تلك الأوصاف.
فاتهام الدكتور حفظه الله، ابن الجزري بأنه "حصل له الوهم" في نسبة قراءة شهاب بن شرنفة على مسلمة بن محارب، ليس صواباً، بل هو اتهام لأئمة قبل ابن الجزري بذلك، كما سيأتي.

وقبل أن أبيّن صواب كلام ابن الجزري رحمه الله، أبيّن خطأ كلام الدكتور أيمن حفظه الله، فهو الذي "حصل له الوهم" هنا، والسبب في ذلك اعتماده على "مفردة يعقوب لأبي العلاء" حسبما فهم هو منها، مع أن عبارة أبي العلاء محتملة صحةَ ما ذكره ابن الجزري، وبيان ذلك:

نقل أبو العلاء في "مفردة يعقوب" نصين في هذه المسألة:
الأول:
"عن جنيد بن حكم عن روح قال:حدثنا روح بن عبد المؤمن، قال :حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال: قرأت القرآن على سلّام بن سليمان أبي المنذر في سنة ونصف، وقرأت القرآن على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام، فقال لي: أدركتُ أقواماً لو سمعوا قراءتك لأتوك حتى سمعوها منك، وقرأت القرآن على مسلمة بن محارب في تسعة أيام" اهـ

فهذا النص هو الذي نقله الدكتور أيمن عن المفردة، ونلاحظ فيه اتصال كلام يعقوب في حكايته لروح، وظاهر من هذا النص أن قوله:" وقرأتُ على مسلمة" هي من تتمة كلام شهاب لتلميذه يعقوب، والسياق يقوي هذا:
فيعقوب قرأ القرآن على شيخه شهاب بن شرنفة في خمسة أيام، فمن باب التشجيع قال لتلميذه يعقوب:، إني أدركت مشايخ لو سمعوا قراءتك لأتوك حتى سمعوها منك، وأيضاً إن كنتَ قرأتَ عليّ القرآن في هذه الأيام؛ فإني قد قرأتُ القرآن كذلك على شيخي – وهو من أقراني – مسلمة بن محارب في سبعة أيام. وسأذكر الدليل الواضح على صحة هذا الفهم.

الثاني:
"عن خليفة القاضي، قال روح حدثني يعقوب .....الخ" ثم ذكر نفس الكلام السابق إلا أنه زاد كلمة: "قال" قبل قوله: "وقرأت على مسلمة"، فجاء النص هكذا:
"حدثنا روح بن عبد المؤمن، قال :حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي قال: قرأت القرآن على سلّام بن سليمان أبي

المنذر في سنة ونصف، وقرأت القرآن على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام، فقال لي: أدركتُ أقواماً لو سمعوا قراءتك لأتوك حتى سمعوها منك، (قال): وقرأت القرآن على مسلمة بن محارب في سبعة أيام" اهـ

فهذا النص محتملٌ لأن يكون القائل هو شهاب، ويحتمل أن يكون يعقوب نفسه، فهو يخبر تلميذه روحاً بأنه قرأ على شيخيه المذكورين في هذه الأيام المعدودة، والله أعلم.

وقد جاءت هذا السياق قبل أبي العلاء، حيث رواه أبو الفضل الخزاعي أيضاً:

"أبو الفضل الخزاعي رحمه الله، قال: "حدثني أبو العباس المطوعي....قال روح : حدثني يعقوب، قال: قرأت على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام، وقال: قرأت القرآن على مسلمة بن محارب في سبعة أيام" اهـ (المنتهى: ١/٤٢٣).

قلت:

والذي يؤكد صحة قول ابن الجزري رحمه الله، هو ما نصّ عليه الأئمة قبل أبي العلاء رحمه الله:

١- الإمام أبو عليّ الأهوازي رحمه الله، قال: "وقال روح: قال لي يعقوب :قرأتُ على شهاب بن شرنفة المجاشعي في خمسة أيام، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب المحاربي في سبعة أيام" اهـ (الوجيز:).

٢- سبط الخياط رحمه الله، قال: "روى عنه – يعقوب – الأكابر..... وقال له المجاشعي حين قرأ عليه القرآن في خمسة أيام، وأنهى الختمة ابتداء: "لقد أدركت أقواماً لو سمعوا قراءتك لأتوك حتى يسمعوها منك، وقرأتُ القرآن على المحاربي في تسعة أيام" اهـ (المبهج : ١/١٧١).

فهذا النص واضح وصريح أن سبط الخياط رحمه الله ثبت عنده أن تلميذ مسلمة الذي قرأ عليه القرآن في سبعة (أو تسعة) أيام هو " قِرنُه " شهابٌ ، لا تلميذه يعقوب، والله أعلم.

قلت:

ثبت من هذين النصين الصريحين، ومن النص الآخر المحتمل عند أبي العلاء والداني والذهبي، أن الإمام ابن الجزري رحمه الله لم يحصل له "وهَمٌ" ولا "وهْم" بل ذكر ما ترجح عنده ، متبعاً أئمة موثوق بهم وبعلمهم، هم من أئمة هذا الشأن.

وعليه:

فإنّ اتهام ابن الجزري بأنه "حصل له الوهم" هو اتهام ضمنيٌ لهؤلاء الأئمة بذلك أيضاً!

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

ليلة الأربعاء:٨صفر١٤٤٠هـ

المسألة الأخيرة من هذه الردود[٦٦]:

يعلم الله تعالى، وسنقف جميعاً بين يديه سبحانه وتعالى، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، أنّي سُئِلتُ هذه الأسئلة التالية، من بعض أهل العلم المهتمين بهذا الفنّ، وهو القراءات، وبخاصة كتاب النشر لابن الجزري:

١- هل هذا التحقيق هو للدكتور أيمن سويد حفظه الله؛ فهو الذي كتبه بيده، وأفنى هذا الوقت الطويل فيه، ساهراً الليالي منكبّاً على الكتب والمصادر، المطبوع منها والمخطوط؟

٢- وهل هو الذي قام بالتخريج للأحاديث النبوية، والتوثيق للمعلومات وردها لأصولها، ودراستها؛ سواء في الحديث أو اللغة أو النحو، أو غير ذلك، وكذا التراجم، والفهرسة وما إلى ذلك ..الخ؟

٣- أم هو تحقيق قام به (بعضهم) تحت إشرافه، ومراجعته، وتسجيل ما يراه مناسباً، وحذف ما يراه مناسباً؟ وعليه: فالتحقيق ل(بعضهم) والإشراف للدكتور؟ فلا يصح أن أردّ على الدكتور في شيء لم يكتبه! وكان سؤالهم؛ في عزّ المعمعة في كتابة هذه الردود، دفاعاً عن الدكتور أو حبّاً فيه، وحُقّ لهم ذلك، أو قد يكونوا سمعوا من يطعن في ذلك.

فقلت لهم:

هذا الموضوع لا يهمني لا من قريب، ولا من بعيد، سواء كان التحقيق للدكتور أو لغيره، بل الذي يهمني هو الرد على من كتب اسمه على الغلاف، وأما صدق ذلك من عدمه فالله أعلم به، وعنده تجتمع الخصوم.

والآن[٦٧]

وقد انتهيت من كتابة بحث "الدفاع عن ابن الجزري في تخطئة الدكتور أيمن سويد حفظه الله له في تحقيقه للنشر" أحبّ أن أسلط الضوء على بعض النقاط:

١- ليس بيني وبين الدكتور أيمن سويد حفظه الله، أي أمرٍ من أمور الدنيا، ولله الحمد والمنّة، وليس في قلبي تجاهه إلا ما في قلبي لأهل القرآن من الود والمحبة والتقدير والتبجيل.

٢- الدكتور أيمن سويد حفظه الله، شيخ من شيوخ القراءات، له جهدٌ واضح في نشر التجويد وتعليم المسلمين تلاوة كتاب الله تعالى، ولا يُنقصه عن مكانته غير حاسد أو جاهل.

---

[٦٦] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٤٤١٠٣٢١٥٧٠٨٧٨١

[٦٧] الفيسبوك: https://www.facebook.com/salemjk/posts/١٨٤٤١٢٠٤٧٢٣٧٣٧٢٢

٣- ليس من لوازم المشيخة وتعليم الناس، عدمُ الخطأ والغفلة والنسيان والسهو والوهم، فمن منا محفوظٌ من ذلك!!

٤- كل هذه المسائل المطروحة، نقلتها من كلامه بالحرف والنص، ولم أعتمد فيها على الاختصار ، حتى يكون كلام الدكتور أمام أعين القارئين الذين ليس عندهم الكتاب.

٥- لم أستخدم في حق الدكتور حفظه الله، كلمة واحدة نابية أو شديدة، بل كل كلمة فُهمت من ذلك، فهي كلمته التي قالها عن ابن الجزري رحمه الله، وفهمتُ أنه لا يرى فيها بأساً، وإلا لما قالها في حق الإمام، وإني أشهد بين يدي الله أن الدكتور أيمن سويد حفظه الله ، محبّ لأهل القرآن والصالحين من عباد الله، جعلنا الله جميعاً منهم.

٦- كل هذه الردود على الدكتور، سواء في تحقيقه "للنشر" ، أو في كتابه "السلاسل الذهبية"، أرجو أن تكون خالصة لوجه الله تعالى، ينفعني بها يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون.

ووالله العظيم: لن يظهر لي أني أخطأتُ في أي مسألة كتبتها إلا وسأرجع عنها مسرعاً، داعياً الله تعالى لمن بيّن لي الخطأ وأرشدني إلى الصواب.

وأخيراً:

أعتذر لتلاميذ الدكتور ومحبيه، الذين لم يُعجبهم صنيعي هذا، لكنهم ارتضوا السكوت وحفظ ألسنتهم، فنعم الصنع الذي صنعوا، والفعلَ الذي فعلوا، تأسَّوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسل " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت"، فلهم مني كل تحية وتقديرخالصين.

وأما الذين أساؤا إليّ ولو بالإشارة، واتهموني بالفتنة، والتشويش على أهل القراءات فأقول لهم:

"الموعدُ اللهُ"

والله من وراء القصد

السالم الجكني

المدينة المنورة

منتصف ليلة الإربعاء:٨/صفر١٤٤٠

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
٤	الشكر
٥	مقدمة الدكتور السالم الجكني
١١	المسألة (١): " المراد بالإظهار السكتُ
٢٠	المسألة (٣): المد المتصل على قدر واحد
٢٩	المسألة (٤): مرتبة فوق القصر المحض في تلخيص أبي معشر وإنكار الدكتور أيمن سويد حفظه الله لها
٣٨	المسألة (٥): مرتبة فوق القصر المحض في الكامل للهذلي، وإنكار الدكتور أيمن سويد حفظه الله لها
٥٠	المسألة (٦): قصر المنفصل لزرعان من روضة المالكي، وجامع ابن فارس
٥٧	المسألة (٧): المد المتصل بين العراقي والهذلي وابن الجزري وأيمن والعبد الضعيف
٦٢	المسألة (٨): القصر لابن كثير وحده من غاية الاختصار
٦٨	المسألة (٩): القصر لهشام من طريق ابن عبدان عنه هو طريق أدائي لابن الجزري، وبراءة أبي العز من تهمة انقلاب العبارة عليه
٧٥	المسألة (١٠): ابن الجزري لم يلزم أحداً بمصطلح الإشباع
٨٢	المسألة (١١): ابن الجزري ليس أول من صرّح بأن مخارج الحروف سبعة عشر خلافاً للشيخين أيمن سويد وفرغلي سيد عرباوي
٨٥	المسألة (١٢): عزو ابن الجزري لابن الفحام صحيح
٨٨	المسألة (١٣): ابن مجاهد روى عن عصمة الإظهار خلافاً للدكتور أيمن سويد
٩١	المسألة (١٤): الصواب "حشوها" بالحاء المهملة والشين المعجمة كما قال الإمامان ابن الجزري والداني خلافاً للدكتور أيمن سويد
١٠٠	المسألة (١٥): ابن الجزري يقول:"اختلفوا في ..." والدكتور أيمن سويد يقول: "الحقيقة أن القراء لم يختلفوا
١٠٥	المسألة (١٦): ابن الجزري بريء من تهمة اللبْس
١٠٨	المسألة (١٧): الكلام فيه نظر؛ كما قال ابن الجزري؛ وليس "سليماً" كما قال الدكتور أيمن سويد
١١٢	المسألة (١٨): كلام ابن الجزري، رحمه الله، صحيح، وتغيير نصّ كلامه تفقّهٌ من الدكتور أيمن سويد حفظه الله، وتورّك عليه ليس في محله
١١٥	المسألة (١٩): ابن الجزري لم "يحصل له الوهم" خلافاً لاتهام الدكتور أيمن سويد له بذلك
١١٩	المسألة الأخيرة من هذه الردود